المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

المجتمع المدني السوري

على مفترق طرق

قراءة في واقع منظمات مدنية سورية

سبتمبر / آيلول
2022

المجتمع المدني السوري: على مفترق طرق

نظرة متعمقة على منظمات المجتمع المدني السوري

مرصد توثيق الانتهاكات

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

الباحث د.أيمن هدى منعم

بدعم وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية

MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

Liberté
Égalité
Fraternité

المحتويات:

الملخص التنفيذي 3

منهجية التقرير..... 5

المقدمة 10

الباب الأول: إطار مفاهيمي وقانون عام 11

الفصل الأول : المجتمع المدني المفهوم والنشأة

المبحث الأول : تعريف المجتمع المدني 12

المبحث الثاني: المجتمع المدني - مفاهيم متداخلة 13

المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لعمل المجتمع المدني 15

الفصل الثاني : منظمات المجتمع المدني - الأدوار- الخصائص. 15

المبحث الأول : القواعد المعيارية لعمل منظمات المجتمع المدني 17

المبحث الثاني : معايير قياس تطور منظمات المجتمع المدني 18

الفصل الثالث: الإطار المعياري لعمل المجتمع المدني 19

الفصل الرابع : الإطار التنظيمي للمجتمع المدني داخل سوريا 21

المبحث الأول : في مناطق سيطرة الحكومة السورية 22

المبحث الثاني: في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة 24

المبحث الثالث: في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية 27

المبحث الرابع: الإطار التنظيمي للمجتمع المدني السوري خارج سوريا 28

الباب الثاني : المجتمع المدني السوري آفاق وتحديات..... 30

الفصل الأول: ملامح المجتمع المدني السوري قبل عام 2011 32

الفصل الثاني : ملامح المجتمع المدني السوري بعد عام 2011 35

الفصل الثالث: التحديات المؤسسية 41

المبحث الأول : الحوكمة في منظمات المجتمع المدني السوري..... 43

المبحث الثاني : الحساسية للنوع الاجتماعي 46

المبحث الثالث : التشبيك بين منظمات المجتمع المدني السوري..... 48

الفصل الرابع: التحديات الموضوعية..... 50

المبحث الأول : تبدل القوى المسيطرة على الأرض..... 50

المبحث الثاني: تحديات التمويل 54

المبحث الثالث: الانتهاكات بحق المجتمع المدني السوري..... 56

التوصيات 57

الملخص التنفيذي

في إطار رؤية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير لمركزية دور المجتمع المدني في بناء السلام المستدام في سوريا، وضرورة تمكينه من تطوير أدواته وصياغة رؤاه، وممارسة دوره في إنتاج مؤسسات قائمة على الحكم الرشيد ومعايير النزاهة والشفافية وفق المنظومة الديمقراطية وشرعة حقوق الإنسان. تم تأسيس مرصد توثيق الانتهاكات ضمن مشروع بوابة المجتمع المدني لمتابعة وتوثيق الانتهاكات بحق منظمات المجتمع المدني السوري والعاملين فيها في معرض تأديتهم لمهامهم أو بسببها، وجمع البيانات وتحليلها لمعرفة معوقات عمل المنظمات وتغيّر مساحة الحرية في عملها، وتقديم صورة شبه متكاملة عن واقع المجتمع المدني، الفاعل القادر على النهوض بمجتمع ما بعد الصراع، ولعب أدواره المختلفة ذات الأثر والمدى الأبعد في الفعاليّة المُجتمعيّة، في المصالحة وتكريس السلم الأهلي والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار وغيرها.

أولى مخرجات المرصد هي تقرير «المجتمع المدني السوري على مفترق طرق» ضمن سلسلةٍ من التقارير الدورية المتخصصة المزمع إصدارها كترجمة لعمل المرصد بتوثيق الانتهاكات وجمع البيانات عن الحوادث المبلغ عنها بحق هيئات المجتمع المدني وذلك وفق منهجية علمية تعتمد الموثوقية والحيادية، ولطبيعته التأسيسية يتوسع التقرير في مفهوم المجتمع المدني ونشأته وخصوصيته، والإطار القانوني الذي ينظم عمله، وفي أطوار التوسع و الاستبدال والتقلص التي عاشها ، تبعاً للسياق الأمني والجغرافي والاقتصادي بعد عام 2011 والطفرة التي رافقت الحراك الشعبي والأمل بتحول ديمقراطي جذري، يمنح المجتمع حصانةً في مواجهة الحكومة التي تهيمن عليه من خلال السيطرة على تنظيماته ومؤسساته.

الباب الأول بعنوان» إطار مفاهيمي وقانوني عام» من أربعة فصول تم تخصيص نصفه الأول للإحاطة بمفهوم المجتمع المدني الذي تتعدد معانيه، ومقاصدها، إلى جانب فلسفاته وأطره الفكرية تبعاً للرؤية أو النموذج المعرفي الكلي أو المدرسة الفكرية والسياسية التي تقوم بتعريفه والذي يتقاطع ويتداخل بمفاهيم أخرى يصعب رسم الحدود فيما بينها، كالحركات الاجتماعية، والقوى الوسيطة، والمجتمع الأهلي،

الفصل الأول بعنوان: المجتمع المدني النشأة والمفهوم للتعريف بالمصطلح الذي يمثل مرحلةً متطورة لفكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، واعتبار الفرد كائناً حقوقياً مستقلاً بذاته، والذي بخلاف التنظيمات الاجتماعية الإرثية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة، القبيلة). يشكل نمطاً منفرداً من التنظيم الاجتماعي والثقافي، يحتل المساحة العامة التي تقع بين المجتمع والدولة، وتتألف تنظيماته من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي بهدف الصالح العام، واستكمالاً للتعريف تم التمييز بين المجتمع المدني وكل من المجتمع السياسي والأهلي والديني، والبحث في علاقة التأثير والتأثر بالديمقراطية، والدولة، وحيادية المجتمع المدني قبل استعراض الأسس والمبادئ التي تحكم عمله في مبحث منفصل. أما الفصل الثاني» منظمات المجتمع المدني الأدوار والخصائص»: للتمييز بين المجتمع المدني كإطار فكري عام ونسق قيمي يحكم العلاقات بين أفراده وبين منظمات المجتمع المدني التي تنتمي له انتماء الجزء للكل، وتحكم عملها قواعد أكثر تخصصية وأضيق من المنظومة الفكرية التي تحكمه دون أن تخالفها، ثم وفي بحثٍ منفصل تمّ استعراض القواعد المعيارية لعمل المنظمات ولطبيعة علاقتها بالسلطة أياً كان نوعها.

الفصل الثالث: للبحث في الإطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني معيارياً باستعراض الحقوق والحريات المؤسسة لعملها الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات وفي الحصول على المعلومات وتداولها والحق في المشاركة في الحياة العامة بوصفها حقوقاً فردية أساسية من جهة وحقوقاً جمعية ترتبط بالأمن المجتمعي والنظام الديمقراطي وحمايته وبالاستقرار والتنمية من جهة أخرى، وبهدف عرض البنية القانونية التي تحمي هذه الحقوق وتوفر الأرضية للمطالبة بالإنصاف عندما تنتهك كان لابد من استعراض النصوص والمواثيق الدولية التي نصت عليها وألزمت الدول بحمايتها.

الفصل الرابع للبحث في الإطار القانوني بمستواه التنظيمي في سوريا ومحيطها. عبر استعراض طبيعة العلاقة مع السلطة القائمة والقوانين والقرارات الإدارية والتنظيمية التي تحكم عمل المنظمات والتي توزعت على أربعة مباحث في مناطق سيطرة الحكومة السورية وفي مناطق سيطرة المعارضة المسلحة، التي بدورها تنقسم إلى مناطق سيطرة الجيش الوطني- الحكومة المؤقتة- الاحتلال التركي ومناطق سيطرة هيئة تحرير الشام-- حكومة الإنقاذ، وفي مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية وفي دول الجوار السوري.

الباب الثاني : بعنوان « المجتمع المدني السوري آفاق وتحديات"،في أربعة فصول وبما أنه ليس تقرير أو بحث أن يحيط بتجربة المجتمع المدني السوري، استقر الخيار على عرض ملامحه والسمات العامة المشتركة لدى غالبية الفاعلين فيه، فكان الفصل الأول لسرد ملامح المجتمع المدني السوري قبل عام 2011 وبين عامي 2000 و2001

تحديداً كمقدمة للفصول اللاحقة، لتتبع مساره بوصفه مساراً تراكمياً وسلسلة من الإنجازات الحداثية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن، برضا السلطة أحياناً وبالتفاهم معها أو بمقاومتها وانتزاع الحق منها أحياناً أخرى أو الاكتفاء بفعل الاستمرار ولو بشكلٍ سري. والسلطة هنا لا تعني السلطة التنفيذية فقط بل منظومة القيم ما قبل المدنية التي تتحكم بالمجتمع سياسياً واجتماعياً ومعرفياً.

الفصل الثاني: لرسم ملامح المجتمع المدني السوري بعد عام 2011، في ظل استثنائية الظروف التي نشأ فيها والأعباء التي تصدى لها لسنوات والتي كان لها الأثر البالغ على فاعليته، وتشخيص مكامن الضعف والخلل، التي أدت لإخفاقات يراها البعض في معادلة الربح والخسارة وبالمقارنة بين المدخلات والمخرجات التي لابد أن تنتهي بقيم سالبة، ففي مقابل العدد الكبير من المنظمات والتمويل الذي منح لها في السنوات العشر الأخيرة، وعلى الرغم من الإنجازات التي لا يمكن إنكارها، راكمت العديد من الإخفاقات منها عجز قسمٌ كبير منها عن إحلال نمط العلاقات المدنية بدلاً من النمط العصبوي الأهلي أي البنى التقليدية السابقة لنشوء الدولة والتي بقيت تتحكم بهياكلها الداخلية وعلاقاتها الخارجية .

الفصل الثالث لاستعراض التحديات الذاتية أو المؤسسية التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني السوري، والتي من دون التعامل معها وتصويبها تنتفي قدرة المنظمة على تجاوز التحديات الخارجية، وذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول عن مدى التزام المنظمات بنظام متكامل ومرن واستباقي يهدف إلى حوكمة المنظمة وإدارة منظومة العمل المتكاملة ويخضع للتقييم الدوري بهدف ضمان التطوير وتعزيز التطبيق والممارسات الفضلى في كافة الأنظمة والعلاقات الداخلية والخارجية. وفي إطار الحوكمة تم تسليط الضوء على التزام الأعضاء والعاملين باللوائح الداخلية ومدى الالتزام بالديمقراطية في عملية صنع القرار واختيار الإدارة كذلك هياكل الحوكمة الداخلية والتخطيط .أما المبحث الثاني فكان عن الحساسية للنوع الاجتماعي ومدى التزام المنظمات بالعدالة الجندرية في عملها، واعتماد سياسات الدعم والحماية من الأشكال المحتملة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، أما المبحث الثالث للبحث في تطبيق مبادئ الحوكمة خارجياً وقدرة المنظمات على التشبيك فيما بينها، بهدف تجميع أكبر قدر من الخبرات والمهارات وإتاحة المعلومات والبيانات حول الهدف المشترك وتفعيل الأدوار المساندة لمؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من اتخاذ مبادرات فعالة تجاه القضايا الوطنية .

الفصل الرابع عن التحديات الموضوعية في ثلاثة مباحث، المبحث الأول عن تبدل القوى المسيطرة على الأرض، وهو العامل الذي كان له الدور الأكبر في رسم خريطة عمل منظمات المجتمع المدني جغرافياً، وباتساع مساحة عملها أو ضيقها أو نفيها نهائياً ، وتم استعراض ابرز المحطات التي شهدت تغيرات جماعية في خريطة المنظمات ومساحة وحرية عملها، أما المبحث الثاني عن تحديات التمويل الذي يعتبر الوقود المشغل للمنظمة رغم أنه لا يكفي وحده لإنجاحها، والتي لا تنتهي بالحصول على التمويل بل تمتد لوصول التمويل للمنظمات في ظل العقوبات الدولية على الحكومة السورية، وخاصةً قانون قيصر والإشكاليات التي تحيط بالمعاملات المصرفية عموماً .المبحث الثالث عن الانتهاكات بحق منظمات المجتمع المدني السوري والعاملين فيها، وتحديد ابرز أنماط الانتهاكات وفقاً لقاعدة البيانات في المرصد، أخيراً انتهى التقرير إلى مجموعةٍ من التوصيات موجهة للفاعلين في المجتمع المدني السوري ولأصحاب المصلحة الدوليين .

منهجية التقرير

اعتمد تقرير» المجتمع المدني السوري..على مفترق طرق» المنهج الوصفي التحليلي للبحث في واقع المجتمع المدني السوري و التعرف على ماهيته، وعلى إطاره المفاهيمي، والعملي وحقيقة الوضع المؤسساتي والتنظيمي لمنظومة العمل المدني ومدى التزام هيئاتها بمعايير (الشفافية، والمساءلة، والعدالة والمساواة، والقدرة التنظيمية) ولتسليط الضوء على نقاط الضعف والقوة، والقيود التي تفرضها السلطات على اختلافها والتحديات التي تواجه عملها، ،وأثر هذه التحديات في تغيّر مساحة الحرية في العمل المدني وذلك باعتماد أسلوبي الوصف الكيفي والكمي معاً والاستفادة من مميزات الدراسات الكيفية و الكمية، و تجنب عيوبهما [1]

إشكالية البحث..
بفعل تعقد ظاهرة المجتمع المدني السوري وتشوه بنيته بين النموذج التقليدي والنموذج الحديث، وتشابك العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة؛ والتي ينبغي إدراكها وأخذها بعين الاعتبار من أجل وضع تصور واضح المعالم يقترب أكثر فأكثر من البيئة والظروف الطبيعية التي تحيط به وتشكل خصوصيته وتميزه. ومن أجل تجسيد هذا التصور فعلياً يسعى التقرير إلى الكشف عن واقع المجتمع المدني السوري وتناقضاته ومختلف المتغيرات التي تحيط به، بغية تحديد العوامل المؤثرة والمعوقات التي تحدد مساحة عمله وطبيعتها. للإجابة عن الإشكالية التي يناقشها التقرير عن معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في سوريا وأثرها في تغيّر مساحة الحرية في العمل المدني

والتي تحتاج للإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية.

- ما هي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني السوري؟
- ما طبيعة العلاقة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني السوري؟
- ماهي معوقات عمل منظمات المجتمع المدني السوري كما يراها الفاعلون؟

فرضية البحث: يستند التقرير إلى فرضيةٍ أساسها أن مجموعةً من العوامل الذاتية والموضوعية منعت المجتمع المدني حديث العهد عن الانتقال من دور المُتعامِل مع النتائج الكارثيَّة المستمرة لحدث 2011، إلى دور اللاعب الفاعل في بناء الدولة الحديثة والشريك الأساسي في عملية الحل السياسي وتحقيق إرادة السوريين, ومنعته من تأدية رسالته ومهامه على أكمل وجه، حيث اتسم عمل منظماته في غالبيتها بالارتجال وغياب التخطيط والاستدامة، وغالباً ما ظهر المجتمع المدني كطرف متلق أكثر من كونه قادراً على التفاعل والتأثير في المجتمع، أما الطفرة في خريطة المنظمات المدنية فكانت على المستوى الكمي، دون المستوى الكيفي، *****

لأغراض التقرير تم اعتماد منظمات المجتمع المدني دون غيرها من أشكال المجتمع المدني[2]، كالتجمعات الأهلية والمبادرات المحلية التي لم تتخذ شكلاً تنظيمياً، وهنا نعني معيار التنظيم والانتظام لا الترخيص الإداري، كذلك تم استبعاد التجمعات والتشكيلات الافتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي وتخصيصها في نطاقات بحثية مستقلة، كذلك الهياكل شبه الحكومية أو التي ظهرت لسد الفراغ الذي تركه انسحاب الحكومة من مناطق سيطرة المعارضة المسلحة، على اختلاف مستوياتها مثل المجالس المحلية كون الهيكل المؤسسي العامودي الذي ينظم عمل هذه الهيئات ويحدد عملية صنع القرار فيها يستند لآليات تخالف المتبعة في منظمات المجتمع المدني لجهة الاستقلال والمبادرة، كذلك تم استبعاد المنظمات الدولية التي تملك أفرعاً في سوريا، في المقابل لم يشترط لاعتبار المنظمات العمل من داخل سوريا أو أن تكون عضويتها حصرية للسوريين .

والمنظمة لأغراض هذا التقرير «هيكل تنظيمي يجتمع أعضاؤه للقيام بأنشطة تطوعيّة- غير إلزامية - جماعية بهدف تحقيق المصالح والقيم المشتركة، والعمل بشكلٍ مستقل عن الحكومة وسوق العمل، وهو ما تؤكده المبادئ التوجيهيّة لإطار عمل الأمم المتحدة بأنّ منظمات المجتمع المدني لا تشمل الجمعيات الربحيّة أو مؤسسات الأعمال[3]".

1 مدحت أبو النصر, قواعد ومراحل البحث العلمي (القاهرة: مجموعة النيل العربية, 2004)، ص ص 131-132.

2 لأغراضِ بحثية صرفة مع الوعي التام بعدم صوابية اقتصار مفهوم المجتمع المدني على منظماته المدنية،لما يتضمنه على الصعيد العملي من إخلاء الساحة للسلطة لتفعل بها ما تشاء عبر صياغة القوانين، التي تتحكم في وجود المنظمات وشروط تأسيسها وعملها، لتسقط عنها قوة الفعل والتأثير في المجتمعات

3 (CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS (CSOS

طبيعة العلاقة مع المنظمة

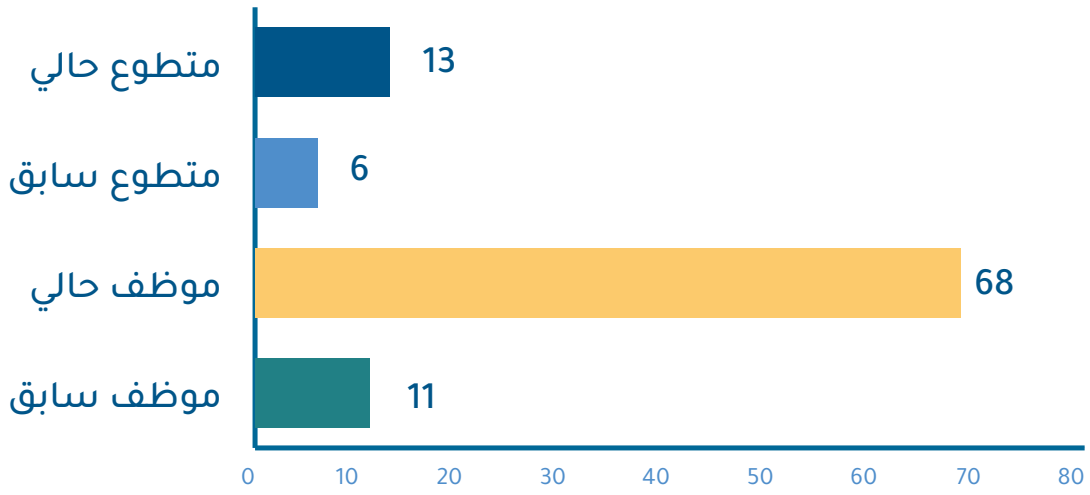

حدود البحث

يقتصر التقرير على الحدود الآتية:

- الحد الموضوعي: المعوقات الذاتية والموضوعية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في عملها وتأثير المعوقات على مساحة وحرية العمل.
- الحد المؤسساتي: منظمات المجتمع المدني السوري.
- الحد المكاني: مفتوح - سوريا + الشتات
- الحد الزمني: تم تطبيق أداة البحث في النصف الثاني من عام 2021. فيما يغطي الإطار الزمني الفترة الممتدة بين -2011 حتى بداية 2022
- الحد البشري: عينة من العاملين والمتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني.

أدوات البحث..

لأغراض التقرير تم اعتماد أداة المسح الاجتماعي وما يتفرع عنها من أدوات المُلاحظة والمقابلة والاستبيان وتحليل المضمون، والاستفادة من الآليّات والمناهج الفرعية المساعدة التي يتضمّنها المنهج الوصفي كالأبحاث التاريخية والقانونية السابقة, لصياغة وترتيب الإسناد القانوني والتحليلي للتقرير ،كما تم إجراء المسح الاجتماعي على المنظمات المسجلة في قاعدة البيانات في المرصد وفي الفترة ما بين شهر آب 2021 وحتى نهاية شهر كانون الثاني 2022 تم إرسال الاستبيان ل 1027 منظمة مجتمع مدني سورية، وتمت صياغة الاستبيان وفق النموذج المختلط بأسئلة مغلقة وخيارات محدَّدة، تقدم إطاراً دقيقاً وتعريفاً بواقع منظمات المجتمع المدني المشاركة إضافةً للأسئلة المفتوحة المتعلقة بوقائع وحيثيات الانتهاكات الحاصلة بحق منظمات المجتمع المدني أو أحد العاملين فيها، و تم تحكيم أداة البحث بعرضها على الاستشاريين في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ،والرجوع للأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة من استبانات و مقاييس، والاستفادة منها في صياغتها.

هل المنظمة تعمل حالياً

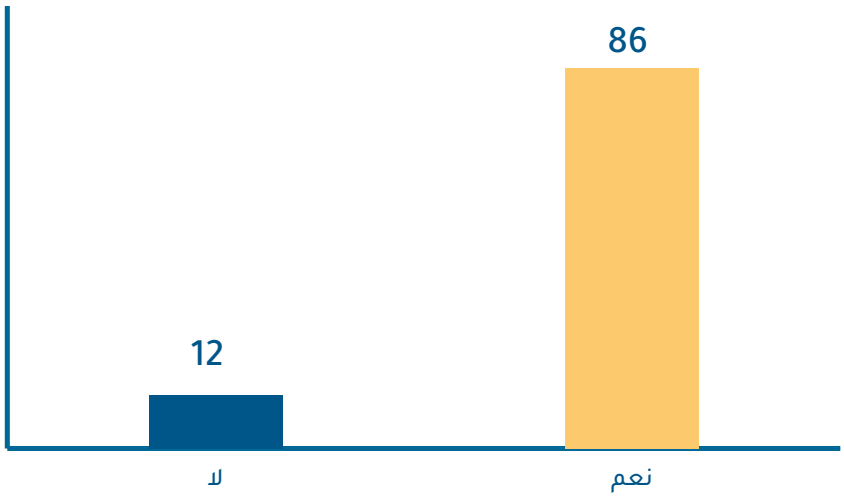

طبيعة العلاقة مع المنظمة

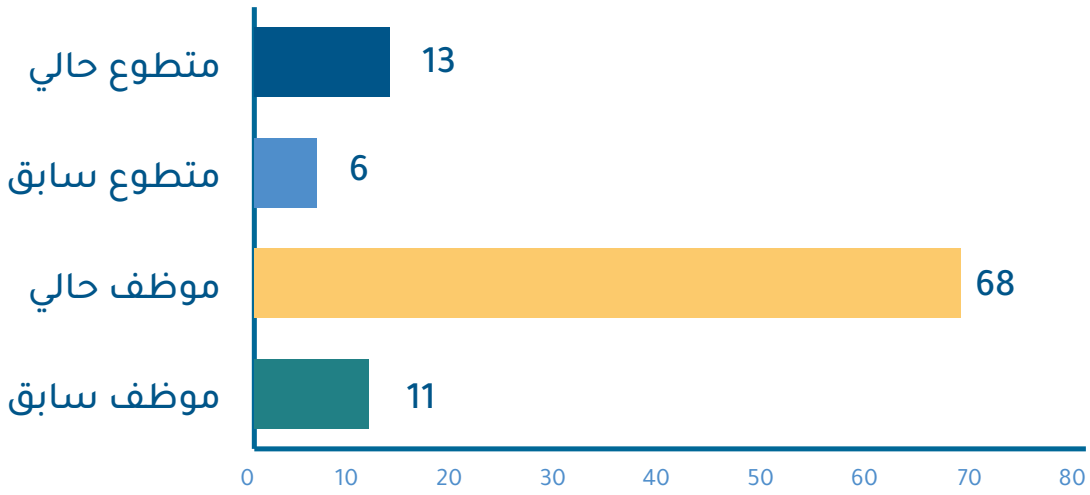

<table>
<tr><th colspan="6">تم إرسال الاستبيان مرتين ل 1027 من منظمات المجتمع المدني السورية، وذلك عبر البريد الإلكتروني الرسمي لكل منظمة - والبريد الإلكتروني لاثنين -من العاملين في كل منظمة أيضاً</th></tr>
<tr><td colspan="2">لم نتلق الرد من 917 منظمة</td><td colspan="2">استجابت 98 منظمة للاستبيان</td><td colspan="2">رفضت 12 منظمة المشاركة</td></tr>
<tr><th colspan="6">توزعت الـ 98 منظمة التي استجابت للاستبيان وفق ما يلي</th></tr>
<tr><td>76 منظمة في الداخل السوري</td><td>33 منظمة شمال شرق سوريا</td><td>36 منظمة- شمال غرب سوريا</td><td>7 سبع منظمات - في الداخل السوري أو بجميع المحافظات واحدة منها انتقلت لباريس لاحقاً</td><td>1 درعا- الريف الشرقي</td><td>1 الغوطة - ريف دمشق قبل الانتقال للولايات المتحدة الأمريكية</td></tr>
<tr><td>12 منظمة في دول الجوار</td><td colspan="2">9 تسع منظمات في تركيا</td><td>2 منظمتين في لبنان</td><td colspan="2">-1منظمة واحدة في الأردن</td></tr>
<tr><td>10 منظمات في الشتات</td><td>8 ثماني منظمات في فرنسا</td><td colspan="2">1 منظمة واحدة في الولايات المتحدة</td><td colspan="2">1 منظمة واحدة في ألمانيا</td></tr>
</table>

إضافةً لتحليل نتائج الاستبيان وعرضها في رسوم بيانية موزعة على النص، تم مسح المنظمات الموجودة على قاعدة بيانات المرصد من خلال زيارة المواقع الإلكترونية والصفحات العامة الخاصة بها على مواقع التواصل الاجتماعي وبطاقات التعريف المنشورة.

- عدد المنظمات الكلي 1027.
- 852 منظمة تمتلك صفحة عامة على منصة فيسبوك أو حساب على تويتر أي نسبة 83%
- 133 منظمة فقط يبدو أنها تملك سياسة معتمدة لتغذية الصفحة بالبيانات والأنشطة والتقارير يوم-ثلاثة أيام 13%
- 153 صفحة لم يتم عليها أي تحديثات من مدد تتراوح بين 5 أشهر - أكثر من ثلاث سنوات (18% منها) ودون أي إشارة إلى توقف المنظمة عن العمل
- 178 منظمة فقط تنشر رسالة تعريفية واضحة لعملها تتضمن الرؤية والأهداف بوضوح، على صفحتها على موقع فيسبوك بنسبة 21% بينما توزعت النسبة الباقية بين عدم وجود رسالة - أو وجود تعريف مقتضب غير واضح- أو وجود تعريف دون أهداف وفي بعض الحالات لا يتطابق التعريف مع محتوى الصفحة.

من بين 178 منظمة تحدد مجال عملها بوضوح على صفحتها الإلكترونية توزعت مجالات العمل وفقاً لما يلي

- 46 % منها تعمل في مجال الإغاثة - الصحة- والدعم الاجتماعي
- 29 % في مجال المرأة والطفل 6-% منها فقط تختص بالكامل بقضايا المرأة
- 7 % تعليم - تمكين - تدريب مهني
- 18 % أخرى - منظمات حقوقية- ثقافية- إعلامية

فيما يخص التحديات التي أحاطت بعملية جمع البيانات وتدقيقها فقد ظهرت وبشكلٍ أساسي في:

- انعدام القدرة على حصر أعداد المنظمات بأرقام محددة يبنى عليها إحصائياً، وغياب قاعدة بيانات مشتركة على المستوى الوطني لتعدد المرجعيات والجهات الإدارية المسؤولة عن التسجيل. إذ لا يوجد تعداد رسمي للمنظمات العاملة\المسجلة بالمناطق خارج سيطرة الحكومة، ولا إمكانية لحصر المنظمات المسجلة خارج سوريا أيضاً، في حين أن الإحصائيات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة السورية، تفيد بالمنظمات والمؤسسات المسجلة دون التأكد من فاعليتها أو استمرار عملها، بالإضافة لعدم الثبات في ساحة المجتمع المدني التي تشهد سنوياً ولادة منظمات جديدة وتوقف أخرى عن العمل.
- صعوبة تصنيف المنظمات تبعاً لمجال عملها أو القطاع الذي تختص فيه، الأمر العائد إلى توسيع بعض المنظمات لمجال عملها نظرياً مع استحالة تطبيقه على الأرض، ما يصح كدليل على هشاشة الهياكل

الداخلية وضعف التخطيط الاستراتيجي لديها، إذ وبحسب الاستجابة للاستبيان يتسع مجال عمل أحد المنظمات ل «سبل العيش والأمن الغذائي، النظافة والمياه والصرف الصحي، الصحة، التعليم، قضايا المرأة قضايا الطفل، التدريب وبناء القدرات، قضايا الشباب، الصحة النفسية، حقوق الإنسان، الحماية، المناصرة».

- عدم التزام أغلب المنظمات ومجالس إداراتها بتطبيق المؤشرات واختبار قياس الفاعلية لها، أي عدم وجود مؤشرات كمية وكيفية لقياس النتائج أو مخرجات المجتمع المدني وتحديد وزن نسبي لكل مؤشر أو لكل مجموعة من المؤشرات، وبالتالي انعدام القدرة على دراسة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، بالإضافة إلى ميل المنظمات لإدراج مختلف البيانات بخانة الخصوصية خاصةً المتعلقة منها بالجانب المالي للمنظمة ومجالات إنفاق إيراداتها.

- فصل النشاط السياسي عن الإعلامي عن المدني شكل مهمةً بالغة الصعوبة في ظل حالة مدنيّة صبغت الحراك في بداياته عام 2011 وشارك بها إعلاميون ومثقفون ونشطاء مدنيون وحقوقيون، كما برزت صعوبة التمييز بين التجمعات الأهلية والمحلية وبين منظمات المجتمع المدني، وصعوبة الحسم بوجود هيكل مؤسسي واضح، في مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام تحديداً والتي تضم نسبةً منخفضة من المنظمات المسجلة.

- المفاهيم المستخدمة في التقرير وفي الحقل المعرفي للمجتمع المدني عموماً، لم تشكل بعد مدار بحث كاف في أوساط المنظمات نفسها أو في المراكز الأكاديمية بشكل يمكنها من إعادة إنتاج تعريفات مقبولة لها ومناسبة لدورها وتحظى بإجماع المستخدمين باللغة العربية، كما إن الأدبيات البحثية المتعلقة بهذا الحقل، والتي ظهرت خلال العقدين الماضيين كانت في متناول دائرة ضيقة من المهتمين ولم تدخل ضمن أولويات التعريب والتعميم.

- عدم التجانس سواء في طبيعة بنى المجتمع المدني أم بالسمات الخاصة بالأطر السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها هذه البنى، ما يعني أن أي محاولة متسرعة لاستخلاص استنتاجات عامة يؤدي إلى إنتاج فهم مشوه للواقع وغير مساعد للباحث.

- يضاف إلى التحديات السابقة الظرف الميداني بالغ التعقيد ففي نطاق جغرافي محدود نسبياً تعددت الجهات التي تمارس الانتهاكات والتي تشمل من طرف الحكومة السوريةً الأجهزة الأمنية وعناصر القوات المسلحة والميليشيات الأجنبية الرديفة، وتشمل خارج مناطق سيطرة الحكومة على التنظيمات المتطرفة، وفصائل المعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية، وقوات الاحتلال التركي، بالتزامن مع نشاط عصاباتٍ على امتداد الجغرافية السوري تمارس أفعال الانتهاكات لدوافع جنائية.

أخيراً ولاستكمال عملية جمع البيانات أجرى الباحث عدة مقابلات مع إداريين ومدراء تنفيذيين في عدد من منظمات المجتمع المدني السوري بالتوازي مع مراجعة الأدبيّات المتعلقة بالمجتمع المدني في سوريا والبيانات والتقارير المتاحة للعلن حول منظمات المجتمع المدني في سوريا، ومفهوم المجتمع المدني عموماً، كوسيلة للإحاطة بالوقائع والمعلومات التي تمّ جمعها من الاستبانة، التزاماً بالتوصية الواردة في دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان «تقضي القاعدة الأكثر شيوعاً لضمان المصداقية في عملية تقصي الحقائق حول حقوق الإنسان باعتماد مبدأ اتساق المعلومات مع المواد التي يتم جمعها من مصادر مستقلة وموثوقة أيضاً «[4] إضافة إلى تحليل للقوانين، والأوامر الإدارية والقرارات الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني في مناطق النفوذ الثلاث الحكومة السورية - المعارضة المسلحة+ الاحتلال التركي - والإدارة الذاتية الديمقراطية.

4 دليل: الإنسان حقوق انتهاكات توثيق والقانون الإنساني الدولي في سوريا 0 - DF Free Download

المقدمة

بعد عقدٍ ونيف من نزاع مدمر قتل فيها وجرح واعتقل وهجر في داخل البلاد وإلى خارجها الملايين، بلغ التدهور في واقع السوريين، شعباً وكياناً، حد الكارثة، وبدأت تبعات سياسة الأرض المحروقة التي نفذتها الحكومة في الظهور تباعاً. ولم تعد المعاناة حكراً على المعارضين أو الهاربين من الاستبداد، فالسوريون في الداخل ودول الجوار أياً كان انتمائهم يصارعون يومياً انعدام وسائل العيش. والفقر والبطالة والتهتك الاجتماعي وحالة الخوف وانعدام اليقين أو الأمل بشأن مستقبل سوريا، الدولة والشعب، وواقعها بعد أن قوضت عقود الاستبداد وسنوات النزاع فكرة الدولة الوطنية، الفاعل الأساسي على المستوى الوطني، والوعاء الضروري للعقد الاجتماعي الآخذ في التفكك تبعاً للاستحواذ الغنائمي على إقطاعياتٍ من السلطة، وانكفاء الدولة وضمورها وإعادة سياق التطور الحضاري إلى البدايات في المجالات كلها، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعودة إلى اللادولة والعنف، والتفكك المجتمعي، ونهوض الانتماءات الأولية على حساب المجتمع المتأطر مدنياً في دولة مدنية. إلا أن عمق الأزمة البنيوية التي تعيشها البلاد وامتدادها، والانشغال العالمي عن معاناة السوريين وشتاتهم لا يعني التسليم بالعجز وانعدام المبادرة، بل يعني أن تتحمل الشعوب والجماعات المسؤولية عن مصائرها ومصير بلدها في صيغته الوطنيّة الراهنة أو في صيغ أخرى، والمسؤولية عن إعادة خلق وإنتاج الهوية الوطنية في مضمونها وأشكالها، بما تملكه الشعوب من أدوات مدنية حقوقية وإعلامية و مدنية/سياسية ممكنة[5]، من شأنها أن تؤسس لتغيير إيجابي ومستدام، وأن تكرس مشروعاً وطنياً واضحاً تتبناه وتعمل من أجله منظماتٌ مدنية مستقلة، وهو الأمر الذي لا يبدو خياراً بقدر ما هو ضرورة واقعية تفرضها طباع المرحلة الحالية السورية، وانكشاف معظم أبعادها السياسية ومتغيراتها الدولية المعقدة، ويفرضها تفرد المجتمع المدني بين جميع الأطراف بالقدرة على إعادة بناء أو ترميم الروابط المجتمعية وإعادة الاعتبار لوسائل التعبير والحوار ولقيم المساواة والكرامة الإنسانية والإرادة الحرة، واستعادة حيوية المجتمع وقابلية أبناءه لإنتاج عقدٍ اجتماعي بين مكوناته المختلفة ،مع كل ما يتطلبه من واقع ثقافي واجتماعي وأدوارٍ للنخب والتعليم واحترام لروح القانون واتساع لرقعة التسامح، وتمكين المواطنين من بناء مؤسسات سياسية وقضائية وأمنية وثقافية وغيرها من مؤسسات عامة يتشاركون في إداراتها، بالتوازي مع اتفاق على مشروع للعدالة الانتقالية التأسيسية اللازمة للانتقال لحالة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والقضاء على مولدات العنف ومحفزات انتشاره .

وتفرد المجتمع المدني أيضاً بفاعليته على مستوى القاعدة لخلق البيئة الاجتماعية والسياسية، وتوفير الأسس اللازمة للوصول إلى الإجماع الوطني وبث روح الاتفاق على السلام، الشرط اللازم لعملية التعافي، وبدوره في استحقاق الحفاظ على المكتسبات، وضمان عدم تكرار مآسي العقد الماضي من تاريخ سوريا، حيث يبرز المجتمع المدني مجدداً شريكاً هذه المرة ورقيباً على عمل الحكومات للحؤول دون تسلطها على الدولة والمجتمع، وإطاراً مدنياً للهوية الوطنية التعددية المنفتحة على الآخر على قاعدة المواطنة، الضمانة الحقّة لتنمية إمكانات النضال السياسي لنيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطياً، هذه القيم والقدرات الكامنة وضعت المجتمع المدني في مواجهةٍ مع جميع أطراف النزاع دون استثناء باعتباره النقيض للأحادية والانغلاق، والنقيض للشرعية المستمدة من قوة السلاح باعتبار أن شرعيته مستمدةٌ من مصداقيته وقبول أفراد المجتمع به .

هذه المواجهة أضيفت للظروف الاستثنائية التي رسمت ملامح الكيان الناشيء وخصائصه، و كان لها بالغ الأثر في تشكيل المجتمع المدني السوري والحد من قدرته على الانتقال من دور المُتعامِل مع النتائج الكارثيَّة المستمرة لحدث 2011، إلى دور اللاعب الفاعل في بناء الدولة الحديثة والشريك الأساسي في عملية الحل السياسي وتحقيق إرادة السوريين. إذ أنه وبضغطٍ من الأزمة الاقتصادية المستمرة في البلاد، وحاجتها للتحلل من مسؤوليتها الاجتماعية بضمان الحد الأدنى من متطلبات الحياة للمواطنين في مناطق نفوذها، قبلت أطراف النزاع بالمجتمع المدني كخصم مؤجل أو فاعل تفرضه الحاجة المؤقتة، وسمحت لبعض هيئاته بسد الفراغ الذي خلفه انسحابها، وفي قطاعات ضيقة ومحددة لا يجوز لها تجاوزها، دون أن تمنع الانتهاكات بحق المنظمات أو بحق العاملين فيها، ودون أن توفر البيئة القانونية الداعمة لممارسة عملها، إضافةً إلى غياب البيئة الآمنة كنتيجة مباشرة للعسكرة التي رسمت لاحقاً حدوداً جغرافية نظرية منعت منظمات المجتمع المدني من التوسع أو التشبيك أو التخطيط خارجها ,

المحيط العدائي أو الحيادي بأفضل الأحوال ترافق مع هشاشة الهياكل الداخلية لمنظمات المجتمع المدني بفعل غياب الخبرة التاريخية وغياب الذاكرة المؤسسية في البلاد المحكومة للعائلة منذ أكثر من نصف قرن وافتقاد الخبرات لإدارة التعددية، وللإشكاليةٌ المتجذرة في البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري، حول مفاهيم العمل الجماعي وقبول الآخر والمساواة والديمقراطية والإيمان بالنضال السلمي كخيار وحيد ونهائي. الأمر الذي

5 المقصود هنا المبادرات أو المهمات السياسية التي يشارك فيها المجتمع المدني على غرار الكتلة المدنية في اللجنة الدستورية

انعكس على الواقع المؤسساتي والتنظيمي لمنظومة العمل المدني، إضافةً إلى إشكاليات التمويل وضعف إدارة الموارد، والفساد المؤسسي الذي عادةً ما يصيب نسبة من الفاعلين المدنيين زمن الحروب والاستجابة للكوارث الطارئة، هذه التحديات التي لا تفيد الحصر هي التي يصنفها التقرير بالمؤثرة في حرية العمل ومساحة العمل المدني في سوريا، والتي أدت لانحسار اندفاعته الأولى وتراجع أعداد الفاعلين فيه، الأمر الذي يراه البعض مساراً طبيعياً للطفرة التي شهدتها البلاد بعد عام 2011 وتكاثرت فيها الهياكل المدنية ثم انحسرت بفعل التنظيم والتخصص والاندماج ربما، أو لأنها في الأصل تجمعاتٌ أهلية افتقرت للتنظيم ولم تشكل هياكل مدنية بالمعنى المؤسسي، ما يعني أن الانحسار قد لا يكون سلبياً بالضرورة.

وبغض النظر عن أسباب الانحسار ودلالته فهي وقائع على أهميتها تتراجع عند الحديث عن مدى نضج المجتمع المدني السوري ومدى مراكمته لخبراتٍ وأدوات تمكنه من صياغة فعل اجتماعي يسمح للمواطن بتمثل علاقة جديدة مع محيطه السياسي، وتمثل فعله المدني وعلاقته بالشأن العام، وعلى تكريس المواطنة التي تخوض صراعًا على جبهتين: ضدّ التدخّل الخارجيّ الذي يمتهن السّيادة الوطنيّة، وضدّ إحياء العصبيات مادون الوطنية والجهويّة بعد عقد ونيف من النزاع، وقدرته على نشر الثقافة المدنية و إشاعة ونقل قيم الحرية وقبول الاختلاف والمشاركة والتداول. كقيم ثابتة مقدسة لا تتغير بتغير الحكام. وتؤسس لهياكل منظمة، تجعل من حياة الناس ومصالحهم ملكاً لهم، وتحفظ حريتهم وكرامتهم، لإنجاز البناء الاجتماعي والحفاظ على الرغبة الحقيقية بالتغيير بوصفها الحامل الحقيقي والحافز على الاستمرار في طريق التغيير، ذو المسار الأحادي والوحيد الذي ينطلق من داخل المنظمة بترسيخ القيم السابقة وممارستها في هيكلها الداخلي ويتمدد بالتشبيك والتعاون في إطار المجتمع المدني أداة المقاومة والعملية الاجتماعية التي ترسم مستقبل سوريا.

الباب الأول: إطار مفاهيمي وقانون عام

تساهم منظمات المجتمع المدني في نشر وتكريس ثقافة الديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الانسان

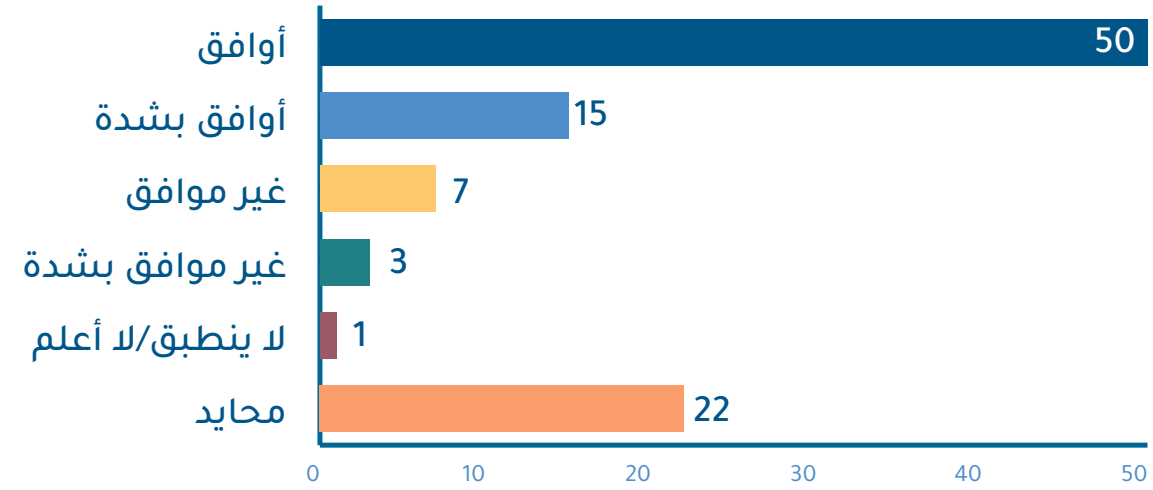

66% من المشاركين في الاستبيان ترى بأن المجتمع المدني السوري ساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيمة المساواة والديمقراطية , ومفاهيم المواطنة .

الفصل الأول : المجتمع المدني المفهوم والنشأة

المبحث الأول : تعريف المجتمع المدني .

تعرف الأمم المتحدة[6] منظمات المجتمع المدني بأنها « مجموعات تطوعية غير ربحية يتم تنظيمها من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. يقودها أشخاص لديهم اهتمامات مشتركة ، لأداء مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية ، ونقل مخاوف المواطنين إلى الحكومات ، ومراقبة السياسات ، وتشجيع المشاركة السياسية على مستوى المجتمع. والمشاركة في التحليل والخبرة لرسم السياسات، والعمل كآليات إنذار مبكر تساعد في مراقبة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ، بما في ذلك جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ويُعرف بعض الباحثين المجتمع المدني بأنه: «مجمل المؤسسات والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية، والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة. ومن مسؤولياته تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في الحقل العام وتخلق بينهم آليات تضامنية، وتتميز مؤسساته بالمرونة والدينامية والتعددية والعمل التطوعي والمبادرات الخاصة للأفراد والجماعات إضافة إلى الاستقلالية».[7] و»هناك من يعرّفه على نحو إجرائي بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها :أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية».[8]

[9]سعد الدين إبراهيم بدوره عرف المجتمع المدني «بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف» وبحسب مؤشر سيفيكوس[10] هو «المساحة خارج الأسرة والدولة والسوق، التي نشأت من خلال التجارب الفردية والجماعية ومن جانب المنظمات والمؤسسات لتعزيز المصالح المشتركة

كما يشير مصطلح المجتمع المدني « إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاقبة صانعي السياسات أو مكافأتهم)». [11]

ويستخدم البنك الدولي[12] مصطلح المجتمع المدني للإشارة إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح. ولتلك المنظمات وجودٌ في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: جمعيات المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية والمؤسسات.

بينما يعرفه فريق آخر بأنه» التشييد الفكري الجامع لتضامنيات شديدة التباين من حيث الأهداف والقاعدة الاجتماعية وشكل التنظيم، تقام خارج مؤسسات الدولة والسوق والروابط الإرثية، ولا يمكن النظر إليه من جانبه المؤسساتي فقط، بل لابد من اعتبار القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يساهم في نشرها داخل الجسم الاجتماعي والتي تتحول إلى معايير وأسس تحكم السلوكيات وتوجهها. وتبعاً للتنوع الشديد في طبيعته وبنيته.. تتفاوت تعريفات

6 About us | United Nations

7 المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟ !!

8 بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية - د. صالح ياسر- (1) .

9 تقرير منتدى المجتمع المدني العربي بشأن تطبيق توصيات المشاركة المدنية في السياسات العامة تحت عنوان: الحراك الجديد ومسار النهضة العربية - ESCWA
بعلبكي أحمد : إيديولوجيا التنمية في ظل الأسواق المفتوحة والهويات المنغلقة، دار الفارابي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 2016 الصفحة 294

10 Civicus

11 مصطلحات المشاركة المدنية - منصة روابط - Rawabet Platform

12 المجتمع المدني.

المجتمع المدني بدرجة كبيرة استناداً إلى اختلاف النماذج الفكرية، والأصول التاريخية، والإطار القطري العام.[13]»ويرى الدكتور عزمي بشارة أنّ اشتقاق لفظ من مواطن أو باللاتينية CIVIS لهو أمر مهم، وهذه دلالة متوفرة أيضاً في اللفظ الألماني burger المشتق من مدينة boureg، ولكن لفظ مدني العربي من مدينة أو مدنية أو تمدن لا يحمل دلالات المواطنة وربّما كان الأصح أنّ تترجم civil society إلى مجتمع المواطنين أو مجتمع مواطنين باللغة العربية..[14]

المبحث الثاني: المجتمع المدني - مفاهيم متداخلة

المجتمع الأهلي : إلى جانب تعدد التعريفات وبسبب الممانعة التي واجهت تأصيل وإدراج مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الاجتماعية العربية عموماً بسبب أصل المفهوم الغربي والعداء أو معارضة الفكر الغربي الذي رافق نشأة الدولة العربية ومراحل تحررها من الاستعمار والأنظمة الوطنية اللاحقة، التي استساغت ودعمت هذا الاتجاه لاتخاذه ذريعةً للسيطرة والرقابة على منظمات المجتمع المدني والتحكم بها لاحقاً.. طرحت مسميات المجتمع الأهلي، القطاع الثالث، أو القطاع المستقل، أو المنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية كبدائل عن مسمى المجتمع المدني .

والمجتمع الأهلي كمصطلح هو أحد البدائل المطروحة عربياً لمسمى المجتمع المدني، رغم أن المصطلحين يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، إذ يعبر المجتمع الأهلي عن التنظيمات ذات الطابع التقليدي مثل الجمعيات الدينية والجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية أو الأقليات، أو التنظيمات الخاصة بالأوقاف العائلية، والتي لا نعتقد بصوابية تصنيفها في إطار المجتمع المدني رغم أن هناك من يعتبرها جزءاً منه في السياق العربي، كالدكتور برهان غليون[15] مثلاً الذي يدافع عن التطابق بين المفهومين، وبالتالي مدلولاتها في المجتمعات العربية،

ويشتمل المجتمع الأهلي على مجموعات الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف، التي تستند إليها أو تنبع منها والتي تستوحى غالباً من المذاهب الدينية وعاداتها أما المجتمع المدني فيشتمل على المؤسسات الطوعية التي تعبّر عن إرادة الناس ومصالحهم[16]، ويفترق المجتمع المدني الذي يعني تعبيراً طوعياً عن إرادة الناس الحرة في قطاعات متعددة، عن المجتمع الأهلي الذي تنحى فيه الإرادة الحرة لصالح الانتماء العائلي أو العشائري أو القبلي أو الجهوي أو غير ذلك. كما أن الخصائص والعلاقات الحاسمة في المجتمع المدني تتمركز حول علاقات المواطنة والديمقراطية وتتركز فيها. وبالتالي فهي" بنية مفتوحة»، يمكن أن تتحول الأقلية فيه إلى أكثرية بينما تستند العلاقات في المجتمع الأهلي على الروابط الإرثية السابقة لرابطة المواطنة وهي ذات «بنية مغلقة» وتراتبية ثابتة لا تتسم بالمرونة أو بالقابلية للتغيير، الذي لا يتم فيها إلا عبر نقل نهائي لمواقع القوى لا عن طرق التداول ..

وعموماً من الصعب رصد الحدود الفاصلة بين منظمات المجتمع المدني والأهلي، إذ تتداخل فيما بينها، كما في الجمعيات الخيرية التي تتبع جماعة أهلية محددة، لكنها لا تحصر نشاطها داخل هذه الجماعة، إنما تقدم خدماتها لجميع المواطنين بدون استثناء، وبالتالي فهي أهلية النشأة ومدنية الانتماء. تتميز هذه الجمعيات بالقدرة على التجدد والديمومة، فتضخ دماً في المجتمع المدني حديث النشأة في مجتمعاتنا، ولكنها، من جهة ثانية، قد تمثل أسلوباً منظماً لاستهداف المجتمع المدني بخاصة عند وجود سلطة لها مصلحة في التحالف مع المجتمع الأهلي، على حساب المجتمع المدني، كما في نموذج دولة الاستبداد السائدة في منطقتنا.[17]

المجتمع السياسي وهو «الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، ويسعى إلى امتلاك السلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن إرادة ومصالح جماعات من الناس، داخل وجود اجتماعي معلوم، توحد بينها المصالح المشتركة وتجتمع حول برنامج سياسي - اجتماعي - اقتصادي - ثقافي شامل. والمجتمع السياسي ليس، في نهاية الأمر، شيئا آخر سوى مجموع الأحزاب السياسية داخل المجتمع الواحد، في فترة تاريخية محددة.»[18]و"يسعى المجتمع السياسي للهيمنة على المجتمع المدني والتأثير على واقعه أو استغلاله وتحميله الخطاب السياسي سواء من السلطات الحاكمة أو أحزاب المعارضة، ولهذا السبب فإن غالبية دعاة المجتمع المدني

13 جميل هلال- حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني- مداخلة حول ندوة المجتمع المدني، بيروت 2004حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني « الأدهم

14 عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، فبراير 2008، ص: 69.

15 برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

16 المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي. مجموعة من الباحثين. فريدريش ايبرت- بيروت- نيسان 2004، ص 23 وما بعدها.

17 منذر الشيخ -المجتمع المدني - المجتمع المدني السوري قبل 2011-مركز حرمون للدراسات - ttps://www.harmoon.org/wp-content/upload s/2021/04/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A.pdf

18 المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي - سعيد بن سعيد العلوي- المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي - سعيد بنسعيد العلوي

يستبعدون الأحزاب السياسية لأنهم معنّيون بالأهالي، في حين أن الأحزاب معنية بالسلطة»[19].

التمايز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي لا يعني نزع السياسة عن مفهوم المجتمع المدني، فبحسب المفكر السوري د. انطوان المقدسي [20] «المجتمع المدني لم يظهر في الغرب إلا في أواخر القرن التاسع عشر وقام على نظام إقامة البلديات، البلدية هي حكومة المدينة، وإذا تضخمت المدينة قُسِّمَت إلى إمارات، مدينة باريس مثلاً 20 حارة، وكل حارة لها بلديتها التي تنتخِب رئيسها الرمزي، المجتمع المدني إذاً يقوم على البلدية، بلدية منتخبة مباشرة من الشعب، فرئيس البلدية والبلدية ليسوا موظفين بل أعضاء في المدينة لهم دور سياسي، المحافظ له وظيفة، مدير المنطقة له وظيفة، أما البلدية فليست وظيفة، هي كيان سياسي، وهذا هو بالضبط المجتمع المدني، كيان سياسي ينظم كل أمور المدينة، المدارس، الطرق، المواصلات، علاقات الناس ببعضهم، وكل ما يخص الناس هو من تنظيم البلدية. لذلك نجد لانتخاب البلديات في أوروبا من الأهمية ما لانتخاب البرلمان».

المجتمع المدني والديمقراطية ...بحسب البعض فإن استخدام مفهوم المجتمع المدني دون وجود نضال سياسي مؤدٍ إلى الديمقراطية يؤدي إلى إجهاض المفهوم وسلبه من أهم وظائفه التاريخية والمرتبطة بالسياسة والاقتصاد، فالمجتمع المدني صيرورة فكرية وتاريخية نحو المواطنة والديمقراطية[21]فيما يرى آخرون أنه ملزمٌ بالديمقراطية وجزءٌ من بنيتها بفعل تكوينه وموقعه في المجتمع إذ. لا تملك منظماته النفوذ القانوني أو السياسي أو العسكري الذي تملكه الدول وإدارات الحكومات والبرلمانات، ولا تملك صلاحية اتخاذ قرارات ملزمةً قانونياً للمجتمعات بأكملها، كما أنها لا تملك الاحتياطات الهائلة من النفوذ المالي مقارنةً بمجتمع الأعمال، وبدلاً من ذلك يعتمد الكثير منها على تمويل المؤسسات الخيرية والمانحين، كما تستمد شرعيتها من المصداقية التي تبنيها عند الجماهير وبمقدار تقبل الرأي العام لها. وينحصر دورها في الضغط على الحكومات والتوعية والتحفيز، واقتراح الحلول القائمة على تحليلاتها للمشكلات، والتأثير على الآخرين عبر القدوة الحسنة، ومصداقية صوتها الأخلاقي، وتشكل بذلك جناح العملية الديمقراطية والجهة الرقابية على عمل السلطة، دون السعي لبلوغها. " وبوصفه فضاءاً للتربية المدنية والتربية على التعبير عن أصوات المواطنين يمثل المجتمع المدني ركيزة لا بد منها لترسيخ الفعل الديمقراطي بشكل يجعله قوة اقتراحية ورقابية، الأمر الذي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يشكل سلطة في مواجهة الدولة، أو الحد من صلاحياتها التي يضمنها العقد الاجتماعي بل التكامل معها في إطار دولة قوية، لا تمارس الاستبداد السياسي، وتوفر البيئة المناسبة لمجتمع مدني فاعل ومستقل، يكرس الشرعية والاستقرار السياسي. أما إذا قويت الدولة وضعف المجتمع المدني، فإن ذلك يفتح الباب والمجال للفوضى وإهدار الحقوق" [22]"

المجتمع المدني و الدولة: : "على الرغم من تعارضهما الظاهري فإن المجتمع المدني والدولة مفهومان متلازمان يكمل كلٌ منهما الآخر و يؤشر أي تناقضٌ أو تباعد بين المفهومين على خللٍ في بنية أحدهما. فالمجتمع المدني لا يمكن له أن ينهض دون دولةٍ وطنية تلتزم سلطاتها الثلاث بسيادة القانون وتكرس قيمة المساواة بين مواطنيها، كما أنه من الصعب أن نتصور دولةً وطنية تلتف حولها أغلبية المواطنين، دون مجتمع مدني يدعمها ويسندها، وإلا فإنها تتحول إلى دولة فاقدة للشرعية، كما أن نهوض المجتمع المدني وتنامي قوة مؤسساته وازدياد فاعليتها. لا يعني إضعاف الدولة بل إضعاف قدرتها على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، لأن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين. وتحافظ على مسافة من الأنظمة بشكل لا يعني المواجهة، بل يدخل في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية، والتي تقوم على قاعدة أنه كلما كان المجتمع المدني قوياً ومستقلاً ومؤثراً كانت قوته الاقتراحية ودعوته الإصلاحية ناجعة ومعقولة ".[23]

لكن ما يصح على علاقة المجتمع المدني بالدولة نظرياً لا يمكن تطبيقه على الواقع في سوريا التي شهدت على» تجاوز الدولة لمهمتها الحقيقية والطبيعية،ما وضع المجتمع خارج موقعه الطبيعي وقوض دوره، كمحركٍ لعملية التطور الاجتماعي وتقدم وتطور الدولة، وتتطلب عملية إحياء دور المجتمع المدني التعاقدي مع الدولة إعادة تنصيب وتأصيل لموقع الدولة ووظيفتها بالدرجة الأولى، ولطبيعة علاقتها مع مواطنيها،أي التوافق على عقدٍ اجتماعي جديد يعيد تعريف السلطة ووظيفة المجتمع المدني ويعيد تأصيل موقعه ودوره التاريخي والمعرفي في الحياة الاجتماعية ،السياسية والثقافية وكذلك موقع الدولة ووظيفتها في السياق عينه"[24]" .

حيادية المجتمع المدني.

مقولة حياد المجتمع المدني تختزله كفضاء فكري لا يمكن فصله عن الفضاء العام المؤسس للحياة العامة بشقيها

19 د. عبد الحسين شعبان- المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟ !!

20 أنطون المقدسي.. شيخ الفلاسفة الوطنيين

21 عزمي بشارة - المجتمع المدني - دراسة نقدية - المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسات - الطبعة السادسة - الصفحة 23

22 حسنين توفيق إبراهيم «التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات» مجلة السياسة الدولية، العدد 142، السنة 36، أكتوبر 2000، ص 22.

23 تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة- الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصفحة 105

24 هشام يونس: حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن،مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس، الدوحة 10 -14 نيسان 2006 ،ص3

السياسي والمدني، وتحصره بمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني التي يعد مبدأ الحيادية من أهم المبادئ التي يجب أن تلتزم بها المنظمات العاملة في المجال الإنساني الإغاثي تحديداً، ويفرض عليها الالتزام بأخذ مسافة واحدة من الأطراف المختلفة سواء كان مصدر الخلاف ذو طبيعة سياسية أو دينية أو أيديولوجية، أي أن الحياد هو أحد المبادئ التي تحكم جانباً محدداً من جوانب المجتمع المدني الذي يتسع للجدل والاختلاف الفكري والسياسي والقانوني. ولا يمكن افتراض حياد المجتمع المدني [25]بوصفه أداة مقاومة وعملية اجتماعية متكاملة. تسعى نحو العدالة وهو أمرٌ سياسي أيضاً، وفي مقابل انتفاء أي التزام للمجتمع المدني بالحياد ماخلا المؤسسات التي تتصدى للعمل الإنساني، يشكل الحياد أحد التزامات الدولة وسلطاتها التي تلتزم باحترام قاعدة الحياد إزاء تعددية مكونات المجتمع، وتساوي بين المواطنين بغض النظر عن اللون والعرق والدين. فهي دولة كل مواطنيها ويؤطر حيادها وما يرتبه من مساواة كاملة لحماية النظام العام. من ثم يصير لزاماً على الدولة أن تضمن، قانوناً وعملاً، الحق المتساوي للمواطنين في ممارسة حرياتهم العامة والمدنية وأن تحميهم من التعسف والاضطهاد التمييزي.

المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لعمل المجتمع المدني[26]

- الطوعية: القائمة على الإرادة الحرة والواعية هي الأساس الذي يحكم العلاقات داخل المجتمع المدني ويميز تكويناته عن باقي التكوينات الإرثية أو القرابية التّي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. وتختص الطوعية هنا بالدافع أو الحافز وراء الانتماء للمجتمع سواء للعاملين أو المتطوعين.

- المؤسسية: وتعتبر من الدلالات الواضحة على تطور ونضج المجتمع المدني عموماً، وتعني المؤسسية الإطار المؤسسي والإداري, إضافةً للثقافة المؤسسية التي تحكم علاقات أفراد المجتمع المدني ومجموعاته. وترفع من قدرته على القدرة على التكيف ومن استقلاليته، وتمنع تدخل الآخرين في أعماله .

- الركن المعياري - الأخلاقي: أي النسق القيمي الذي يخضع له أفراد المجتمع المدني والذي لابد من أن يلتزم بها داخلياً وأن تشكل الإطار العام لعمله وأهدافه في المجتمع الأوسع والتي منها على سبيل المثال لا الحصر المواطنة، والفردية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، وقبول الاختلاف، ونبذ العنف، وحق الأفراد في تكوين منظمات تدافع عن مصالحهم.

- الأساس الثقافي المدني: الإطار الأوسع للركن المعياري ويعني مجموعة الأفكار والتصورات التي يؤمن بها الأفراد وتشكّل محددات لسلوكهم وعلاقاتهم، وتبنيهم وقبولهم للعمل الجماعي وتقديم المصلحة العامة وتعبّر في مجموعها عن الإطار المعرفي والثقافي للمجتمع المدني الحديث[27]

- الاستقلالية: وتعني خضوع كيانات المجتمع المدني وأفراده حصراً لقواعد وأحكام القانون، أي قواعد ضبط السلوك الاجتماعي. المجردة، العامة. الملزمة. والمنزهة من أي شكل من أشكال التعسف، وأن يكون مستقلاً عن سلطة وهيمنة الدولة، سواء كان استقلالًا ماليًّا أم إداريًّا وتنظيميًّا، و مستقلاً أيضاً عن أية روابط أسرية أو عشائرية أو مادون الوطنية .

- المصلحة العامة: المحدد الأساسي لعمل المجتمع المدني ولمخرجاته وللأعمال والخدمات التي يقدمها للفرد أو الجماعة والتي تلتزم المصلحة العامة كهدف نهائي، وكسند مشروعية للأعمال والمشاريع التي تستهدف فئاتٍ معينة دون غيرها، بحيث تتحقق مصالحها الخاصة أو الفئوية في إطار الصالح العام ولا تتناقض معه .

الفصل الثاني : منظمات المجتمع المدني - الأدوار- الخصائص.

تعرف منظمات المجتمع المدني « بأنها مجمل التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي. أو بأنها وسيط أو قناة شرعية يستخدمها الأفراد للتعبير عن آرائهم تجاه السلطة، فيحدده بأنه يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة

25 الوصف: مفهوم المجتمع المدني في فلسفة جون لوك السياسية

26 السيد ياسين- محسن يوسف : مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات» - مرصد الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية - 2006 - بتصرف

27 د. فؤاد عبد الجليل الصلاحي- الدولة والمجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز-اليمن، نيسان 2001، ص 31.

للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة. وتختلف عن المجتمع المدني التي تنتمي إليه وتحكم عملها قواعد أكثر تخصصية وأضيق من المنظومة الفكرية للمجتمع المدني دون أن تخالفها، وتعرف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها « مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو وطني أو دولي، يتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية و تطلع الحكومات على شواغل المواطنين و ترصيد السياسات و تشجيع المشاركة على المستوى المجتمعي».[28] ويشمل مفهوم المنظمات غير الحكومية مجموعات مختلفة ومؤسسات مستقلة عن الحكومة و تتسم مبدئياً بالإنسانية و التعاونية بعيداً عن الأهداف الربحية. و «تكتسب هذه المنظمات صفتها المدنية كونها تنبثق من صفوف المجتمع، بعيداً عن المؤسسات الرسمية، وأيضا من كونها سلمية، وترتبط بمفهوم وطني واسع يشمل أبناء الوطن جميعاً، هو مفهوم المواطنة، أكثر من ارتباطها بانتماء محدود لجماعة عرقية أو مذهبية أو عشائرية، بالرغم من الدور الذي قد تلعبه تلك الانتماءات والولاءات المحدودة في بعض الأحيان. ففي بعض الحالات يعمد بعض المراقبين والباحثين إلى توسيع مفهوم منظمات المجتمع المدني لتشمل تنظيمات ذات طابع ديني أو قبلي أو مناطقي، الأمر الذي يؤكد مرونة المفهوم وتطويعه ليشمل نماذج وتجارب متنوعة.[29]

"كما تعرف بأنها:»كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين أو منهما معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي[30]»، أو بانها»منظمات خاصة تطوعية تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع. وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة للربح و تعمل باستقلال عن السلطة السياسية و لكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسيها[31]". أو بأنها «مجموعات أو مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء أكان بشكل كامل أو شبه كامل، وتتسم أعمالها بالأساس بالإنسانية و التعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية».[32] وقد وضعت الأمم المتحدة [33] مجموعة من المعايير التي لابد من استيفائها لاعتبار المنظمة غير الحكومية:

- هيكلية تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني.
- مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلّون عن الدولة.
- هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة.
- أهدافها موجّهة للمصلحة العامة لا للربح، وتتخطّى مصالح أعضائها.

ويمكن حصر المبادئ التي يستند عليها عمل منظمات المجتمع المدني حول العالم بثمانية مبادئ[34] غير نهائية، تبعاً للتطور والتوسع الذي تشهده منظمات المجتمع المدني ونطاق عملها. وهي

- احترام وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية
- تجسيد المساواة والإنصاف بين الجنسين لتعزيز حقوق المرأة.
- التركيز على تمكين الأشخاص، وتعزيز الديمقراطية والملكية والمشاركة.
- تعزيز الاستدامة البيئية.
- تطبيق الشفافية والمساءلة.
- السعي نحو تحقيق الشراكة المنصفة والتضامن.
- تبادل المعرفة والالتزام بالتعلم المتبادل.
- الالتزام بتحقيق التغيير الإيجابي المستدام.

28 - أ .هداية الله أحمد طموم ، تقييم وتحديث دور إدارة الجمعيات الأهلية لدعم و تنمية المشروعات الصغيرة ص 2 .

29 https://www.bipd.org/publications/Articles/156153.aspx معهد البحرين للتنمية السياسية المجتمع المدني 2010

30 د.قاسمية جمال . ملخص « محاضرات في المنظمات الدولية غير الحكومية» لطلبة الدكتوراة، عام 2019-2020 جامعة بليدة الجزائر https://elearning.univ-blida2.dz/mod/resource/view.php?id=3893

31 المرجع السابق

32 المرجع السابق

33 مبادئ توجيهية تسترشد بها المنظّمات غير الحكومية

34 العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

المبحث الأول : القواعد المعيارية لعمل منظمات المجتمع المدني [35]

تتطلب الالتزامات القانونية الدولية من الدول أن توجد ظروفاً - اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية -من شأنها دعم قدرة وإمكانية الأشخاص، بمفردهم أو بالاشتراك مع غيرهم، على الانخراط في الأنشطة المدنية بفاعلية، وهو التزام على الدول أو السلطات ينطوي على التزامها العام بحماية حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من التمتع بها، وعلى التزامات خاصة تشكل القواعد المعيارية التي تؤطر علاقة السلطة بمنظمات المجتمع المدني وهي:

- التشاركية في التخطيط والإدارة: باتجاهين الأول أن يتم تنظيم العمل المدني من قبل هيئة مستقلة تضم إلى جانب ممثلي السلطة ممثلين عن المنظمات المدنية الفاعلة، والثاني ضمان مشاركة المنظمات بمقترحاتها ورؤيتها فيما يتصل بمختلف التشريعات، وإزالة أية عوائق أو صعوبات أمام وصولها إلى كل من الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية الدولية، وعدم وجود أية عواقب مهما كان نوعها نتيجة للتواصل .

- كفالة الحق في التمويل: ويقتضي أن تساهم الحكومة في دعم وتمويل منظمات المجتمع المدني بشكلٍ عادل ودون تمييز ودون المساس باستقلاليتها، في حال توفر الإمكانيات المالية، وعدم اشتراط الموافقة المسبقة من السلطة أو الجهة الإدارية للحصول على التمويل الداخلي أو الخارجي ،وتسهيل إجراءات الرقابة المالية والمحاسبية لضمان أن لا تعرقل عمل المنظمة.

- الاستثناء من الضرائب والرسوم: يتضمن حظر ترتيب أي رسوم أو ضرائب خاصة على تأسيس منظمات المجتمع المدني، واستثناء المنظمات من التكليف الضريبي على اعتبار أنها منظمات غير ربحية. واستثنائها من الضرائب على العقارات ووسائل النقل والأجهزة التي تستخدم للمنفعة العامة.

- الحق في الخصوصية: وتشمل مجموعة من الضمانات بعدم تدخل السلطة بإدارة المنظمة لشؤونها الداخلية، وفي تنظيم العضوية فيها، وضمان الحق في حماية أعضاء المنظمات من التدخل غير المبرر في خصوصياتهم أيضاً. وإخضاع أي تدخل من السلطة للشروط الواردة في العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية بشأن تقييد الحقوق والحريات وضوابطه.

- ضمان النشاط الحرّ: [36]أي ضمان أن تتمتع المنظمات بالحقوق والصلاحيات الممنوحة للشخصية الاعتبارية وكل ما يتفرع عنها من حقوق كالملكية والتقاضي، وممارسة الأنشطة الاقتصادية والمالية وتحقيق الاكتفاء المالي، كذلك الحق في إبرام العقود والاستعانة بالخبرات وكل ما يمكن أن يساهم في ممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها .

- ضمان التدفق الحر للمعلومات: و حرية الوصول إلى الأفكار والبيانات والتقارير والمبادرات والقرارات مما يمكن منظمات المجتمع المدني من الإطلاع والعلم بالقضايا والتعبير عن الشواغل والانخراط بشكل بناء والمساهمة في إيجاد الحلول.

- حظر تعليق نشاط المنظمة على الترخيص أو التسجيل الرسمي على اعتبار أنه لا يجوز تعليق الحق في التجمع السلمي على اكتساب الشخصية والاعتراف القانوني، وبالتالي يقع انتهاك بحق منظمات المجتمع المدني في حال عرقلة إنشاء المنظمات أو ترتيب المسؤولية على عملها قبل الترخيص.

- تيسير إنشاء المنظمات

- -1 التأكيد على أن تكون الإجراءات سريعة وغير مكلفة وغير معلقة على أي موافقات استثنائية، وتقييد سلطة الجهة الإدارية في قبول إنشاء المنظمة أو الرفض، أو حتى إلغاء موافقة الجهة الإدارية والاستعاضة عن الترخيص بإجراء العلم والخبر[37] المتبع في العديد من دول العالم.

- -2 ضمان أن تضع القواعد الخاصة بالإنشاء القانوني مهلاً زمنية قصيرة تعمد خلالها الجهة الإدارية المسؤولة إلى البت في الطلبات الإدارية أو المالية أو المحاسبية اللازمة لاستكمال إنشاء المنظمة بمدة أقصاها شهر مثلاً، وأن تخفض المهل إلى ثلاثة أيام في حالات الإغاثة من الكوارث وغيرها من الحالات الاستثنائية.

- الضمانات القضائية: أي أن يكون للسلطة القضائية المستقلة وحدها إقرار الأفعال والقرارات التي تمسّ

35 المعلومات الواردة في الفقرة كاملة عن الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم - بتصرف

36 المبادئ الدستورية والقانونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني -وفقاً لوثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل - اليمن - صنعاء -2014

37 قانون الجمعيات في الجمهورية اللبنانية الصادر عام 1909 وتعديلاته ينص على أن : « تأليف الجمعية لا يحتاج إلى الرخصة في أول الأمر ولكنه يلزم في كل حال بمقتضى المادة السادسة إعلام الحكومة بها بعد تأسيسها».

المنظمات-ابتداءً بالموافقة أو الرفض على طلب إنشاء منظمة أو أي قرار يحدد نطاق العمل أو يحد من ممارسة المنظمة من الحقوق- بأن تكون هذه القرارات جميعها قابلة للاستئناف أمام القضاء المستقل.

- صلاحية حل الجمعية: ترتبط هذه الضمانة بالرقابة القضائية الحصرية على عمل منظمات المجتمع المدني، وتتضمن عدم صلاحية الجهة الإدارية اتخاذ قرار حل المنظمة، الذي يجب أن يتم بقرار قضائي قطعي،وبمثابة العقوبة الاستثنائية والمقيدة بشدة والمتخذة كإجراء أخير.

المبحث الثاني : معايير قياس تطور منظمات المجتمع المدني

بحسب باحثين هناك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي[38] :

القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها وهي ثلاثة أنواع :

التكيف الزمني: هناك علاقة ارتباط بين طول الفترة الزمنية للمنظمة ودرجة مأسستها وتطورها الإجرائي لجهة اعتماد سياسات ولوائح مكتوبة وقوانين ناظمة للعمل.

التكيف الجيلي: وهو يرتبط بتعاقب الأجيال وقدرة المؤسسة على تجاوز مشكلة تداول السلطة الداخلية، حيث أن استمرارها مع تعاقب الأجيال يعكس درجة المؤسسية والمرونة التي تتمتع بها المنظمة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي.

التكيف الوظيفي: والذي يعكس درجة الوظيفية التي تتمتع بها المنظمة وقدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها باستمرار.

الاستقلال: بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرهما من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو سلطة الدولة أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها والاستقلال هنا عن الاحتكار المؤسسي أي احتكار السلطة لمنظمات المجتمع المدني وإلحاقها بدوائر الحزب الحاكم, والاستقلال عن الاحتكار القيمي المتمثل بتحديد السلطة للقيم السياسية التي تحكم المجتمع والدولة والتي يجب نشرها في المجتمع من خلال عملية هيمنة إيديولوجية[39] .

التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها , إلا أن تجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل جامد لا يوجد به تباينات إذ أن التباين والاختلاف والتعددية دوافع لحركة المجتمع المدني ولقدرته على الإبداع والتغيير على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع .

التعدد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات المجتمعات، فكلما زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، اعتبر ذلك دليلاً على حيوية المجتمع المدني وإيجابيته

يرى فريق من الباحثين إضافة معياري .

القاعدة الشعبية: هي مجموعة الأفراد - التنظيمات - المؤسسات المعنية برسالة المنظمة وأنشطتها العامة ويمثلون الغاية النهائية للبرامج التي يتم تنفيذها. ويرتفع تقييم المنظمة أو التزامها المعياري كلما زادت قدرتها على استقطاب المتطوعين للعمل نحو قضية وسبب المنظمة، وقدرتها على إقناع جميع الأفراد الذين تعمل المنظمة عن طريقهم أو من أجلهم سواء كانوا أعضاء بالمنظمة أو متطوعين أو مستفيدين من خدمات المنظمة على مستوى المجتمع.

الحوار المجتمعي[40]:عملية تتضمن قيام طرف أو أطراف بطرح رؤاهم وتصوراتهم للتعامل مع قضية أو قضايا محورية على الأطراف الأخرى (أجهزة حكومية - قطاع خاص - نقابات - أحزاب سياسية - جمعيات أهلية أخرى) بهدف إقناعها واستقطابها، وتحريكها وقيام الأطراف الأخرى بالاستجابة لرؤى مساندة أو معدلة أو مضادة وقد ينتج عن الحوار المجتمعي على هذا النحو رؤى جديدة، أو رؤى توفيقية مرحلية أو نهاية مما يستقطب أطرافاً جديدة لدائرة الحوار، وقد يمهد الاتفاقيات تشاركية، ويمثل الحد الأدنى توليد رؤى مختلفة من أكثر من طرق للتعامل مع القضايا المطروحة، كما قد يتضح من خلاله مواقف ومصالح الأطراف المبادرة والمستجيبة للحوار.

مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني:

38 وردة أحمد محمد عبد السلام واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع

39 استقلالية المجتمع المدني في الجزائر بين الهيمنتين السلطوية والدولية: دراسة نقدية(*) - CAUS

40 د.هلالي محمود محمد - مفاهيم مستحدثة في منظمات المجتمع المدني- محاضرات الفرقة الثالثة - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالأسكندرية 2012

مؤشـرات قيـاس فاعليـة منظمـات المجتمـع المدني هـي أدوات توظـف كعمليـات تمثيـل مرئيـة للبرامج والمشـروعات والمنظمـات بحيـث يمكـن تقييمهـا فـي النهايـة والتحقـق من إنجازهـا لأهدافهـا, ويحظى قيـاس الفاعلية بدور أساسـي فـي عمليـة التخطيـط الاسـتراتيجي للمنظمـة وفي عملية اسـتطلاع صحة المنظمـة وقدرتها على التفاعـل مع العوامل والقـوى المؤثـرة فـي البيئـة ، واسـتخدام طاقـات أعضائهـا لتحقيـق هدفها النهائي ، وهو الاسـتمرار في بقائهـا وتطورها ، والرضـا عـن خدماتها ومخرجاتها, ومـن أشـهر المقاييـس المعتمـدة عالمياً مقيـاس جامعـة جـون هوبكنـز ومقيـاس منظمـة سـيفكس أمـا عربياً فهناك دراسـة «حسـنين توفيـق»[41] المتعلقة ببناء مؤشـرات كميـة وكيفية لقيـاس فاعلية منظمـات المجتمـع المدني وحـدود تلـك الفاعليـة ويشـير إلى مجموعة كبيرة مـن المؤشـرات أهمها :

الحجم العددي للقوى والتكوينات الاجتماعية.

درجة التضامن الداخلي لأعضاء المنظمة، ودرجة الانتماء للمنظمة.

الاستقلالية المالية والإدارية.

الوسائل المستخدمة لتنفيذ البرامج والمشروعات.

كذلـك دراسـة «أماني قنديـل[42]» لقياس فاعليـة المنظمات المدنية لخمـس دول، حيث اعتمد المقيـاس ثلاثة محاور على النحو التالي:

- قدرات المنظمة: بشرية مادية تنظيمية تقنية.
- البيئة الوسيطة: سياسية ثقافية بيئية واجتماعية
- المردود والانعكاسـات: الفئات المسـتهدفة والمسـتفيدة الاسـتجابة للحاجات والمطالب المجتمعية، كيفية اختيار ومتابعة المشـروعات

الفصل الثالث: الإطار المعياري لعمل المجتمع المدني .

لدعـم بيئـة آمنـة ومواتيـة لعمـل المجتمـع المدني لابـد مـن وجـود قاعـدة تشـريعية وطنيـة متينة مؤسسـة على قواعد القانـون الدولي لحقـوق الإنسـان وتحديداً الحقوق الضامنـة لحرية التعبير والمشـاركة والتجمع السـلمي وجملة الحقوق التي يجـب لـكل شـخص أن يتمتـع بها بشـكل فردي أو بالاشـتراك مع غيره وتشـكل محور النشـاط المدني، والـواردة في كلٍ مـن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 20 :

- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.
- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة 29:

- على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.
- يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.
- لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 21: يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

41 حسنين توفيق إبراهيم «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992 ،ص ص695-698 .

42 أماني قنديل - تطوير مؤسسات المجتمع المدني،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية القاهرة 2004 ..32 -28ص

المادة 22: لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

- لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.
- ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 8: تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي:

- حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفى الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحه الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها. ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 144/53 في 9 كانون الأول 1998

المادة 5: لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطني والدولي، في:

- الالتقاء أو التجمع سلمياً.
- تشكيل منظمات غير حكومية أو رابطات أو جماعات والانضمام إليها والاشتراك فيها.
- الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية.

المادة 18: على كل شخص واجبات إزاء وضمن المجتمع المحلي الذي في إطاره وحده يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.

- للأفراد والجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية دور مهم يؤدونه ومسؤولية يضطلعون بها في صون الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإسهام في تعزيز المجتمعات والمؤسسات والعمليات الديمقراطية والنهوض بها.
- للأفراد والجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أيضا دور مهم يؤدونه ومسؤولية يضطلعون بها في الإسهام، حسب الاقتضاء، في تعزيز حق كل شخص في نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان إعمالاً كاملاً.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة 5: إيفاء للالتزامات الأساسية المقررة في المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق آل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: (..)

د. الحقوق المدنية الأخرى، ولا سيما:

- الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين
- الحق في حرية الرأي والتعبير
- الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية أو الانتماء إليها

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة 7: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على

التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد،وبوجه خاص تكفل للمرأة،على قدم المساواة مع الرجل، الحق في : المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد

الميثاق العربي لحقوق الإنسان المادة 28: للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية ولا يحوز إن يفرض من القيود على ممارسة أي من ماتين الحريتين إلا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

في القانون الدولي الإنساني أوردت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في التعليق العام رقم 37 لعام 2020. بشأن الحق في التجمع السلمي (المادة 21) *في حالة النزاع المسلح، يظل استخدام القوة أثناء التجمعات السلمية منظماً بالقواعد التي تحكم إنفاذ القانون، وتظل أحكام العهد سارية ويتمتع المدنيون الذين يشاركون في التجمعات بالحماية من الاستهداف بالقوة الفتاكة إلا إذا شاركوا مباشرة في الأعمال القتالية بالمعنى الذي يُفهَم به هذا المصطلح في القانون الدولي الإنساني وأثناء مشاركتهم في تلك الأعمال فقط. وفي هذه الحالة، لا يجوز استهدافهم إلاّ في حال عدم تمتعهم بشكل آخر من أشكال الحماية من الاعتداء بموجب القانون الدولي. ويخضع أي استخدام للقوة بموجب القانون الدولي الإنساني المنطبق لقواعد ومبادئ التمييز، واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند الهجوم، والتناسب، والضرورة العسكرية، والإنسانية. وينبغي أن تكون سلامة وحماية المشاركين في التجمع وعامة الجمهور من الاعتبارات الهامة في جميع القرارات المتعلقة باستخدام القوة.

الفصل الرابع : الإطار التنظيمي للمجتمع المدني داخل سوريا

السيطرة العسكرية في سوريا بداية عام 2022

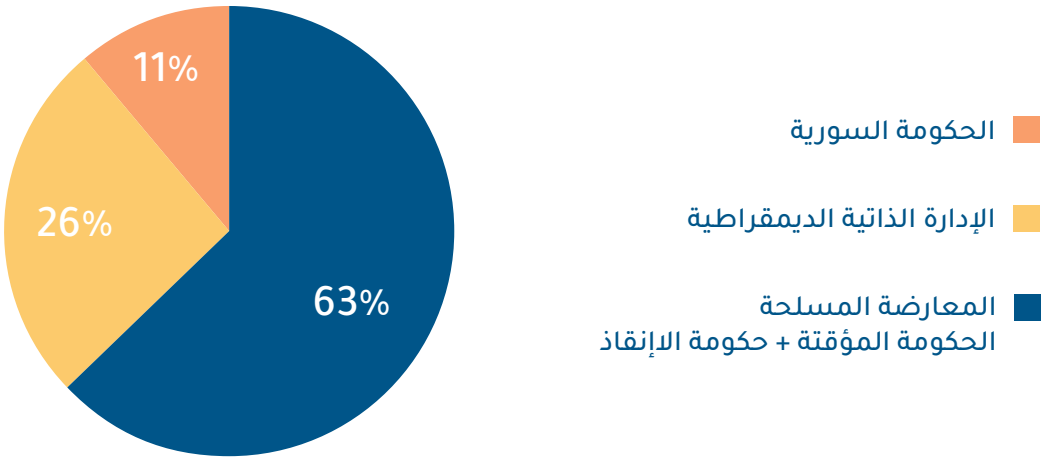

كما ذكرنا آنفاً تشكل قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان الإطار المعياري لعمل منظمات المجتمع المدني، فيما تشكل القوانين الوطنية والقرارات الإدارية الإطار التنظيمي لعملها والذي يختلف في سوريا تبعاً للقوى المسيطرة على الأرض، وهي مناطق سيطرة الحكومة السورية، الإدارة الذاتية الديمقراطية. ومناطق سيطرة المعارضة المسلحة التي بدورها تنقسم بين مناطق سيطرة الجيش الوطني ومناطق سيطرة هيئة تحرير الشام. والتي رغم اختلافها تتسم بسماتٍ مشتركة منها غياب المجتمع المدني واستبعاده من المشاركة وتقديم المشورة عند إعداد القوانين والقرارات الناظمة لعمله، والتي صدرت جميعها بقرارات منفردة، تراعي مصالح السلطة بالدرجة الأولى[43]

43 خريطة السيطرة العسكرية في سورية نهاية 2021 وبداية 2022

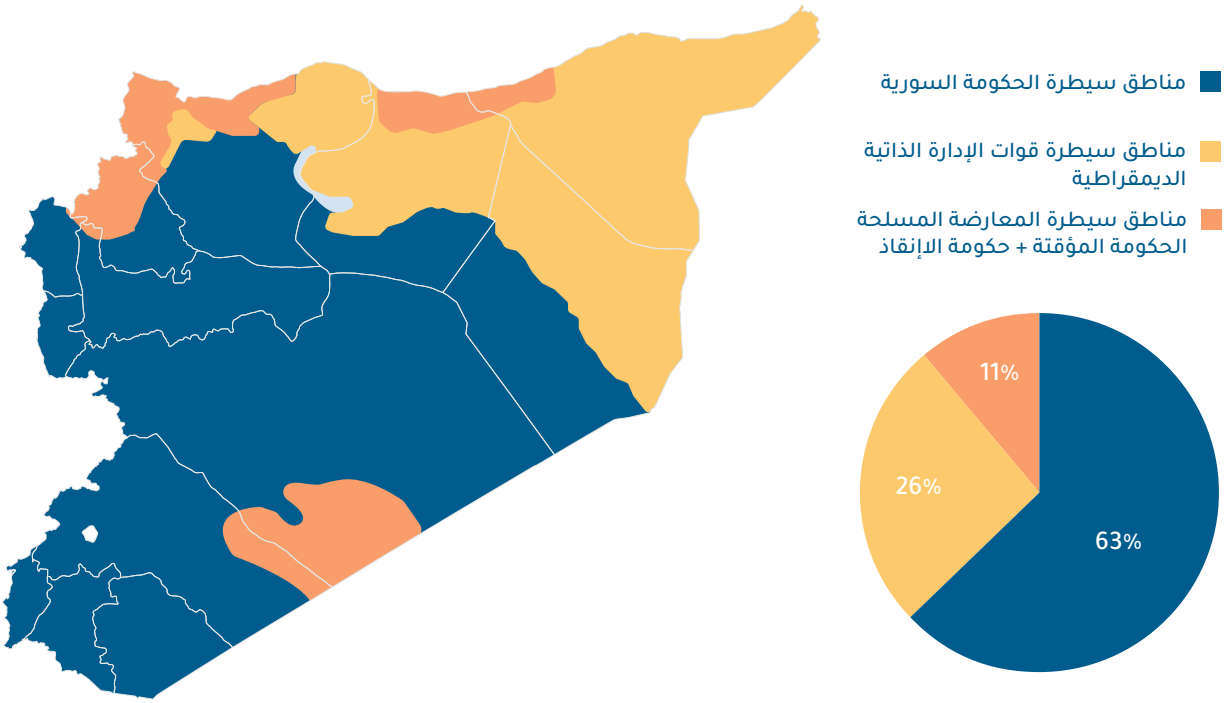

المبحث الأول : في مناطق سيطرة الحكومة السورية ..

42% من المنظمات المشاركة في الاستبيان واجهت عراقيل أثناء الترخيص. 19% منها غير مرخصة حتى الآن

مع قيام دولة الوحدة بين سوريا ومصر تم حل جميع الأحزاب والجمعيات المدنية، وصدر قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم 93 لعام 1958 الذي أسس لمرحلة جديدة من سيطرة السلطة التنفيذية على عمل الجمعيات، والتي زادت حدتها وشمولها مع انقلاب حزب البعث وإعلان حالة الطوارئ لعقود، حتى أن دستور عام 1973 خلا من النص الصريح على كفالة حق المواطنين في تشكيل منظمات غير حكومية بما فيها الجمعيات، واستبدلها بعبارة مبهمة عن حق القطاعات الجماهيرية في إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية .... أو جمعيات تعاونية [44].

اليوم ينظم عمل المجتمع المدني وهيئاته في سوريا القانون 93 آنف الذكر وتعديلاته الواردة في المرسوم 224 لعام 1969 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم 1330 لعام 1958 والذي نصب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتكون الجهة المسؤولة عن تطبيقه، بما في ذلك ممارسة سلطة حل الجمعيات كما تحدد المادة رقم 14 من التعليمات التنفيذية لقانون الجمعيات صراحةً مساحة عمل منظمات المجتمع المدني وتلزم المكاتب التنفيذية بما يلي عند البتّ بطلب شهر أنظمة الجمعيات:

- رفض طلب شهر أنظمة الروابط والجمعيات والأندية ذات الأهداف المتماثلة مع أهداف المنظمات الشعبية.
- عدم شهر أي جمعيات نسائية عملاً بالمرسوم التشريعي رقم /121/ لسنة 1970.
- الحد من شهر جمعيات البر (المساعدة) بحيث يجب تمركز هذه الجمعيات على ضوء خطة الوزارة وحاجة المنطقة.
- تشجيع إحداث الجمعيات العلمية والثقافية والريفية.

44 الدستور السوري - 1973-2012 - مركز كارنيغي للشرق الأوسط

هل المنظمة مرخصة لدى السلطات في مواقع نشاطها

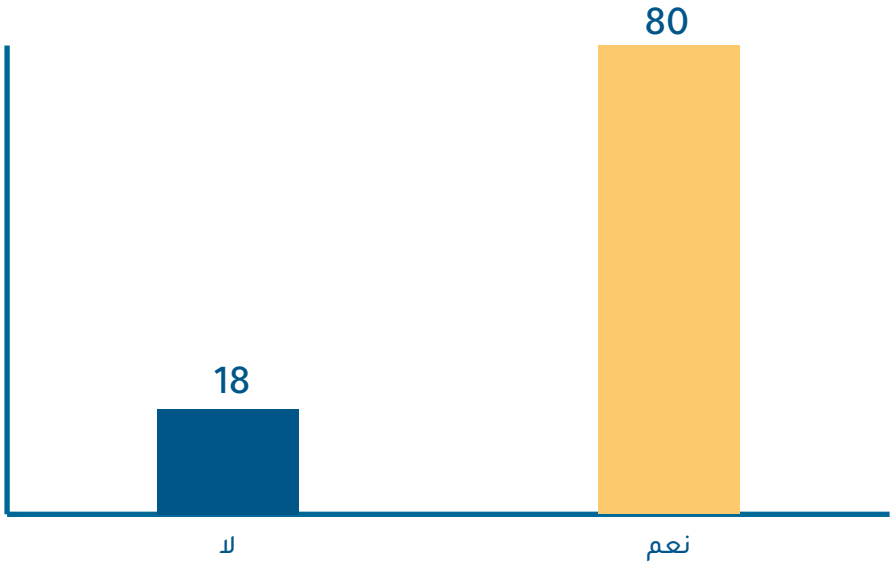

.بالإضافة لسلطة واسعة لأجهزة الأمن على عمل الجمعيات والمنظمات ففي حين ينص القانون على تقديم طلب لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للترخيص للجمعيات إلا أنه ومن حيث الممارسة، يقدم الطلب إلى ثلاثة أجهزة أمنية، هي أمن الدولة والأمن السياسي والأمن العسكري.[45]ولا يعترف القانون بأي هامش لاستقلال المنظمات المدنية بدايةً من التأسيس المشروط وتقدير حاجة المجتمع لمنظمة ما ولخدماتها المنوط بالجهات الإدارية وليس بالمنظمة نفسها، كذلك حل المنظمة ومن بين الأسباب التي يمكن التذرع بها للحل»ممارسة الجمعية نشاطاً طائفياً أو عنصرياً أو سياسياً يمس بسلامة الدولة» أو مجرد أن ارتأت الوزارة عدم الحاجة إلى خدماتها» (مادة 36 (أ) (3) و(7) من قانون رقم 93). ومن حيث المبدأ فقرار الحل يجب أن يستند إلى تحقيقات رسمية تجريها الدوائر المختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (مادة 36 (ج) من القانون، لكن من حيث الممارسة فإن التحقيق لا يتم. ويعتبر قرار حل المنظمة قطعياً لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة.[46]

هل واجهت المنظمة عراقيل تتعلق بالترخيص

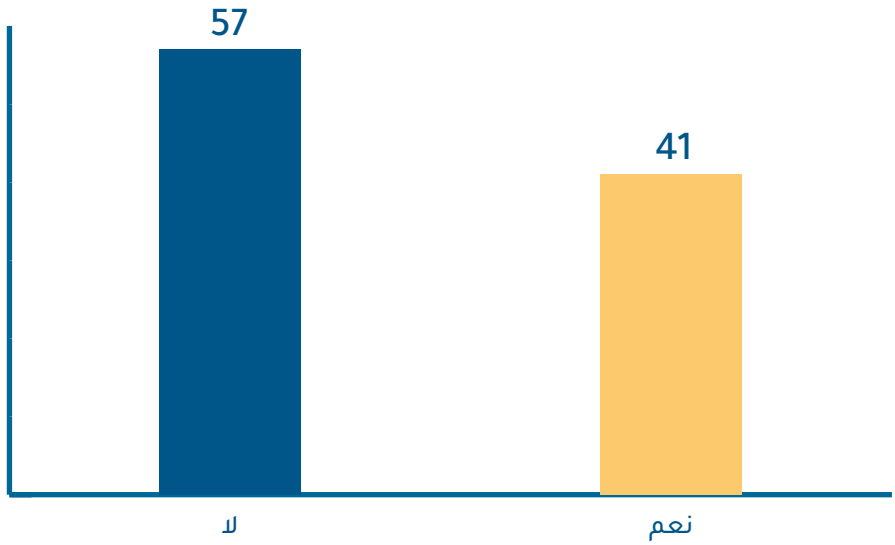

45 تقرير - هيومن رايتس ووتش 2007 لا مجال للتنفس القمع الحكومي للنشاط بمجال حقوق الإنسان في سوريا. https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2007/syria1007/index.ht

46 المرجع السابق

كما تعمد السلطة لملاحقة أي شخص نشط في منظمة غير مشهرة. والمادة 71 من قانون رقم 93 تفرض عقوبة تصل إلى ثلاثة أشهر في الحبس لكل من باشر نشاطاً قبل إشهار منظمته. والمادة 288 من قانون العقوبات السوري تفرض عقوبة تصل إلى ثلاث سنوات في السجن لكل من ينضم إلى جمعية سياسية أو اجتماعية لها صفة دولية دون إذن الحكومة. إضافة إلى إخضاع عمل المنظمات للموافقات المسبقة من تحديد الأهداف وكيفية التنفيذ والأنشطة وحتى الحقوق التي يمكن الدفاع عنها وسبل هذا الدفاع، الخاضعة جميعها لوصاية السلطة. حتى أن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر القائم على مبدأ الاستقلال التام عن الحكومات في سبيل خدمة حيادية للمجتمع، فإنه في سوريا مرتبط بوزارة دولة لشؤون الهلال الأحمر. كما يتم تعيين رئيسه بقرار من رئيس مجلس الوزراء [47]، ولا يمكن الحديث عن الإطار التنظيمي دون الحديث عن منظومة حزب البعث العربي الاشتراكي والتي احتكرت بحكم القانون فضاءات مجتمعية محددة كما في منظمة الاتحاد العام النسائي السوري[48] التي نص مرسوم تأسيسها رقم 121 لعام 1967 على «إيجاد صيغة لرسم سياسة الجمعيات النسائية القائمة وتوجيه نشاطاتها بما يتفق مع أهداف الاتحاد تمهيداً لانضواء سائر فعاليات المرأة في المنظمة». كذلك الحال في المنظمات الرديفة لحزب البعث العربي الاشتراكي كمنظمة الشبيبة التي تعنى بالطلاب والتي يمنع أي نشاطٍ خاص بهم خارج إطارها، وبعد عام 2011 ورغم محاولة الحكومة الإيحاء بالسيطرة ونية الإصلاح وتعديلها لعدد كبير من القوانين في مختلف القطاعات، أبقت القوانين والقرارات التي تنظم عمل المجتمع المدني دون تعديل يذكر، وأبقت على التعاطي الأمني والسلطوي مع منظماته .

المبحث الثاني: في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة .

التواصل مع مسؤولي القوى الحاكمة أياً كانت السلطة

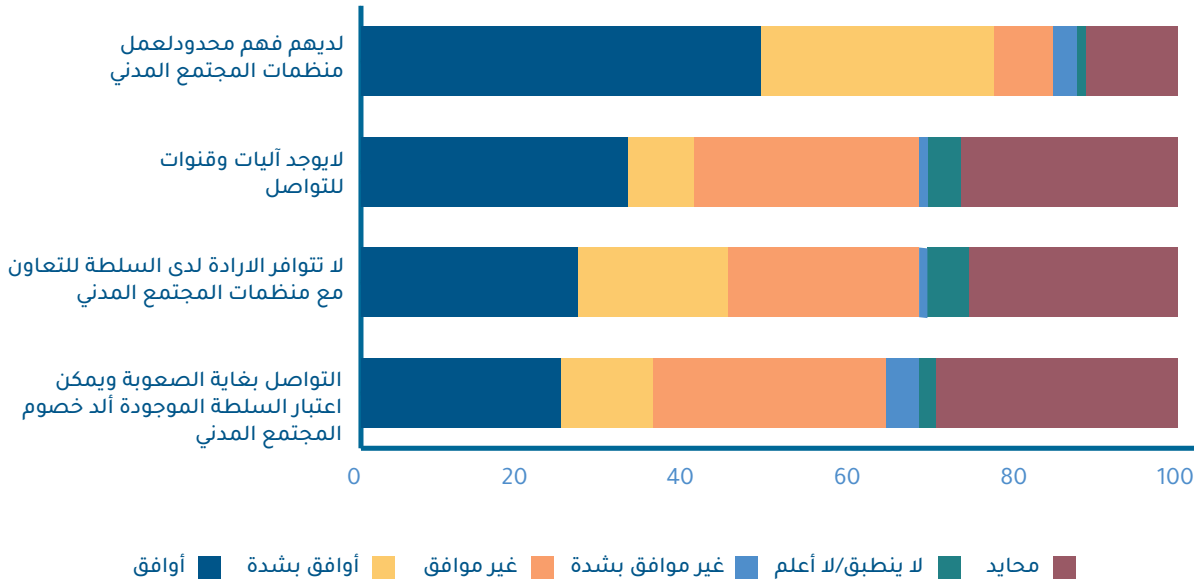

المطلب الأول : مناطق سيطرة الجيش الوطني- الحكومة المؤقتة

يقع الإشراف على منظمات المجتمع المدني في مناطق سيطرة الجيش الوطني ضمن اختصاص مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة لوزارة الإدارة المحلية والخدمات التي استحدثت بتاريخ 2019/8/30. وألحقت بها هيئة النازحين و المهجرين قسراً وهيئة الشؤون الاجتماعية والعمل، ويحدد القرار الصادر عن الوزارة بالرقم 10 بتاريخ 2020/4/8 شروط تسجيل المنظمات والمستندات المطلوبة وبيانات النظام الداخلي وإجراءات التسجيل، على أن يكون النظام الأساسي للحكومة السورية المؤقتة الصادر بتاريخ 2014/6/11. مرجعية عامة فيما لم يرد فيه نص، ونظرياً يستوفي

47 يعيّن رئيس المنظمة في سوريا بقرار حكومي، ومن رئيس مجلس الوزراء تحديداً ولك بعد تعديل المادة "20 من النظام الداخلي عام 2016 التي سمحت لرئيس الحكومة اختيار واحد من المرشحين الأربعة لمجلس إدارة المنظمة.

48 في 23 نيسان عام 2017 صدر المرسوم التشريعي رقم 16 الذي تضمن إلغاء القانون رقم 33 لعام 1975 والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 3 لعام 1984 وتعديلاته المتضمن إحداث الاتحاد العام النسائي

القرار المتطلبات الدولية لعمل منظمات المجتمع المدني، والذي يحدد دور السلطة بالإطار التنظيمي فقط.

في 19 كانون الأول 2021 أصدرت الحكومة السورية المؤقتة التعميم رقم 5 بتنظيم عمل المنظمات الأجنبية في مناطق سيطرتها والذي يقضي بإلزام جميع المنظمات الأجنبية الراغبة في افتتاح مكاتب أو فروع أو ممارسة أي نشاط أو فعّالية أو ورشات عمل في هذه المناطق أن تتقدم من خلال ممثلها القانوني في المنطقة بطلب خطي إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل والتنسيق معها قبل البَدْء بالأنشطة. وشدد التعميم على أن كل جمعية غير مسجَّلة أو نشاط يُنفَّذ قبل الإعلام والتنسيق مع مكتب الشؤون الاجتماعية يُعتبر مُخالِفاً للقانون ويُوجِب المساءلة، ما شكل تراجعاً من عن نص القرار 10، ويقيد العمل وممارسة النشاطات بالترخيص من الجهة الإدارية المختصة .

في 2021/6/10 تداولت مواقع التواصل الاجتماعي[49]تعميماً يتضمن « نظام وأسس عمل ووظائف وتأسيس الجمعيات والمنظمات والنوادي الرياضية في منطقة درع الفرات» دون تحديد الجهة المصدرة وتلاه عدد من التعميمات التي تطالب بتطبيقه لكن صياغته باللغتين التركية والعربية يشير إلى أنه صادر عن الجانب التركي[50] .ومنذ نهاية آذار/ مارس 2018 ،قامت تركيا بإنشاء مركز لتنسيق الدعم الإنساني إلى سورية تحت اسم merkezi kordinasyon yardım insani ،وذلك بتكليف نائب الوالي في كل من هاتاي[51] وكيليس وغازي عنتاب وشانلي أورفا لضمان مهام التنسيق والإشراف على عمليات الدعم وتقديم الخدمة في مناطق عمليات غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام. والتعميم الذي يعني الإشهار الرسمي لقانون أو قرار إداري، والموجه للمجالس المحلية في مناطق الجيش الوطني يستدعي التساؤل عن صلاحية سلطة الاحتلال أن تمارس حقاً لا تملك ممارسته، كون الاحتلال لا يمتلك سوى سلطة مؤقتة فعلية، لا تجيز له مباشرة أي عمل من أعمال السيادة. ولا يجوز لسلطة الاحتلال أن تباشر أي اختصاص تشريعي، وهذا ما أكدته قواعد لائحة اتفاقية لاهاي الرابعة في المادة (43) التي شددت على احترام القانون الساري في الأراضي المحتلة[52]، وعليه كان حرياً بالسلطات التركية التنسيق مع الحكومة المؤقتة بغية إصدار تعميمات من هذا النوع، ورغم أن النظام المذكور أعلاه لم يتضمن تعقيدات أو متطلباتٍ إدارية جديدة لتأسيس وإشهار المنظمات،إلا أنه أعطى رئيس المجلس المحلي صلاحياتٍ واسعة على عمل المنظمات غير المحلية والتي تتطلب موافقته لمباشرة العمل، بالإضافة لصلاحيات التوجيه والطرد والتدخل في طبيعة الأنشطة، كما علق التعميم حصول المنظمات المحلية على التمويل الخارجي العيني أو النقدي بموافقته المسبقة. الصلاحيات الواسعة لجهة العمل والتمويل الممنوحة لرئيس المجلس المحلي تخالف القواعد الدولية لعمل المنظمات من جهة وتمنح المجالس المحلية مهام السلطة المركزية. علماً أن المجالس المحلية في الأصل من بنية المجتمع المدني السوري، لكنها انتقلت لتشكل بديلاً عن الإدارة المحلية لتنظيم شؤون المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة، وتتبع إدارياً للحكومة المؤقتة.

49 'Suriye'ye 5. 'valilik'... 'Hatay'a bağlı olacak

50 صفحة المجلس المحلي لمدينة الباب - على موقع الفيسبوك: المجلس المحلي لمدينة الباب Elbab Yerel Meclisi - Home | Facebook

51 لواء إسكندرون حتى عام 1939، حين اقتطع اللواء أيام الانتداب الفرنسي على سوريا، وتم ضمه إلى تركيا بعد استفتاء مشكوك في صحته شارك فيه عشرات الآلاف من الأتراك الذين نقلوا على شاحنات من تركيا للمشاركة فيه وقاطعته الأغلبية العربية .

52 الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسئوليتها في الأراضي المحتلة

المطلب الثاني : مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام- حكومة الإنقاذ

منذ تشرين الثاني عام 2017 والإعلان عن تشكيل حكومة الإنقاذ السورية، والتي تعتبر الواجهة المدنية لهيئة تحرير الشام كانت المنظمات غير الحكومية من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية والمهجرين، دون وجود نصوص قانونية واضحة أو إشراف فعلي للوزارة واستمر الحال حتى 10 ديسمبر 2018 حين عيّنت الهيئة التأسيسية وزارة فواز هلال رئيساً إلى جانب تسعة وزراء وأنشأت وزارة التنمية والشؤون الإنسانية بديلاً عن الوزارة السابقة، وأصدرت شروط الترخيص للفرق التطوعية والتي لا تتضمن شروطاً استثنائية أو مخالفة واضحة للمعايير الدولية نظرياً .

المجلس المحلي لمدينة الباب
ELBAB YEREL MECLISI

الرقم: ٩٦ /ص
التاريخ: ١٧ شباط ٢٠٢٢

إلى جميع المنظمات والجمعيات الإنسانية العاملة في مدينة الباب وريفها

تأكيداً على تعميمنا السابق رقم /٢٠٥/ تاريخ ٢٠٢١/٦/٩ والمتضمن ضرورة تنظيم العمل والتنسيق المسبق مع المجلس المحلي للحصول على إذن عمل ضمن المنطقة وتوقيع مذكرة تفاهم عند أي مشروع يقدم من قبلكم لتنفيذه وذلك بالتنسيق مع المديريات المختصة وفق نظام وأسس عمل الجمعيات والمنظمات والنوادي الرياضية يطلب اليكم مراجعة مديرية الشؤون الإدارية في المجلس المحلي خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخه للاطلاع على الأوراق المطلوبة والحصول على ترخيص العمل ويمنع منعاً باتاً العمل دون الإجراءات المذكورة بعد انتهاء المدة المحددة علماً أنه سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين .

شاكرين حسن تعاونكم

د. مصطفى الأحمد العثمان
رئيس المجلس المحلي

المجلس المحلي لمدينة الباب

كما أنشأت مكتب شؤون المنظمات» في الشمال السوري، بهدف معلن هو تنظيم العمل الإنساني في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام ، وغير معلن هو التحكم في القطاع الإنساني والإشراف على عمل المنظمات الإنسانية التي تواجه مجموعة من الانتهاكات والمضايقات من قبل الهيئة وواجهتها المدنية، حيث واجهت العديد من المنظمات عمليات تضييق كبيرة ومصادرة لمكاتبها ومستودعات خاصة بها لرفضها الشروط التي طرحها «مكتب شؤون المنظمات»، كما فرضت موظفين وإداريين للعمل ضمن هذه المنظمات، وفرضت على كل منظمة أتاوات بنسبة متفاوتة تدفع شهرياً سواء كانت من المساعدات الإنسانية أو المشاريع أو حتى رواتب الموظفين التي تصل لهذه المنظمات، مع فرضها توجيه عمل المنظمات والدعم المقدم بحسب ما يطلب المكتب.[53]

ومع بداية عام 2020 أصبح النشاط المدني من أي فريق محلي صغير أو منظمات سورية مرخصة في تركيا أو منظمات دولية يتطلب موافقة مسبقة للعمل من قبل الوزارة بصفتها صاحبة السلطة الإدارية بالرقابة والمتابعة، والتي تمتد إلى نوعين من الرقابة: الأولى سابقة للأنشطة قبل منح الموافقة والثانية لاحقة لا تختص بها الجهة الإدارية فقط بل يمارسها الأمنيون وعناصر نظام الحسبة في الهيئة حيث تتم عرقلة بعض الندوات والنشاطات بحجة الاختلاط أو مخالفة قواعد شرعية أخرى[54]، أو من خلال مجالس محلية تابعة أو أصحاب نفوذ عبر فرض اقتطاع نسبة إلزامية من الحصص الإغاثية.[55] وفي شباط عام 2021 عمّمت هيئة تحرير الشام، مطالب جديدة على المنظمات الإنسانية ضمن ورقة المطالب أُرسلت إلى المنظمات بشكل سري وقامت إحدى المنظمات بتسريبها، تضمّنت مطالب بإرسال صورة شخصية لكلّ موظف يتنقّل بين محافظتي إدلب وحلب، إضافة إلى دفتر عائلي

Al Ihsan Organization
Founded in 2012
Saraqeb-Idlib-Syria

منظمة الإحسان
تأسست عام 2012
سراقب-إدلب-سوريا

بيان

الباحة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٤ قام حاجز سرمدا التابع لفصيل هيئة تحرير الشام باحتجاز سيارتان طحين كانتا متوجهتان للفرن المجاني التابع لمنظمة الإحسان للإغاثة والتنمية في منطقة سراقب، وعند مراجعة الحاجز تبين أن الهيئة العامة للخدمات التابعة لهيئة تحرير الشام قد استولت على السيارتان وعند مراجعة الهيئة تذرعوا بأن الطحين مقدم من منظمة IHH التركية وأن هذه المنظمة لا تتعاون معهم ورفضوا إعادة الطحين إلى الفرن.

وعليه فإن منظمة الإحسان للإغاثة والتنمية تحمل هيئة تحرير الشام مسؤولية انقطاع الخبز المجاني عن ٢٠٠٠ أسرة من أسر الشهداء والفقراء وتطالبها بالكف عن التدخل بقوت الفقراء والمساكين وارجاع الطحين للفرن.

منظمة الإحسان

53 سطوة هيئة تحرير الشام تقيد عمل «المنظمات الإنسانية» وتخنق المساعدات

54 سطوة «تحرير الشام» تُقيد عمل «المنظمات الإنسانية» وآخر ضحاياها «القلب الكبير» | شبكة شام الإخبارية

55 عبد الرحمن خضر - إدلب: منظمات إنسانية مهددة بالتوقف عن العمل بسبب شروط جديدة لهيئة تحرير الشام- العربي الجديد 26 شباط 2021

صادر عن حكومة الإنقاذ التابعة لها بالنسبة للمتزوجين، وإخراج قيد بالنسبة للعازبين، وصورة مصدّقة عن عقد العمل مع المنظمة. الأمر الذي شكلَ عبئاً على العاملين الذين لا يملك بعضهم إخراج قيد مدني، كما لم يستصدر آخرون دفتر عائلي صادر عن حكومة الإنقاذ لأسباب مختلفة[56] .

في مقابل القيود السابقة تقاعست الهيئة بوصفها سلطة الأمر الواقع عن حماية الناشطين المدنيين من الانتهاكات التي مارستها مجموعات مثل جماعة حراس الدين المرتبطة بالقاعدة والتي نفذت عمليات اختطاف لناشطين في إطار جهودها لقمع وتقييد منظمات المجتمع المدني العاملة في إدلب[57].

المبحث الثالث: في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية .

تنص المواد 20-21 من ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية، المصادق عليه بتاريخ 6 كانون الثاني 2014 على أن العهود والمواثيق الدولية مكملة للميثاق، وعلى أن شرعة حقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية جزء لا يتجزأ منه .كما تنص المواد ..

- المادة 34 للمواطنين حرية التنظيم والتعبير عن الرأي والتظاهر السلمي والإضراب وفق قانون ناظم له.
- المادة 35 للجميع حرية الحصول على المعلومات وممارسة الأنشطة المعرفية والفنية والثقافية.
- المادة 32 منه الحق في تشكيل المنظمات والانضمام إليها، وأحال إلى القانون تنظيم هذا الحق.

وفي عام 2017 أصدرت الإدارة القانون رقم 3 "قانون المنظمات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني» والذي اعتبر أن جميع منظمات وجمعيات المجتمع المدني الناشئة قبل إصدار القانون تُعد مرخصة رسمياً، إلا أنه أتى مخالفاً لميثاق العقد الاجتماعي والمعايير الدولية الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني في عدة نقاط، إذ يفرض القانون عدداً من الشروط للحصول على الترخيص، اعتمد في بعضها على عبارات فضفاضة تترك مجالاً واسعاً للتأويل ما يخالف طبيعة القاعدة القانونية ويثير المخاوف من استغلالها لرفض التراخيص، وإخضاعها لمزاجية المسؤول في الجهة الإدارية كما ورد في المادة 3 من القانون ضمن معايير المنظمة طالبة الترخيص": أن تكون بعيدة عن إثارة النعرات السياسية والقومية والطائفية والعرقية»، وفي حين أن الاختلاف من مفردات العمل السياسي لا يفهم معنى النعرات السياسية الواردة في القانون.

أيضاً المادة 11 منحت صلاحيات رقابية واسعة لمكتب شؤون المنظمات (هيئة العمل وشؤون المنظمات المدنية)، بمراقبة المنظمات وتقييد عملها والتدخل في المشاريع لجهة التوجيه ومنع بعض النشاطات، خاصةً تلك التي تخص التعليم والأطفال والمرأة، ولاسيما ورشات العمل التي تتناول في مواضيعها قضايا الإعلام ورصد الانتهاكات، وتفرض عقوبات على المراكز التي تعمل بهذا الإطار، ما يجبر الأخيرة في الكثير من الأحيان على تغيير عناوين مشاريعها تفادياً لرفض هيئة شؤون المنظمات لهكذا نوع من المشاريع، بحسب نشطاء المجتمع المدني.[58]

كذلك يمنح القانون صلاحيات واسعة للجهة الإدارية بسحب الترخيص وحل المنظمات دون أي طريق للاستئناف والمراجعة أمام القضاء وفي 15 حزيران 2017 صدر القرار رقم(1) من هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل بمقاطعة عفرين-سوريا التابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية في حينه وبمقتضاه تم حل وإلغاء ترخيص ستة من المنظمات اثنان منها مركزهم في تركيا، وأربعة مركزهم في عفرين، بذريعة" ضرورات المصلحة العامة في المقاطعة وبسبب عدم قيام المنظمات والجمعيات بأداء واجبها الإنساني على أكمل وجه»[59]، دون تحديد لطبيعة المخالفة والنصوص القانونية التي لم تلتزم بها المنظمات المذكورة، وفي أكتوبر عام 2021 أسس «تحالف منظمات المجتمع المدني في شمال وشرق سوريا» والذي يضم 200 منظمة بتوجيه من الإدارة في خطوة تأتي لاستثمار هذا التحالف لأهداف سياسية واقتصادية وخدمية تنسجم مع أجندات الإدارة الذاتية بحسب ناشطين مدنيين[60]

56 من «المبنى الأزرق» هيئة تحرير الشام تضيّق على المنظمات وتهدّد خصوصية الموظفين | فوكس حلب

57 تقرير حقوق الإنسان- وزارة الخارجية الأمريكية 2020- تقرير حقوق الإنسان في سوريا لعام 2020

58 http://www.rok-online.com/?p=5907- منظمات المجتمع المدني في روجآفا: دورها ونطاق فعاليتها - 2017-05-25

59 مؤسسة التآخي لحقوق الإنسان - قانون الجمعيات للإدارة الذاتية الديمقراطية : خطوة إلى الأمام ... خطوات إلى الخلف قانون الجمعيات للإدارة الذاتية الديمقراطية : خطوة إلى الأمام ... خطوات إلى الخلف!؟ - منصة روابط - Rawabet Platform

60 موقع تلفزيون سوريا- الإدارة الذاتية تطالب المنظمات بالكشف عن موظفيها ومشاريعها «تحت طائلة المحاسبة-تاريخ النشر: 07.01.2022

في كانون الثاني من العام الجاري طالبت «الإدارة الذاتية»[61] المنظمات المحلية العاملة في مناطق سيطرتها بتزويدها بمعلومات حول أعداد الموظفين ومناصبهم وقيمة رواتبهم مهددة بمحاسبة كل من لا يلتزم بالقرار. التعميم طالب المنظمات بمعلومات تتضمن اسم المنظمة والمشروع الذي تعمل عليه، وعدد الموظفين مع أسمائهم ومناصبهم ومدة العقد وقيمة الراتب لكل موظف، ومنحت المنظمات مهلة أسبوعين لتقديم القوائم المطلوبة، ما يشكل انتهاكاً للحق في الخصوصية وحق المنظمات في حماية المعلومات الخاصة بموظفيها.

Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatî Sûriyê
Encûmena cîbicîkar
JIMAR : \ 1 \
DÎROK : 4 \ 1 \2022

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
المجلس التنفيذي
مكتب الشؤون الانسانية
الرقم : / 1 /
التاريخ : 4/ 1 /2022

تعميم /1/
إلى كافة المنظمات المحلية والإقليمية العاملة في شمال وشرق سوريا

● يُطلب منكم تزويد مكتب الشؤون الإنسانية بالمعلومات المطلوبة بالجدول أدناه :

اسم المنظمة	اسم المشروع	عدد الموظفين بالمشروع	أسماء الموظفين	الصفة الوظيفية	مدة العقد	الراتب

● تمنح المنظمات مهلة حتى تاريخ 2022/1/15م

● يرجى الالتزام والتقيد بمضمون هذا التعميم تحت طائلة المسؤولية .

الرئاسة المشتركة لمكتب الشؤون الإنسانية
عهد ياسين الشيخ
فرهاد حمو

نسخة إلى :
- مكاتب الإدارات

المبحث الرابع: الإطار التنظيمي للمجتمع المدني السوري خارج سوريا .

نسبة محدودة من منظمات المجتمع المدني السوري استطاعت الانتقال كمؤسسات إلى أوروبا أو أمريكا أو أنها تأسست خارج سوريا منذ بدايتها وتخضع للإطار التنظيمي للعمل المدني في البلدان التي تتواجد فيها ولا تواجه تحدياتٍ على مستوى القوانين والقرارات والعلاقة مع السلطة إلا أنها تتعامل مع منظومة مختلفة تماماً من القوانين وتواجه تحديات الجهل بالقانون وتعقيدات تختلف باختلاف الدولة، أما النسبة الأكبر من منظمات المجتمع المدني السوري في الخارج فتتوزع بين لبنان والأردن وتركيا. ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه المنظمات فإنه وعلى الصعيد التنظيمي تبقى البيئات الثلاث أقل عدائية من الداخل السوري وان بنسبٍ متفاوتة

منظمات المجتمع المدني السوري في لبنان:

القرب الجغرافي والتداخل العائلي والمعرفة السابقة بتفاصيل البلد وإمكانية العبور سيراً على الأقدام عبر الحدود أو العبور ببطاقة الهوية الشخصية من خمسة معابر رسمية تمتد على خط الحدود البرية المشتركة قبل عام 2015، جميع هذه العوامل جعلت لبنان الخيار الأول للجوء السوري منذ عام 2011 والذي أفرز كماً من منظمات المجتمع المدني. وقد أسس بعضها لمشهد ثقافي سوري في بيروت تنوع بين الفن التشكيلي والمسرح والموسيقا والتجارب الفنية المختلفة وشهدت السنوات الأولى من اللجوء السوري إحياءً للمشهد الثقافي في العاصمة ما لبث أن تراجع مع إجراءات الحد من التواجد السوري التي بدأتها الحكومة اللبنانية بفعل عوامل أربعة هي: ضخامة عبء اللاجئين على بلد صغير؛ ومخاوف ديموغرافية؛ وتجارب سابقة مع اللاجئين؛ وخلل سياسي محلّي ساهم في وضع سياسة لاجئين غير متماسكة. فاقمت التحديات التي يواجهونها.

من الناحية القانونية يتصدر لبنان البلاد العربية لجهة إجراءات الإشهار والتسجيل لمنظمات المجتمع المدني ومدى ملاءمتها للمعايير الدولية وينظم تسجيل منظمات المجتمع المدني القانون المختص بالجمعيات التعاونية وهو قانون رقم 1909/1325 وتعديلاته عام 2006، ولا يتطلب لتسجيل منظمة مجتمع مدني إلا إشعاراً إلى وزارة الداخلية والبلديات التي تقدم مبادئ توجيهية حول العملية والمستندات المطلوبة. وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية ليس لديها السلطة لرفض التسجيل، فإنه يمكنها أن تعطل - لأشهر المستندات التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني

61 الإدارة الذاتية تطالب المنظمات بالكشف عن موظفيها ومشاريعها «تحت طائلة المحاسبة»

لاستكمال إجراءات الشهر كالحسابات البنكية، لكن ذلك لم يمنع عمل المنظمات في لبنان والتي بلغ عددها عام 2007 مثلاً عشرون ألف منظمة[62] وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع عدد السكان .

وتتوزع المنظمات السورية في لبنان بين منظمات تختص بالعمل مع اللاجئين السوريين وتغطي نشاطاتها مختلف جوانب الحياة. الصحة. التعليم، الإغاثة وغيرها. بعضها حاصل على ترخيص في الجمهورية اللبنانية، ومنظمات تعمل في الداخل السوري اتخذت من بيروت مقراً لها كمراكز التوثيق- والصحف ومراكز الأبحاث- والمنظمات الإعلامية والثقافية قبل أن تنتقل إلى تركيا أو الدول الأوروبية بسبب الضغوط الاقتصادية والأمنية التي تعرضت لها، والتي تصاعدت منذ عام 2015 حيث زادت الانتهاكات بحق منظمات المجتمع المدني السورية، والضغوط الحكومية التي ظهرت من خلال التعاميم الإدارية أو الممارسات البيروقراطية كالتسجيل - وفتح حساب بنكي، كما ظهرت من خلال تنفيذ المشاريع على أرض الواقع إذ يتم اعتقال الموظفين وحجز أوراقهم الثبوتية أو سحب الإقامة منهم ووصلت في بعض الأحيان إلى التعذيب الجسدي. أو الترحيل، كما امتدت هذه المضايقات لتشمل الجمعيات اللبنانية التي تعمل على تقديم المساعدة للاجئين السوريين أيضاً.

منظمات المجتمع المدني السوري في تركيا :

لم يخصص قانون منظمات المجتمع المدني التركي الأخير الصادر في 2004/11/4م، قواعد خاصة بإنشاء منظمات المجتمع المدني الأجنبية على الأراضي التركي، بل تسري عليها أحكام القانون التركي ولا تخضع المنظمات في تركيا لأي موافقات إدارية أو أمنية مسبقة إذ يتبنى القانون التركي مبدأ إعلام الإدارة في مكتب «إدارة المنظمات في وزارة الداخلية» بالمنظمة وأهدافها والذي يكفي لاعتبارها مسجلةً بشكل رسمي، ويشترط القانون بأن لا تكون المنظمة ربحية وأن لا تخالف الدستور التركي، وان تستكمل الهيكل الداخلي وفق الشروط التي حددها القانون كما يحدد الرقابة المالية والمحاسبية على عمل المنظمة إضافةً إلى حظر أي تدخلات أو رقابة أمنية على عمل المنظمات إلا بقرار قضائي مبرم من المحكمة المختصة .

وتعمل في تركيا عشرات المنظمات السورية التي تمارس النشاط الإغاثي في بعض المدن التركية، وفي المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية في الداخل في التعليم والصحة والإغاثة ومشروعاتٍ تتعلّق بتأمين مِياه الشربِ النظيفة في بعضِ المناطق ، ومشروعاتٍ إنتاجية تقوم على دعم الزراعة، إضافةً للمشاريع الخاصة بالمرأة والدعم النفسي.[63]كما تستضيف تركيا عدداً كبيراً من مؤسسات الإعلام السوري غير الربحية ومراكز الدراسات والمنتديات في مدينتي إسطنبول وغازي عنتاب والتي يدير أغلبها مشاريع في مناطق الشمال السوري، وعموماً يمكن وصف الإطار التنظيمي لعمل المنظمات في تركيا بالأفضل إذا ما تمت مقارنته بدول الجوار لكنه لا يرقى للمعايير الدولية. إذ تتعرض المنظمات لمضايقات مختلفة منها ماهو بنص القانون التركي الذي يشترط على المنظمات توظيف عدد من المواطنين الأتراك مقابل كل موظف أجنبي. وقد تم استثناء المنظمات السورية المرخصة بتركيا من هذا الشرط في السنوات الأولى من النزاع، ليتم تطبيقه عليها في وقتٍ لاحق ما سبب أزمة للعديد منها , تمثلت في انعدام القدرة على تحقيق النسبة المطلوبة لعدم وجود تغطية مالية للموظفين من جهة، و لعدم وجود حاجة لموظفين أتراك لا يتقنون العربية من جهة أخرى الأمر الذي أدى لتوظيف بعض حاملي الجنسية التركية من السوريين بمناصب إدارية أو شكلية، لاستكمال النصاب دون النظر في معيار الكفاءة .

بحسب المقابلات التي قام بها فريق الرصد في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير فإنه وفي السنوات الأخيرة والتشديد التركي على تقنين إقامات السوريين وأوضاعهم القانونية، تم إجبار المنظمات السورية على توقيع شراكات أو مذكرات تفاهم مع المؤسسات الحكومية أو الإغاثية التركية , والتغيير من طبيعة عملها وخططها للتواءم مع متطلبات الشراكة بهدف الحصول على إقامات عمل للعاملين فيها , في حين أغلقت المنظمات التي عجزت عن تأمين الإقامات وتحولت للعمل من المنازل ضماناً لأمن أعضاءها الذين لا يملكون إقامات أو بطاقات حماية، ويضاف للضغوط والمضايقات السابقة الرقابة على الحسابات المصرفية و إجبار المنظمات السورية على استخدام قنوات محددة (بنك البريد التركي) لتحويل الأموال للداخل السوري بمناطق شمال غرب سوريا (متضمنة إدلب)، والمداهمات المتكررة لمكاتب الحوالات الموجودة بتركيا، التي دفعت المنظمات للتحويل بشكل شخصي مع مسافرين أو من خلال مكاتب غير مرخصة ما أدى لخلافات مع المانحين لعدم استيفاء متطلبات التوثيق المعيارية غير الممكنة مع إجراءات تحويل غير بنكية أو غير ممكن إثباتها بورقيات.

منظمات المجتمع المدني السوري في الأردن:

بخلاف لبنان وتركيا تتشدد المملكة الأردنية في ترخيص وتسجيل منظمات المجتمع المدني وتربط مشروعية عملها

62 20 ألف جمعيّة في لبنان فهل يصبح «لكل مواطن جمعية»؟ غسان سعود الإثنين 23 تموز 2007 - عشرون ألف جمعيّة في لبنان فهل يصبح «لكل مواطن جمعية

63 ساشا العلو السوريّون في تركيا: تجمُّعات تتكوّن، شروخ تتبلور، ومجتمع مدني يتخبط - مبادرة الإصلاح العربي -2018 السوريّون في تركيا: تجمُّعات تتكوّن، شروخ تتبلور، ومجتمع مدني يتخبط

بالترخيص من الجهة الإدارية المختصة ويتضمن القانون رقم 51 لعام 2008 وتعديلاته رقابة حكومية مفرطة: منها الموافقة المسبقة على انتخابات مجلس الإدارة، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، كما يمنح الوزارة صلاحيات واسعة لحل الجمعيات بسبب «مخالفة نصوص القانون» وقيوداً على التمويل الأجنبي كما يمنح الوزارة صلاحية رفض طلب التسجيل دون إلزامها بتقديم تعليل للرفض وبالنسبة لغير الأردنيين يتطلب تسجيل المنظمة من المؤسسين أن يقدموا صورة عن جواز السفر وإذن الإقامة، والتي تشكل عائقاً أمام السوريين الذين هجرت نسبة كبيرة منهم دون أوراق ثبوتية . ونتيجةً لتعقيدات الترخيص اتجهت بعض المنظمات إلى الترخيص كشركات تجارية صورية تشكل غطاءً للمنظمة وتمكنها من العمل إلا أن هذا الخيار كان شديد التكلفة لخضوع المنظمة لقانون الشركات وللضرائب والرسوم الواردة على العمل التجاري إضافةً لمتطلباتٍ إضافية منها الحاجة لتوظيف مواطنين أردنيين لمجرد تحقيق نسبة إجبارية مطلوبة بالقانون.

وفي آب 2018 وعلى اثر استعادة الحكومة السورية للسيطرة على محافظة درعا توقفت برامج الإغاثة الموجهة للسوريين في الجنوب السوري وتحديداً في درعا والتي كانت تنفذها منظمات دولية ومنظمات سورية تعمل من الأردن[64] وقامت بعض المنظمات الدولية بإخطار موظفيها العاملين في المشاريع المذكورة إنهاء تعاقدهم خلال شهرين، حيث نتج عن سيطرة الحكومة السورية على الجنوب السوري هجرة المنظمات الموجودة إلى الشمال أو تجميد عملها. وانعدام قدرة المنظمات العاملة من الأردن على إدخال المساعدات إلا عن طريق الحكومة، كذلك توقفت المشاريع والتدريبات وورشات العمل التي كانت تقام في الأردن لناشطين وعاملين في المجتمع المدني من الداخل السوري.[65]

الباب الثاني : المجتمع المدني السوري آفاق وتحديات

بعد عام 1970 لم يكن المجتمع المدني السوري قد تعافى من آثار الوحدة على مصر التي تم بموجبها حل جميع المنظمات والهيئات المدنية في البلاد بالإضافة للأحزاب، خاصةً وأن الحكومات المتعاقبة بعد انقلاب 8 آذار عام 1963 منعت أي إمكانية للتعافي والتنظيم مجدداً . ليشهد خلال السنوات الأولى من حكم حافظ الأسد تغييراً شاملاً أفقياً ورأسياً أصاب هيكل الدولة بالكامل وبنية المؤسسات وعقائدها وتصوراتها للثوابت الوطنية والمجتمعية، بحيث سُخرت جميعها للسيطرة على المجتمع من خلال الضبط والأمن والبيروقراطية والمراقبة والتجنيد والهيمنة الثقافية،و التنشئة السياسية وتجميع المصالح والتحالفات على قاعدة الولاء، لتتحدد الغاية النهائية لوظائف الدولة بحماية السلطة وضمان استمرارها. وتحديداً حماية منصب وشخص الرئيس الذي يشكل مؤسساتها حسب رغبته، بحيث تكون أي محاولة لإزاحته بمثابة هجوم عليها. وهو ما وصفه ميشيل سورا[66]، ببناء الدولة السورية بطريقة تجعلها في مواجهة المجتمع وفي موقف دفاعي دائم منه. ولاستكمال السيطرة كان لابد من تأطير المجتمع وتقسيمه ضمن منظوماتٍ تدين بالولاء للسلطة وتدور في فلكها أو تتبع لها مباشرةً، وتشكل المسار الوحيد والإجباري للترقي الاجتماعي،أو للتعاطي في الشأن العام، فكانت المنظمات الشعبية لاعتراض أي كيانٍ موازٍ أو بديل اجتماعي لمؤسسات الدولة/السلطة،التي بدورها باتت مرجعية حصرية لكل التفاعلات الاجتماعية، يتواصل الناس حصراً عبر قنواتها المراقبة والمتحكم بها. فيما حزب البعث العربي الاشتراكي الفاعل الوحيد الذي فوضت إليه أمور الدولة والمجتمع، عبر منظمات رديفة للحزب ينتسب إليها السوري تلقائياً بمجرد دخوله المدرسة بمنظمة طلائع البعث رديفته في المرحلة الابتدائية، و«اتحاد شبيبة الثورة» في المرحلتين الإعدادية والثانوية،أما مرحلة التعليم العالي، فكان الانتساب للاتحاد الوطني لطلبة سوريا، كما تم تلزيم قضايا المرأة السورية للاتحاد النسائي العام، أما العمال والفلاحون ففي اتحادات محكومة أساساً من السلطة التنفيذية ولا تملك أدنى درجات الاستقلال، في المقابل فرض حظر شبه تام على مبادرات ومنظمات لمجتمع المدني وأغلاق كامل للمساحة المدنية الضيقة أصلاً ،أما النقابات ومع احتدام المواجهة بين السلطة والطليعة المقاتلة خلال تمرد الإخوان المسلمين في سوريا، وبعد مجزرة جسر الشغور في 10 آذار 1980 أصدرت نقابات المهن الحرة بيانها الشهير الذي أعلنت فيه الإضراب الوطني في 31 آذار قبل ان تبادر السلطة إلى التصدي للحراك النقابي بعنف ويصدر حافظ الأسد في 9 نيسان مرسوماً يمنح رئاسة مجلس الوزراء صلاحية حل النقابات بقرار قطعي لا يقبل المراجعة وقد صدر القرار الوزاري فوراً بحل مجالس نقابات المحامين والمهندسين والأطباء المخترقة بالرجعية -وفق رواية الحكومة.

وباستثناء الجمعيات الأهلية والخدمية وبعض النوادي الثقافية محدودة العدد سادت المساحة المدنية في سوريا

64 منظمات إغاثة في الأردن تنهي عقود العاملين فيها | صحيفة الرأي

65 مقابلات اجراها الباحث مع موظفين سابقين في المنظمات السورية والدولية في الأردن -

66 ميشيل سورا، سوريا الدولة المتوحشة . الشبكة العربية للابحاث والنشر، الطبعة الأولى. ترجمة، أمل سارة، مارك بيالو ،، جيل كيبل - بيروت 2012 الصفحة 72 .

حالة من الجمود باستثناء مبادراتٍ نادرة لكسر الجمود, منها تأسيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية في 10 من كانون الأول عام 1989 والتي بحسب نظامها الداخلي[67], هي جمعية طوعية غير حكومية ،غير ربحية، مستقلة،تناضل سلمياً من أجل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا ،وتواجه أي انتهاك يقع على حقوق الإنسان ، أيا كان مصدره حكومياً أو غير حكومي. والتي توقفت نهائياً إثر حملة اعتقالات[68] بحق المؤسسين في كانون الأول عام 1991بعد أسبوع من إصدارها لبيان حول الذكرى الثانية لتأسيسها ، والاستفتاء على رئاسة الجمهورية .

حالة الجمود استمرت حتى نهاية كانون الأول عام 1998 وعلى إثر حملة قصفٍ على مواقع في العراق شنّتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لأربعة أيام من 16-19 كانون الأول وعرفت باسم «ثعلب الصحراء»[69]كانت العاصمة دمشق على موعدٍ مع عودة التجمع والاحتجاج المحظور تماماً منذ نهاية السبعينات, اذ لم تشهد شوارع العاصمة وخلال عقدين من الزمن أي شكل من أشكال التظاهر أو التجمع خارج إطار المسيرات المنظمة بمعرفة وأمر من السلطة, التي توقفت أيضاً نهاية التسعينات مع تراجع فاعلية حزب البعث العربي الاشتراكي على الأرض, وحالة السكون التي طغت على المشهد في الأعوام الأخيرة من حياة حافظ الأسد, حيث قامت مجموعة صغيرة من طلاب المعهد العالي للفنون المسرحية,[70]بالتوجه إلى السفارة الأمريكية في دمشق, واضعين قطع قماش بيضاء على أفواههم وأعلنوا عن اعتصام تضامناً مع الشعب العراقي. ليفترشوا الطريق أمام السفارة الأمريكية. وسط ارتباك الأجهزة الأمنية التي لم تعتد التعامل مع أي حراكٍ مجتمعي من هذا النوع, و التي لم تبادر إلى أي ممارسات عنيفة في محاولة لفهم واستيعاب الحدث، ليتم فض الاعتصام لاحقاً من خلال توسط أعضاء من الإدارة الأكاديمية في المعهد العالي

في اليوم التالي وعلى وقع أخبار الاعتصام شكل الشباب السوريون سيلاً غاضباً باتجاه ساحة الروضة في قلب العاصمة لمحاصرة السفارة الأمريكية, والهتاف ضد أمريكا وإسرائيل, [71]في أضخم واكبر مظاهرة عربية على الإطلاق احتجاجاً على العدوان الأمريكي البريطاني ضد العراق. وتتالت المظاهرات على مدى أيام, ما دفع السلطة التي أبدت تسامحاً ظاهرياً معها لتعيد النظر في القناعات التي كانت تبدو راسخةً بانعزال جيل الشباب واعتزالهم المجال العام وانعدام قدرتهم على التجمع والحراك, وليرسم حدث كانون الأول 1998 جانباً من سلوك السلطة وسياساتها في الأعوام اللاحقة. وعلى مدار أيام التظاهر بدأت تظهر على ثياب بعض المتظاهرين شعارات فكرية وسياسية بل إن بعضهم حمل راياتٍ ولافتات تعلن صراحةً عن انتماءٍ سياسي لليسار مثلاً خارج إطار اليسار التقليدي الجبهوي أو المعارض, ما يمكن اعتباره إشارةً مبكرة على كهولة الأحزاب والتيارات السياسية في سوريا, وانعزالها عن الشارع وهو ما تأكد بوضوح في حدث 2011 ..

لم تكن تظاهرات 1998 حدثاً متفرداً بل تكرر خلال السنوات اللاحقة أمام السفارة الأمريكية أيضاً في 4 من تشرين الأول[72] عام 2000 عقب بدء أحداث الانتفاضة الثانية في فلسطين المحتلة[73] وفي اعتصام الشباب الفلسطينيين[74]في 2001/9/4 أمام مقر هيئة الأمم المتحدة في دمشق، مطالبين الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بإصدار بيان يدين فيه قتل الأطفال الفلسطينيين. والذي تحول على مدى أيام لتجمع للشبان السوريين على اختلاف انتماءاتهم , وفي 2002/4/18 قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية في بيروت, فيما عرف باعتصام خميس فلسطين [75] أمام مقر الأمم المتحدة في العاصمة دمشق والذي انطلقت بعده مظاهرات في شوارع العاصمة, وفي 2002/2/26 مع بدء محاكمة النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي د. عزمي بشارة, حين خرجت مظاهرات تضامنية معه[76] الوقائع السابقة مجتمعة قدمت صورةً عن الشباب السوري والطاقة الكامنة لدى أفراده وحاجتهم الفطرية للتعبير و المشاركة، التي ظهرت أيضاً في تنوع وتعدد أشكال المبادرات التي تجاوزت الطابع الأهلي التي قامت بها مجموعات من الشباب غير المسيس وركزت على الجانب التنموي والبيئي والثقافي والبحثي وحتى مجال مبادرات الأعمال، طبعا مع تجنب محظور العمل المدني الأساس في الرقابة على السياسات العامة وعلى أداء وانتهاكات السلطة.

وأمام هذا الواقع وجملة التغييرات التي رافقت وصول الرئيس الوريث لسدة الحكم نرى أنه يمكن الحديث عن تقسيم المساحة المدنية في سوريا مطلع الألفية إلى قطاعين مختلفين تعاملت السلطة مع كلٍ منهما بسياساتٍ مختلفة

67 من نحن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

68 حسن علي - مساهمة في توثيق تجربة - لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية - (الحلقة الثانية :الاعتقال والتحقيق والسجن . القسم الأول)

69 https://web.archive.org/web/20081218014003/http://www.cnn.com/WORLD/meast/9812/16/iraq.strike.03/

70 https://www.aleftoday.info/article.php?id=7315

71 رشق منزل السفير الامريكي بالبيض والطماطم: اضخم مظاهرة عربية في دمشق للتنديد بالضربات

72 استمرار المظاهرات في سوريا والكويت وسلطنة عمان واليمن. فض مسيرة تلقائية في الرياض ومصادمات بين الطلبة والشرطة المصرية

73 يوم الغضب الاسلامي من جاكرتا إلى الدار البيضاء

74 اعتصام للفلسطينيين أمام مكاتب الامم المتحدة في دمشق.

75 صفحة 14 (12-4-2002) | الديار

76 وسط انتقادات عالمية واسعة..اسرائيل تبدأ محاكمة بشارة بتهم «التحريض» و«تاييد منظمات ارهابية» | البوابة

فبينما تعاملت مع المعارضة التقليدية التي ظهرت على الساحة في إطار مدني ضمن لجان إحياء المجتمع المدني والهيئات والتجمعات التي كونت الحراك المدني المعروف بربيع دمشق بسياسة النفي والاستبعاد والملاحقة، تعاملت مع الطاقة الشبابية الكامنة بسياسة التأطير والاستيعاب بإتاحة قنوات تستجيب للميل الفطري للمشاركة والمبادرة عند الشباب ولا تخرج عن توجهات وإرادة السلطة بل تتماهى معها وتروج لها فكانت "الأمانة السورية للتنمية" التي تترأس مجلس إدارتها زوجة رئيس الجمهورية والتي شكلت أكثر استثمارات العلاقات العامة ربحية للسلطة، خاصةً مع جهود تجاوز ملف اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والعزلة الدولية التي فرضت على السلطة في سوريا ، من خلال دبلوماسية المساعدات والمؤتمرات والمنظمات والتي استمرت وتعاظمت بعد عام 2011 , وشهدت تلك المرحلة الإعداد لمسودة قانون جمعيات [77]لم تمر بصيغته الأولية، طبعا بدون أي وهم كانت تلك محاولة لاستقطاب وطرح بدائل لامتصاص طاقة التطوع والالتزام الإيجابي لدى مجموعة الشباب في تلك الفترة. وما مشاركة جزء غير يسير من هؤلاء الشباب في بداية الثورة إلا دليل على هكذا طاقة. ويضيف البعض لما سبق بأن تأسيس الأمانة السورية للتنمية كان استجابةً لضغوط المانحين الغربيين، بضرورة إفساح المجال أمام "مجتمع مدني" تحت السيطرة الأمنية. فاعتمد على الأمانة كجهة تحتكر التمويل المخصّص للمجتمع المدني ضمن اتفاقيات الشراكة، وكذا من خلال تطبيق إعلان برشلونة 1995.[78]

أخيراً لا يمكن الحديث عن الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2011 وعلى أي صعيد دون احتساب الفاعل الجديد في المعادلة، الإنترنت والفضاء الرقمي الذي كسر العزلة المفروضة على المجتمع السوري. وقدم رواياتٍ للتاريخ والمستقبل مختلفة عن رواية السلطة، والذي رغم دخوله المتأخر إلى سوريا عام 1999 وتوسعه عام 2001 فقد ساهم في تشكيل وعي جيلٍ بكامله، وأثر في بنية المجتمع والعلاقات السائدة فيه، وفي المساحة المدنية والفاعلين فيها،الذين على الرغم من تنافرهم جمعتهم بعض الملامح العامة .

الفصل الأول: ملامح المجتمع المدني السوري قبل عام 2011 .

- في ظل انعدام أي هامش لبناء علاقات تبادل اقتصادي اجتماعي طوعية، وفي ظل تحكم الدولة بالاقتصاد وفقدان المجتمع استقلاليته عنها، لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني في سوريا قبل عام 2011 حتى لو سمحَ بتأسيس ألف جمعية أهلية أو أكثر.[79] إنما الحديث عن مساحةٍ مدنية ورصد التفاعلات الحاصلة وحجم الأدوار والمبادرات الحاصلة فيها.

- تتصف منظمات المجتمع المدني السوري بخاصية فريدة، نابعة من تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، وبطريقة تناقض حتى المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني وتطورت كفاعلٍ مكمل ضمن إطار الدولة وبرعايتها أو حيادها بأقل تقدير، نشأت منظمات المجتمع المدني السوري خارج إطار الدولة التي احتكرت الحيز العام بالكامل وألحقت المنظمات بالجهاز الحكومي ما أجبر بعضها على العمل السري ودون ترخيص قبل عام 2011 [80].

77 مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة مقدم من الجمعيات الأهلية في سورية - مرصد نساء سورية

78 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، بدأ الاتحاد الأوروبي رؤية جديدة متكاملة، لعلاقته مع جيرانه في جنوب البحر الأبيض المتوسط، من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية، عبر إعلان برشلونة. وكان الغرض من هذا الإعلان السعي إلى جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام واستقرار، فضلًا عن المساعدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والشراكة الاجتماعية والثقافية.

79 عزمي بشارة . الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الطبعة الأولى - ص283

80 نميز هنا بين الخيار المدني الذي يعتنق مبادئ حقوق الإنسان من دون أي تحفظ عليها ويدافع عنها بمفهومها الشامل والمتكامل غير المنقوص. هذا الخيار الذي يعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة ويتصدى للفساد ويتبنى مفهوم سيادة الدولة والمؤسسات وفصل السلطات هو الذي يعبّر عن المجتمع المدني في حين أن الأطر التقليدية التي تراعي بعض القيود وتلتزم بالمحددات الثقافية على حساب حقوق الإنسان هي أقرب إلى المجتمع التقليدي الذي يعزز الانتماءات الاولية.

الاستقطاب هو السائد في المجتمع المدني السوري، ويتم التفريق بين هيئاته حسب مناطق النزاع، وحسب الانتماء الإثني والأيديولوجي

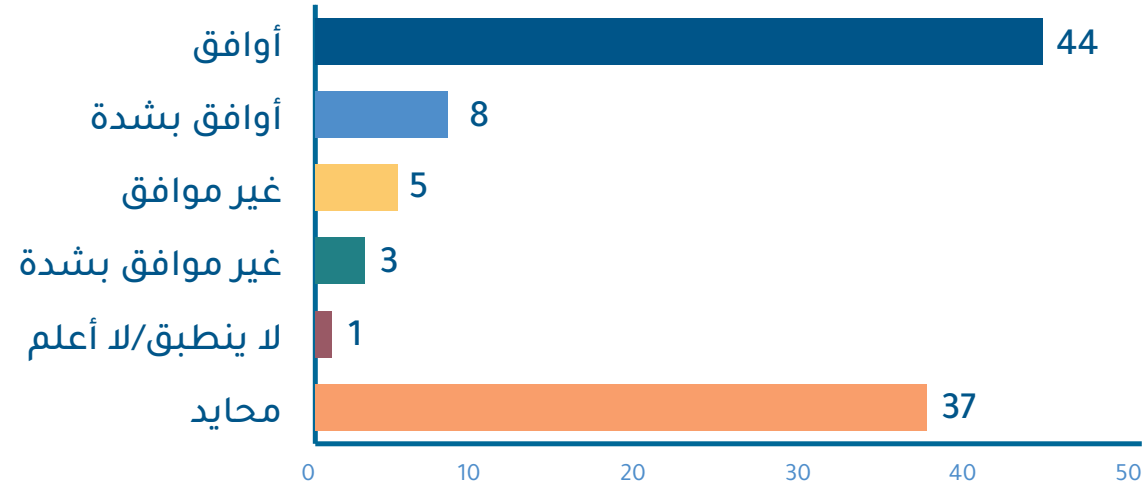

- ظهر مفهوم المجتمع المدني في الغرب ضمن مسار الحقوق والحريات التي بدأته المجتمعات الغربية واستكملت القسم الأكبر منه، وأتى لاحقاً لوجوده الفعلي، بعد استقلال المجتمع عن الكنيسة وظهور المؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية للدولة كالنقابات والأحزاب والتجمعات، وبعد أن مارست أدوارها على الأرض أطلق على هذه الفعاليات المجتمعية اسم «المجتمع المدني»، أما في سوريا ومجتمعات المنطقة عموماً فقد برز مفهوم المجتمع المدني في سياق المشروع الحداثي ، الذي طرح المفهوم أو الفكرة، ليتم لاحقاً البحث عن خلقه في الحاضر والاستدلال على وجوده في الماضي.

- غياب الإطار المرجعي في مستوى الفكر والممارسة وحدود تطبيق مفهوم المجتمع المدني، واستحضاره بوصفه تجربةً ناجزة يتم تطبيقها دون إخضاعها لمنطق الاختبار والتطوير لتلائم حاجات المجتمع، أدى لغياب الشروط التاريخية التي أحاطت بنشأته في المجتمعات الغربية، لأن يمتلك المفهوم معاني وتفسيرات متعددة تبعاً لمستخدميه، ليُطوّع تدريجياً ويصبح مكوناً أيديولوجياً وحركياً رئيسياً في رؤى القوى الليبرالية واليسارية وتيارات الإسلام السياسي

- تتحكم بالمجتمع السوري بكامله السلطة الأبوية، وبالنظر إلى عموم الثقافة السائدة نجدها لا تتجاوز تقليديتها وهي تعنى بغرس قيم الخضوع والطاعة لمراكز السلطة من عائلة، قبيلة، ملة، أو سلطة سياسية. لذا فإن المجال العام بين الأسرة والدولة والذي يفترض أن يكون فارغاً، باعتباره موطن نشوء وفاعلية المجتمع المدني، تمتد إليه يد السلطة لتمنع أي نشاط قد يزاحمها في بسط نفوذها على موارد وإمكانات الدولة.

- يمكن رصد بدايات التشكيلات الطوعية والأهلية منذ نهايات القرن الثامن عشر في سوريا وتحديداً بتأسيس أول جمعية أهلية «جمعية ميتم قريش الخيرية»[81] الذي بحسب البعض يعتبر بداية المجتمع المدني في سوريا، بينما يرى آخرون أنه لا يمكن اختزال المجتمع المدني ونشوئه بلحظة تاريخية معينة، أو افتراض بدايته بقرار أو باتفاق بين مجموعة محددة من المواطنين، إذ انه مسار تراكمي وسلسلة من الإنجازات الحداثية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستمرة عبر الزمن.

- منظمات المجتمع المدني السوري قبل عام 2011 باستثناء تلك التي أنشئت عامي 2000-2001 في معظمها جمعيات أهلية لا تستوفي متطلبات المجتمع المدني، بعضها مستمر منذ بدايات القرن العشرين حتى الآن وتعمل في إطار توجهاتٍ إنسانية ومجتمعية محدودة النطاق، وتتبنى تقاليد وتوجهات تختلف عن توجهات المجتمع المدني المعاصر وقد تتناقض معها أحياناً، وتتخذ الطابع الخيري مثل دور الأيتام ودعم الأسر محدودة الدخل، وبحسب ما نقله باحثون[82] عن تقارير لوزارة الشؤون الاجتماعية فإن 1074 منظمة

81 ميتم سيد قريش أسرة دمشقية كبيرة ... 200 يتيم يتلقون الرعاية المتميزة | الجمل |

82 زيدون الزعبي، منظمات المجتمع المدني السورية الواقع والتحديات، مواطنون لأجل سوريا، 2017، ص 20.

كانت مسجلةً قبل عام 2011. إلا أننا نعتقد أن عدد المنظمات الفاعلة بينها أقل من ذلك بكثير.

• التغيرات التي عرفتها المنطقة مطلع الألفية، والمناخ الإيجابي الذي جرى تعميمه لتمرير توريث الحكم في سوريا، ساهمت جميعها بظهور تجمعات وتشكيلات مدنية بعضها كان قد بدء بشكل سري،[83] طالبت بإحداث تحول ديمقراطي سلمي في البلاد، وإقرار التعددية، وإشاعة الحريات، واحترام الحقوق الأساسية، وانتهت فترة نشاطها التي سميت بربيع دمشق، باعتقالات السلطة لرموزه في أيلول 2001. وبذلك أضاعت السلطة فرصة تاريخية كان لها أن تحمي سوريا والمجتمع السوري من الانفجار عام 2011 وما تبعه من أكلاف، بسبب إصرارها على الإمساك بجميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد

• رغم قصر المدة التي نشط فيها المجتمع المدني عام 2000/2001 إلا أنها دفعت مفهوم المجتمع المدني للنقاش العام أو وسعت نطاقه بعد أن كان محصوراً في دوائر النخب، كما قدمت التجمعات المدنية خطاباً مدنياً دعى للإصلاح والتطوير ونبذ العنف، متقدماً في إطار الحقوق الثقافية واللغوية وقضية الكرد السوريين ببعدها الوطني، وقضايا حقوق الأقليات والمرأة، ورغم وأد النشاط المدني على الأرض استمرت تفاعلات وأفكار «ربيع دمشق»في الفضاء الافتراضي حتى يومنا هذا.

• يرى البعض أنه لا يمكن اعتبار الهيئات والمجموعات التي أوجدت ربيع دمشق منظمات مجتمع مدني بالمعنى الاصطلاحي خاصة أن معظم أعضائها أتوا من أحزاب سياسية وخلفياتهم سياسية وعقائدية محضة، ورغم الخطاب المدني الذي تبنته فقد شكلت بديلاً عن العمل الحزبي المباشر المحظور خارج دوائر السلطة، حتى أن «لجان إحياء المجتمع المدني» تضمن دستورها أو بيانها التأسيسي «توافقات وطنية» برنامجاً للتغيير الديمقراطي في سوريا، ولم تقدم برنامجاً لدعم وتمكين المجتمع المدني وهيئاته كما يوحي اسمها، كما أنها شاركت لاحقاً في تأسيس إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وهو التجمع السياسي الذي ضم أحزاباً معارضة وتجمعات سياسية معارضة .

• بعد أن وضعت الاعتقالات حدا لـ "ربيع دمشق» تصدرت المشهد المدني منظمات حديثة العهد ترأسها أعضاء من النخبة الاقتصادية الجديدة التي عرّفت المجتمع المدني وحصرته بالنشاط الخيري أو الإغاثي وكان أبرزها «الأمانة السورية للتنمية» 2002 التي حظيت بدعم واسع من بعض الحكومات الأوروبية ووكالات الأمم المتّحدة؛ رغم عدم استقلالها عن السلطة، وخضوعها لإشراف المباشر لزوجة رئيس الجمهورية. دون أن يمنع وجود الأمانة من مبادراتٍ ثقافية وبيئية تطوعية قام بها شباب غير مسيس على نطاق ضيق ومحلي غالباً.

• اعتقالات ربيع دمشق 2001 والتي شهدت موجة ثانية عام 2005 لم تمنع من استمرار عمل منظمات حقوق الإنسان التي حرمت من الصفة القانونية وتعرض أعضاؤها للاعتقال والمحاكمة وحظر الاجتماع والسفر، وغيرها من المضايقات، منها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان في سوريا التي رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل طلب الترخيص المقدم من قبلها عام 2003 وصادق القضاء الإداري على القرار رغم مخالفته القانونية الواضحة وقد شهدت الفترة بين عامي 2004 و2006 تأسيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان - سواسية. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان .كما شهد عام 2004 ظهور جمعيات حقوق الإنسان الكردية. اللجنة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا، واللجنة الكردية لحقوق الإنسان.

• بالتوازي مع نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبنته الحكومة السورية والذي انطوى على انسحاب الدولة الوطنية من مجالات الإنتاج والخدمات في موازنة عام 2005 والذي أدى لارتفاع منسوب الحاجة لدى الطبقتين الدنيا والمتوسطة الدنيا والمتمثل بالأساس في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. ارتفع عدد الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في قطاع الإغاثة بتشجيع من السلطة التي رأت فيها تعويضاً قد يكون مرضياً للفئات المتضررة من انسحابها من دورها السابق في الإنتاج والخدمات، يحد من المشاكل الاجتماعية ويعزز شرعيتها المتآكلة. بعض هذه الجمعيات تأسست ومارست عملها بشكل علني رغم عدم وجود ترخيص مثل «جمعية الأيتام لآل الشلاح الأسرة الدمشقية وجمعية المرأة العربية التي أسستها لبيبة حسني» [84]

• احتكار الدولة الفضاء العام، ومنعها المطلق لأي هامش للعمل مهما كان ضيقاً خارج إطارها، طبع نشاط المنظمات الحقوقية قبل عام 2011 بالضدية، عبر الاحتجاج والنقد والأهداف المطلبية، أي وظيفة الرصد والتعبئة فقط، لغياب أي إمكانية للوظيفة الاقتراحية والمساهمة في وضع تصورات حول التشريعات

83 رضوان زيادة - السلطة والسياسة في سوريا: الخدمات الاستخباراتية، والعلاقات الخارجية والديمقراطية في الشرق الأوسط - تاوريس أكاديميك ستديزي: 2011

84 ديناميات المجتمع المدني في سورية بعد ثورة 2011 - المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام

الوطنية، وتعديلها أو اقتراح قوانين وتشريعات جديدة بديلة منها. كما برز انشغال المنظمات المذكورة بالحقوق المدنية والسياسية في مقابل إهمال واضح للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المجتمع السوري بطبيعته ميال للتنظيم والتشاركية، وبمجرد انحسار سيطرة الحكومة السورية عن منطقة ما كانت القوى المجتمعية تسارع لتأسيس كيانات مدنية

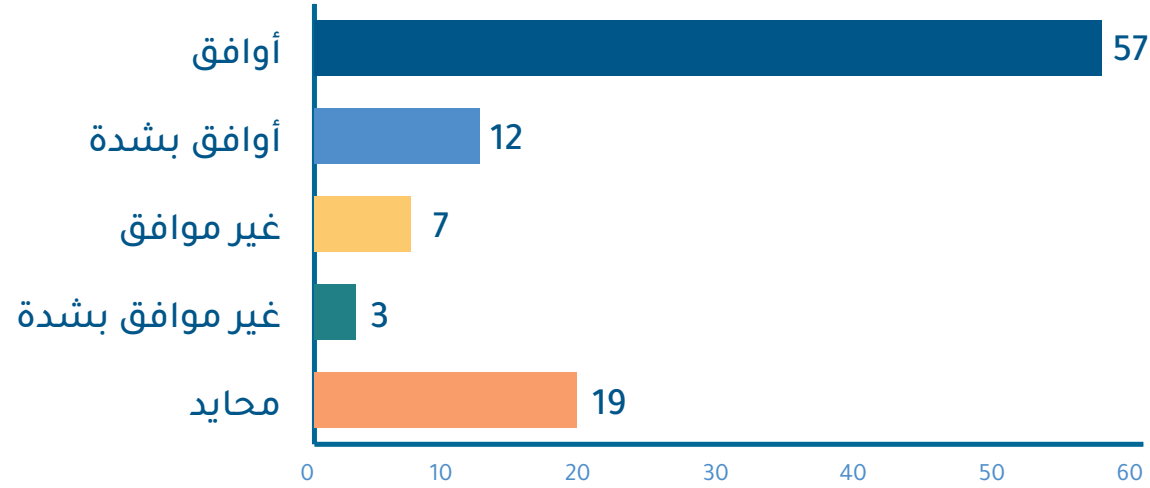

- تصدرت سوريا قائمة الدول العربية التي تشهد غلبة كبيرة للتوجهات الخيرية والرعائية على نشاط المنظمات الأهلية. وبحسب التقرير السنوي الثالث الصادر عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - بعنوان» دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر»[85] عام 2003، فإن 80% من المنظمات العاملة في سوريا تتبنى التوجه الخيري، أي تقديم المعونة المباشرة والمؤقتة لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للحياة. بخلاف التوجه التنموي الذي يهدف لتمكين المستفيد بأدوات وخبرات تؤدي إلى تحسين نوعية حياته بشكل مستمر، من خلال التعليم والتدريب والتأهيل للحصول على فرصة عمل والارتقاء بذاته.

- من معوقات قيام المجتمع المدني في سوريا، غياب أحد أركانه الأساسية أي المواطنة وما يترتّب عليها من حقوق أساسية، كالمساواة والحرية والاستقلال الذاتي للفرد وحمايتها من الانتهاك، وهي الركن الذي لا يمكن تحقيقه في ظل بيئة قانونية لم تتوافر فيها شروط الحماية للأفراد أو الجماعات المختلفة التي تسمح بظهور هذا الحيّز المستقل عن الدولة التي تفتقر أساساً لعقدٍ اجتماعي سليم ينظم العلاقات بين مكوناتها.

- طبيعة المجتمع السوري ومجتمعات المنطقة عموماً الذي وعلى الرغم من مظاهر الحداثة والعصرنة، ما تزال تشتمل على الخصائص التي تميّز المجتمعات التقليدية من عشائرية وعائلية وطائفية وعرقية، وتتحكم بها الأنماط الثقافية الشعبية المترسّخة والمتجذّرة التي تحجب إمكانية التقدم نحو التأسيس السليم لمجتمع مدني. وفي مقدمتها واقع المرأة، والحريات الفردية، وموقع حقوق الإنسان كمرجعية وحيدة، والعلاقة مع السلطة التي شكلت عوائق جوهرية في وجه نموّ المجتمع المدني واستقلاله..

الفصل الثاني : ملامح المجتمع المدني السوري بعد عام 2011 .

ملامح عامة...

- خلال عام 2011 ظهرت مئات الشبكات والروابط التي تركّز أساساً على تنظيم حركة الاحتجاج، ومحاولة جذب الاهتمام الدولي لما يحدث داخل سوريا. وينطبق عليها وصف «اللاحركات الاجتماعية» الذي قدمه «آصف بيات» ويحل فيه "الفعل الجمعي Collective actions" محل "الفاعلين الجمعيين Collective actors" - في ظل مناخ يضع حياة الأفراد خارج تنظيم وتحكم الدولة، حيث شكلت الاحتجاجات أرضية خصبة لولادة أنشطة جماعية يقوم بها فاعلون غير جمعيين non-collective actors اعتمدت على اشتراك أعداد من البشر في القيام بممارسات محددة دون اتفاق بينهم، إنما اعتماداً على إدراك ضمني لوجود قواسم مشتركة أو هوية

85 د. علي ليلة- دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية- 2003 .

مشتركة تجمعهم، ويتم التواصل الفوري بينهم مباشرة بشكل غير مباشر في الأماكن العامة أو الفضاء الافتراضي وعادة لا تكون هناك قيادات أو منظمات معروفة، فهؤلاء الفاعلون يعملون بصورة تلقائية، ويبدأ تحركهم برد فعل فردي يتسم بالعفوية في تعاطيه مع متغيرات الواقع.[86]

- المجتمع المدني في سوريا والهيئات المشكلة بعد آذار 2011 تحديداً تبنت خطاباً وطنياً جامعاً، وركزت على مفاهيم حقوق الإنسان في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة المسلحة، وأبدت مقاومةً للتدخلات والإملاءات الخارجية مقارنة بالهيئات السياسية والعسكرية للمعارضة، وبقي قسم كبيرٌ منها حتى أواسط عام 2012 يعتمد على تبرعات المواطنين في الداخل الأمر الذي منحها استقلالية لم تصمد أمام شروط التمويل والأجندات التي ظهرت لاحقاً.

ثقافة المجتمع المدني دخيلة على الثقافة السورية، وهناك فهم محدود لدور المجتمع المدني لايخرج عن إطار الاغاثة والدعم المباشر

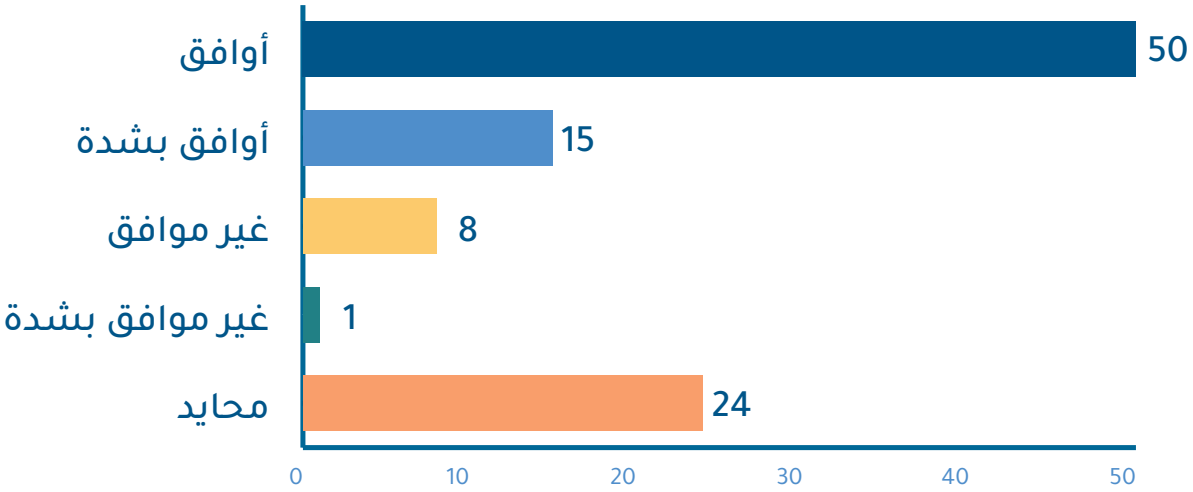

- نجحت منظمات المجتمع المدني السورية بعد عام 2011 بنشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كتيارٍ رئيسي داخل المجتمع المدني معني بقضية حقوق الإنسان من زوايا مختلفة ويتعامل معها بمقارباتٍ متعددة، وغير محصور بالمنظمات الحقوقية تحديداً أو بالمختصين. ما أدى لاكتساب قضايا حقوق الإنسان صبغة جماهيرية وأخرجها في إطار اهتمام النخبة فقط، بحيث أصبحت قضيةً ذات قاعدة شعبية وزخم جماهيري. في إطار الرؤية التي تتماهى مع اتساع الحقوق وتنوعها وترابطها.

- بالإضافة لأهمية الإنجازات والخدمات المقدمة للمستفيدين محلياً أو مناطقياً فإنه يحسب لمنظمات المجتمع المدني السوري بعد عام 2011 أنها تصدت لعملية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الحكومة السورية بدايةً ثم بقية أطراف النزاع، والتي تعتبر أهم أشكال المقاومة غير العنفية في النزاع السوري، وسعياً مهمّاً إلى العدالة من دون انتظار قيام مرحلة انتقالية سياسية أو هدوء النزاع، والحائل دون الاستيلاء على الروايات وتدمير الأدلّة والتاريخ والذاكرة، عبر توثيقها وحفظ البيانات التي تشكل الأساس للمحاكمات الحالية والمستقبلية وللجان تقصّي الحقائق مستقبلاً .

- كنتيجة مباشرة للنزاع المسلح وخروج مناطق بكاملها عن سيطرة الحكومة السورية واحتفاظ الأخيرة بمراكز المدن. شهدت منظمات المجتمع المدني السوري والذي طالما استقر في المدن الكبرى والعاصمة، هجرةً إلى الريف والمناطق المهمشة، والتي ودون تخطيط مسبق وضعت المنظمات في احتكاكٍ مباشر مع سكان هذه المناطق، أصحاب المصلحة الحقيقية في وجود مجتمع مدني فعّال، وأبعدت عن المجتمع المدني سمة النخبوية التي رافقته منذ نشأته.

- في المقابل كان للتمركز الريفي أو البعد عن المراكز أثره في قدرة منظمات المجتمع المدني على التغيير، في ظل بيئة اجتماعية تتميز بعناصر تضامن أقوى وتماسك أسري وسطوة أشد للعادات والتقاليد بسبب التماسك العضوي لعناصرها وتطويرهم لنظام اتصال شفوي قائم على علاقات المواجهة المباشرة[87] التي

86 أحمد العوفي- آصف بيات: عن التغيير والثورة و اللاحركات الاجتماعية https://www.almqaal.com/?p=2966

87 مجموعة من المؤلفين - المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- حزيران 2020

تكرس السلطة الأبوية في المجتمع. ما أدى لعجز المنظمات عن نشر وتكريس ثقافة مدنية في مناطق عملها, بل تماهى بعضها مع نمط العلاقات السائد, دون تغييره, فبينما بدا أن المنظمات تكرس دور ومشاركة المرأة ودعم حضورها مثلاً ,كانت في حقيقة الأمر تكرس سلطة الرجل من خلال ترشيح أو تعيين نساء من أقارب الرجال الممسكين بزمام الأمور, دون اعتبار معايير رأي النساء ومعايير الكفاءة .

- الانهيار الحاد الذي أصاب الاقتصاد السوري، وانهيار العملة المحلية، وارتفاع نسب البطالة إلى معدلات غير مسبوقة والأضرار التي لحقت في البنية التحتية و المؤسسات التعليمية والمرافق العامة مثل المستشفيات، وغيرها من الأضرار التي لحقت باقتصاد ومؤسسات الدولة، شكلت العامل الحاسم في ترتيب أولويات منظمات المجتمع المدني خلال سنوات النزاع ووضعتها أمام استحقاق أكبر من إمكانياتها، كمزوّد للخدمات العامة في كل ما كانت الحكومة تقدّمه في حقبة ما قبل الحرب. وهذا شمل الصحة، والتعليم، وتوزيع المواد الغذائية، وأيضاً الماء، والمرافق الصحية، والنظافة والملاذات للنازحين.

- في الأعوام الأخيرة ظهر توجه لدى المنظمات المدنية للترخيص واستكمال المتطلبات القانونية التي تفرضها السلطة أو سلطات الأمر الواقع في مناطق عملها، وهو الأمر الذي إضافة لأثره الإيجابي على نشاط المنظمات وقدرة أعضاءها على العمل بحرية، وعلى التشبيك والمشاركة، والحصول على التمويل، يفيد باتجاه نحو الاحتراف والتنظيم الإداري، والتخطيط بمعزل عن الشرط السياسي أو تغير النظام السياسي والذي كان السمة المشتركة لعمل نسبة لا يستهان بها من المنظمات بعد عام 2011، في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة تحديداً.

- منذ عام 2016 بدأت روابط أو منظمات الضحايا وأسرهم بالظهور مرتبطةً بمنظمات المجتمع المدني بشكل أو بآخر، سواء عن طريق دعم منظمات المجتمع المدني لعملية التأسيس، أو اعتباراً منها؛ أو عن طريق كون هذه الروابط في أصل برامج منبثقة عن منظمات مجتمع مدني، استقلت عنها فيما بعد؛ أو أشكال أخرى عديدة من العلاقات. تواتر ظهور روابط الضحايا في السنوات الأربع الماضية، وارتفع عدد هذه المجموعات التي تسعى لتكوين موقف واضح حيال مفاهيم كالعدالة والمساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب وتعويض الضحايا، وحيال مناصرة هذه القضايا وغيرها.

- مرونة المجتمع المدني ومنظماته برزت أيضاً من خلال تطوير وسائله وأدوات عمله للتكيف مع احتياجات كل مرحلة، حيث قامت بعض المنظمات العاملة في مجال توثيق الانتهاكات مؤخراً بإعادة ضبط أنشطة التوثيق الخاصة بها، حتى تتمكن من دعم خطوط العمل طويلة الأمد. وبدأت المنظمات بمواءمة أنشطة التوثيق لديها بشكل أوثق وعلى مبدأ التكامل للوصول لقاعدة بيانات وطنية دقيقة ومتكاملة، كما وسعت المنظمات آليات التوثيق لتشمل الانتهاكات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمجتمع المدني والبيئة وغيرها مع الالتزام بنهج يركّز على النوعية وصلاحية البيانات كأدلة قضائية أو قواعد بيانات للعدالة الانتقالية

- ساهم المجتمع المدني السوري في وضع نُهج مبتكرة من أجل التغلب على حالة الجمود التي شهدتها العدالة خلال النزاع السوري في ظل غياب السبل المحاسبة المحلية لعوار النظام القضائي الوطني والدولية بسبب حق النقض الروسي والصيني في مجلس الأمن. حيث أتاحت أنشطة المنظمات غير الحكومية السورية والدولية سبيلاً جديداً للمساءلة الجنائية، فركزت منظمات غير حكومية جهودها حول التقاضي الاستراتيجي بالاستناد للولاية القضائية العالمية أو الوطنية الممتدة للتمكين من الملاحقة القضائية لجرائم الحرب.

ص 350

استجابة منظمات المجتمع المدني السورية أتت على قدر الحدث أو الحاجة

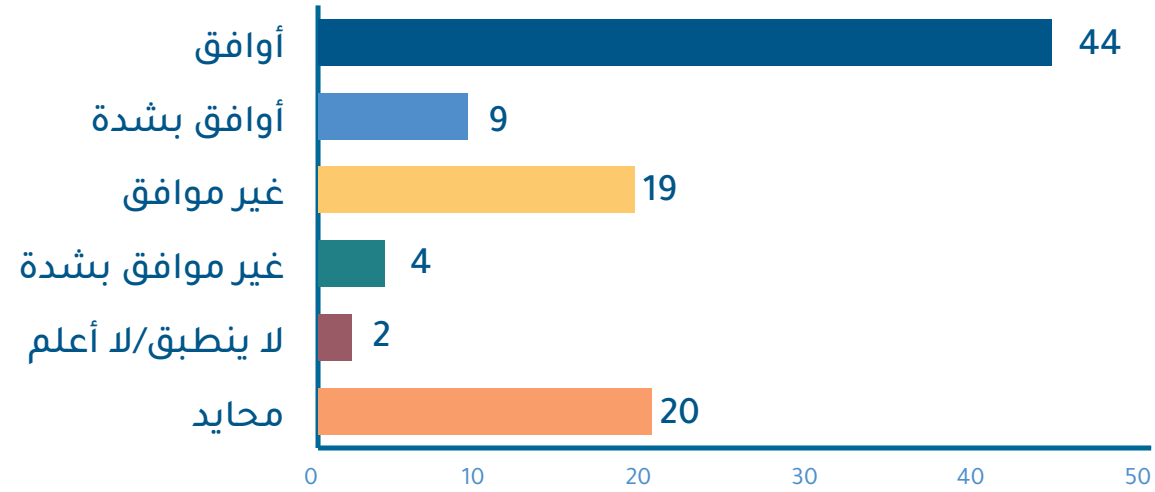

- في عدد من المواقف والاستحقاقات استطاع المجتمع المدني السوري اختراق ثنائية المعارضة - الحكومة أحد أسباب المأزق الوطني الحالي وركز على حال الناس ورؤاهم وتطلعاتهم. وقدم خطاباً موحداً إلى المجتمع الدولي، يتعامل مع قضايا البلاد بروحيّة مسؤولة على قاعدة رفض احتلال أراضي سوريا، ورفض التجزئة أو التقسيم، والتأكيد على حقوق الضحايا وعلى أن العدالة الانتقالية وتطبيقها بالروحية الوطنية لا الانتقامية ودون إغفال المحاسبة والانتصاف الفعال هي الممر لإحلال السلام في البلاد .

- حققت المنظمات العاملة في مجال توثيق الانتهاكات نقلةً نوعية باعتماد نظم المعلومات الحديثة والأتمتة الكاملة لعملية التوثيق، انعكس بقيم إيجابية على صعيد النظام الاتصالي الذي يعتمد تطوره أساساً على قدرة المنظمات على الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة وتأسيس الشبكات وذلك على مستويين الأول مباشر من خلال إصداراتها الدورية وغير الدورية، أما المستوى الثاني فعلى صعيد نفاذها إلى وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية المختلفة .

سلبيات :

- لا يقدم وجود منظمات المجتمع المدني في سورية البرهان على وجود مجتمع مدني سوري بالضرورة. فهذه المنظمات تكتسب عمقها عندما تكون فاعلة وتضفي على كينونتها شرعية الديمقراطية، وليس مهماً فقط أن تتحرر من هيمنة الدولة وتنفصل عنها، بل المهم أيضاً ألا تخضع لسيطرة فئة من المجتمع وألا تضعفها صراعات المصالح الفردية وأن تستمد استمراريتها من ذاتية قراراتها بعيداً عن هيمنة أي سلطة ومصالحها.

- شكلت المنظمات صغيرة الحجم (أقل من 45 موظف) الغالبية بين منظمات المجتمع المدني، وتعتمد في معظمها على التمويل قصير الأجل وعلى الاستجابة الطارئة، ما يؤدي إلى ضعف القدرة على تطوير الكوادر أو جذب الكفاءات اللازمة، إذ أن نسبة لا بأس بها من المنظمات تأسست بناءً على الاستجابة للحاجات الإنسانية المتزايدة التي أثارها الصراع.

- غياب البيئة الآمنة كنتيجة مباشرة للعسكرة، كان له أثر بالغ في تضييق هامش العمل المدني عموماً، ورسم حدود نظرية تؤطر عمل منظمات المجتمع المدني في إطار جغرافي محدد وربما أهلي محدد، كما أن عسكرة الثورة ساهمت في انتقال عددٍ من الناشطين في منظمات غير حكومية للعمل المسلح، في المقابل فإن بعض الجماعات المسلحة أصبحت تقدم خدمات إغاثية تشبه ما كانت تقوم به مؤسسات المجتمع المدني قبل أن يبدأ النزاع.

- عجز المنظمات المدنية المستقلة على إيجاد تمويل ذاتي مستدام ومستقر، في ظل ظروف العمل الاستثنائية، دفع بعضها لتكون امتداداً للتيارات أو الأحزاب السياسية، بحيث تستمد توصياتها وأهدافها

وتمويلها منها، بينما يرتبط نشاط المنظمة بتوسيع القاعدة الجماهيرية للحزب أو الفرد أو المشروع، ما أبعدها عن فكرة الصالح العام أساس العمل المدني .

تساهم منظمات المجتمع المدني في نشر وتكريس ثقافة الديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الانسان

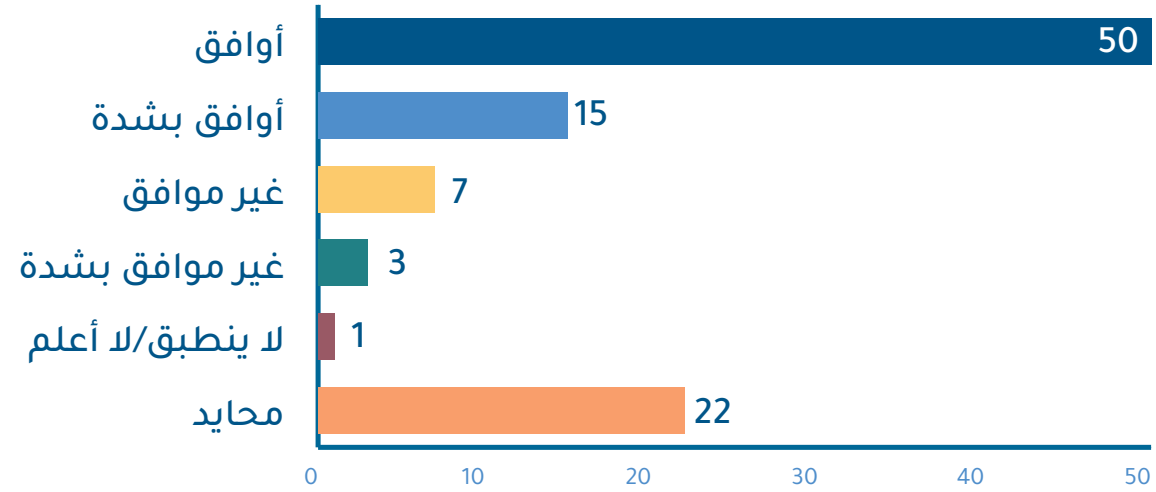

- تراجع مبدأ الطوعية في عمل منظمات المجتمع المدني السوري وهامشيته ، حيث أفرز الواقع المدني في سوريا ثلاث مستوياتٍ من الأعضاء في ترتيب هرمي ينافي قيمة المساواة المركزية في العمل والثقافة المدنيين، ففي المستوى الأول مجلس الإدارة أو المؤسسون، ثم العاملون بأجر في هذه المنظمات، وأخيراً المتطوعون الذين باتوا مساعدين للعاملين بأجر، وفيما الأصل أن العمل التطوعي قائم على المبادرة وتحقيق المصلحة العامة، اقتصر في بعض الأحيان على من لا يملكون فرصة للعمل بأجر، أو من لا يملكون خبرات أو مؤهلات كافية، أو بات مدخلاً للعمل، إذ تعمد بعض المنظمات للاستعاضة عن العقد التجريبي محدد المدة كبداية للتوظيف بالتطوع

- ارتبطت نشأة بعض منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي، بحيث تصبح المؤسسة بيد شخص واحد، وتتم عملية اتخاذ القرار فيها بمركزية شديدة بغلاف ديمقراطي، بحيث يتحكم المؤسس أو العضو الأقدم أو صاحب التجربة النضالية بمصير المؤسسة، معتمداً على نفوذ معنوي على الأعضاء أو أحقية يتم التواطؤ على وجودها، ما يؤدي إلى تغييب عوامل الاستدامة والاستمرار، عن عمل المنظمة التي وتختفي بغياب الشخص المؤسس،

- هيمنة السلطة التقديرية والعلاقات الشخصية على علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة بالنظر إلى احتواء القوانين، التي تحدد شكل نشاطات المجتمع المدني، على عدد من الأحكام والنصوص المبهمة والتي تحتمل تفسيرات متناقضة، تمنح المسؤولين سلطة تقديرية واسعة في عملية تطبيقها. ما يخلق حالة من عدم اليقين وإحساساً قوياً بالضعف لدى نشطاء المجتمع المدني الذين لا يملكون أي وسيلة تمكنهم من تحديد أو استقراء الطريقة التي يرى بها المسؤول تطبيق القانون ويلجأون لخيار توطيد العلاقات الشخصية معه لتسيير أعمالهم .

منظمات المجتمع المدني في غالبيتها تمارس أو تتبع لجهات سياسـية وتنفذ توجيهاتها بغطاء مدني

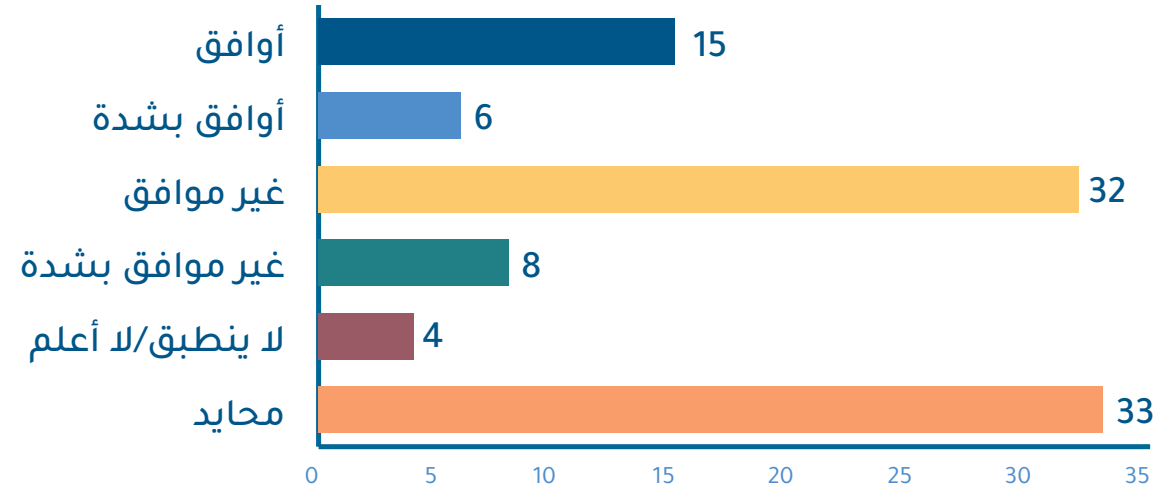

- ظـروف النشـأة والعمـل في ظل النـزاع منحت منظمات المجتمع المدني في سـوريا مرونـةً عالية للتكيف مع السـياق المتغير باسـتمرار، والتعامـل مـع الاحتياجـات الطارئـة، لكنهـا في الوقـت عينه أضعفت مـن قدرة هذه المنظمـات على التخصـص وبنـاء القـدرات حيث يعمل معظمهـا ضمن نطاقٍ واسـع من مجـالات وقطاعات العمـل، ممـا يجعلها أكثـر عرضـة لاسـتنزاف الوقـت والمـوارد التـي قـد لا تدعـم رؤيـة اسـتراتيجية أطـول وأيضًا للعمـل وفقًـا لمتطلبـات الجهات المانحـة وأجنداتها

- رغـم أن بعـض المنظمات اسـتوفت المتطلبات النظرية للعمل المدني، بهيكل تنظيمي ونظام داخلي، واتباع أسـلوب الانتخابـات أحيانـاً، إلا أنهـا عمليـاً بقيـت خاضعة للعصبيـات والولاءات مـادون الوطنية، بحيـث ارتبطت بعائلـة أو طائفـة أو جماعـة إيديولوجيـة، وتوزعـت إدارتهـا على أفـراد عائلـة واحـدة، وكانـت العلاقـات والروابـط الأهليـة كالمصاهـرة والنسـب عوامـل حاسـمة في إدارتهـا مـن الداخـل، وقـد ظهـرت هـذه النمـاذج في العمل الإغاثـي الـذي ارتبـط جـزء منـه بالترويج لأشـخاص ومشـاريع وأيديولوجيـات على النقيض من مفهـوم المجتمع المدني

- بعـض منظمـات وتشـكيلات المجتمـع المدني طبعت ممارسـات إدارتهـا وتوجهاتها داخـل المنظمة، عقلية التشـبث بمراكـز المسـؤولية، وتغليـب جانب الفردية في تعاطيها مع شـؤونها الداخلية التـي لا يمكن أن توصف بغيـر أنهـا أسـاليب غيـر ديمقراطيـة، وهـو الطـرح الذي تنبـه إليه الدكتـور «محمد عابـد الجابري» حين أكـد على أن النخـب العربيـة لا تمـارس مـا هو ضروري مـن الهيمنة لإحـداث التغيير، لأنها تبقى بدوية في سـلوكها وعقليتها وتطلعاتهـا. وبالتالي لا تنتمي إلى المدنية التي هي شـرط مؤسـس لمفهوم المجتمـع المدني.[88]

- على صعيـد رأس المـال البشـري تواجـه منظمـات المجتمـع المدني السـورية هجـرة الكفـاءات التـي راكمـت خبـرات على مـدار سـنوات النزاع، بحيث انتقلت نسـبة جيدة من العامليـن إلى منظماتٍ دوليـة أو إقليمية كخبراء في نزاعـاتٍ أخـرى وذلـك بحثـاً عـن الاسـتقرار الوظيفي والمالي فيمـا اختـار آخـرون متابعـة التحصيـل العلمي في أوروبـا لـذات الدوافـع أيضـاً، دون إغفـال حـال الإحبـاط الجماعي لدى السـوريين والإحسـاس بانعـدام جدوى المتابعـة بعـد عقدٍ على النزاع.

- يغيـب كبـار السـن عـن مشـهد العمـل المدني السـوري بشـكل شـبه كامـل ويتـم اسـتبعاد مصالحهـم مـن الخطـط وتغيـب صورتهـم عـن المنتـج الإعلامي المرافق لنشـاطات منظمـات المجتمـع المدني، واسـتثنائهم أيضـاً مـن برامـج التدريـب والتأهيـل والتوظيف التي غالبـاً ما تشـترط عمراً محدداً 18-40 عام، مـا يفيد بحالةٍ عامة مـن التمييـز ضـد كبـار السـن والذيـن نصـت مبـادئ الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة صراحـةً على وجـوب إتاحة إمكانيـة الاسـتفادة مـن برامـج التعليـم والتدريـب الملائمـة لهـم ، إلى جانـب 18 اسـتحقاقاً تتعلق بالاسـتقلالية والمشـاركة والرعاية وتحقيق الذات والكرامة، ووجوب توافر فرص للمشـاركة والإسـهام في أنشـطة المجتمع الجاريـة للراغبيـن والقادريـن من كبار السـن.

88 د. محمد عابد الجابري «عوائق بنيوية أمام التحول الديمقراطي» الموقع الإلكتروني للدكتور محمد عابد الجابري.

- على رغم التطور الواضح في مخرجات منظمات المجتمع المدني الحقوقية والعاملة في مجال توثيق الانتهاكات، سواء في شكل التقارير الدورية. أو النوعية أو البيانات الصحفية أو في مضمونها لجهة دقة ومصداقية البيانات، فإنها وفي غالبيتها تعتمد لغةً بعيدة عن الحياد، ولا تستخدم مصطلحاتٍ موحّدة في استعراض وتحليل الأحداث والتعاطي مع القضايا، إضافةً للميل الشديد لإطلاق الأحكام وتوصيف الجرائم، والانحياز السياسي الذي يصل في نسبة قليلة منها لمرتبة خطاب التحريض والكراهية .

- يؤخذ على منظمات المجتمع المدني محدودية المهارات في إدارة الحوارات الداخلية وحل الصراعات ونقص المهارات في التشبيك وإدارة حملات مناصرة طويلة الأمد، ورغم الاستثناءات المعدودة عجز المجتمع المدني عن إدارة حوارات داخلية للخروج من المأزق الوطني إضافة إلى الإخفاق في بناء تحالف دائم قادر على إحداث التغيير وتقديم بديل ديمقراطي.

- عام 2016، أعلن المبعوث الدولي الأسبق إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، تأسيس "غرفة دعم المجتمع المدني" المعروفة اختصارًا بـ "CSSR"في جنيف، وهي المرحلة التي يمكن أن تعتبر نقطة تحول في عمل المجتمع المدني. والتمهيد لدخوله لاحقاً فضاء السياسة بشكل مباشر مع أعمال اللجنة الدستورية، عام 2018، الأمر الذي شكل نكسةً أو تعرية للمجتمع المدني السوري وتهميشه ومنعه من أداء أدواره المرتقبة، والسبب في ذلك يعود إلى آلية اختيار الأسماء، التي فرضت من جانب الفاعلين الإقليميين دون النظر لمدى تمثيلهم الحقيقي لشريحة المجتمع المدني في سوريا، ومن جانب الحكومة السورية التي اختارت أعضاء في قيادات شعبة حزب البعث أو أفرع الحزب أو مؤسسات تابعة لها، كما شهدت كتلة المجتمع المدني في اللجنة انقسامات حادة على الصعيد الكردي/العربي، وعلى صعيد معارضة وموالاة.

الفصل الثالث: التحديات المؤسسية

التحدي الأكبر الذي يواجه استمرار منظمات المجتمع المدني السورية

في المجتمعات التي تشهد نزاعات مسلحة طويلة الأمد يلعب المجتمع المدني أدواراً استثنائية على صعيد ترسيخ السلم الأهلي وضمان المحاسبة وعدم تكرار انتهاكات النزاع كذلك في إعادة بناء الهوية الوطنية كما يلي:

- يشكل المجتمع المدني المخرج من المأزق الذي تعيشه البلاد وذلك بالتوجه نحو صوغ عقد اجتماعي يضمن حقوق المواطن/ الفرد، ويساهم في التغيير المجتمعي وتحقيق الأهداف والمشاريع التنموية، الدكتور رضوان زيادة في كتابه المثقف ضد السلطة يرى في المجتمع المدني "البديل الوحيد الذي يخرج البلاد من المأزق السياسي والتخلف الاجتماعي الذي يعيشه الشعب السوري، وأنّ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لن يتحققا إلا في دولة المؤسسات والقانون التي يضمنها المجتمع المدني القائم على فتح المجال أمام الحراك السياسي والاجتماعي لمختلف الشرائح الشعبية"

- يفترض بمنظمات المجتمع المدني أن تكون مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، على اعتبار أنها تزود أعضاءها بقدر لا بأس به من المهارات والأدوات التنظيمية والسياسية ما تنطوي عليه من حرية

نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار؛ والمنافسة لاختيار القيادات؛ ومن ثم الترشيح والانخراط في الحملات الانتخابية؛ والتصويت ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات؛ فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية لا يتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل. لذلك ففي الحالات القليلة التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر؛ فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤاً للاستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فانهم يطالبون به ويحرصون على توسيعه باطراد[89].

- يشكل المجتمع المدني أحد أهم دعائم قدرات المجتمع على إدارة النزاعات بشكل سلمي، وحماية مكوناته من تسرب العنف إلى الشارع، خاصة عندما ينتمي أعضاء منظمات المجتمع المدني لمجموعات متعددة تتناول كلُ منها جانبًا مختلفًا من قضاياهم، مثل واقعهم المعيشي وواقعهم المهني المهنية، وقيمهم الاجتماعية والسياسية، إذ يوفر تداخل انتماء فاعلي المجتمع المدني في عدة مجموعات رأسمالاً اجتماعيًا تعاضدياً أي خلق شبكات تشكل قوة كبيرة في دمج المجتمع وتقلل من قوة الاستقطاب الكامنة على جميع الجوانب. يُنظَر إلى المجتمع المدني غالبًا على أنه حلٌ للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- في الدول التي تشهد نزاعات مسلحةً طويلة الأمد تتضمن عملية التعافي فيها إلى جانب تعزيز الإدارة وإصلاحها أو إعادة تشكيلها، بناء المؤسسات السياسية التي تخدم المواطنين وتساعد على إرساء الشفافية والتغلب على الفساد. بالتوازي مع إعادة الإعمار ومشاريع التعافي الاقتصادي، والتي تعتبر جميعها عناصر لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أنها لا تكفي لخلق البيئة الاجتماعية والسياسية المستقرة التي تتطلب اعتماد مناهج اجتماعية تعتمد المشاركة وتتجه من القاعدة إلى القمة يمكنها توفير الأسس اللازمة للوصول إلى الإجماع الاجتماعي وبث روح الاتفاق على السلام لدى الجميع. وهنا يبدو المجتمع المدني الفاعل الوحيد لاستكمال عملية التعافي، والنقيض الموضوعي للتيارات المتطرفة أو الهياكل النفعية، أو شبكات الولاء لأمراء الحرب والتي تتأهب لإعادة هندسة مجتمعات ما بعد النزاع بما يخدم مصالحها.

إلا أن جملةً من التحديات تواجه عمل المجتمع المدني السوري وتحد من قدرته على ممارسة دوره، .ووفقاً للاستبيان المعد للتقرير فإن نسبة 78 % من المشاركين في الاستبيان تعتبر التحديات الأمنية التحدي الأكبر في مواجهة منظمات المجتمع المدني، وبفرق كبير جداً عن التحديات الثلاثة اللاحقة والتي حظيت بنسب متقاربة 7% تقريباً وهي تحديات التمويل، وضعف العلاقة والثقة مع المجتمع، والتحديات المؤسسية التي بدورها تتضمن ضعف البنى التنظيمية والمهنية ومشاكل داخلية في الأنظمة واللوائح وضعف في الهياكل التنظيمية ومركزية القيادة الداخلية، في مقابل الزيادة الكبيرة في عدد الفئات المستفيدة، النسب السابقة لا يمكن قراءتها إلا في ضوء النزاع المسلح والأوضاع الاستثنائية التي تعمل بها المنظمات السورية إلا أنه وفي الظرف الطبيعي تتساوى التحديات تقريباً لجهة تأثيرها على عمل ودور المنظمة .

تمارس منظمات المجتمع المدني الديمقراطية في انتخاب مجلس الادارة والمدير العام

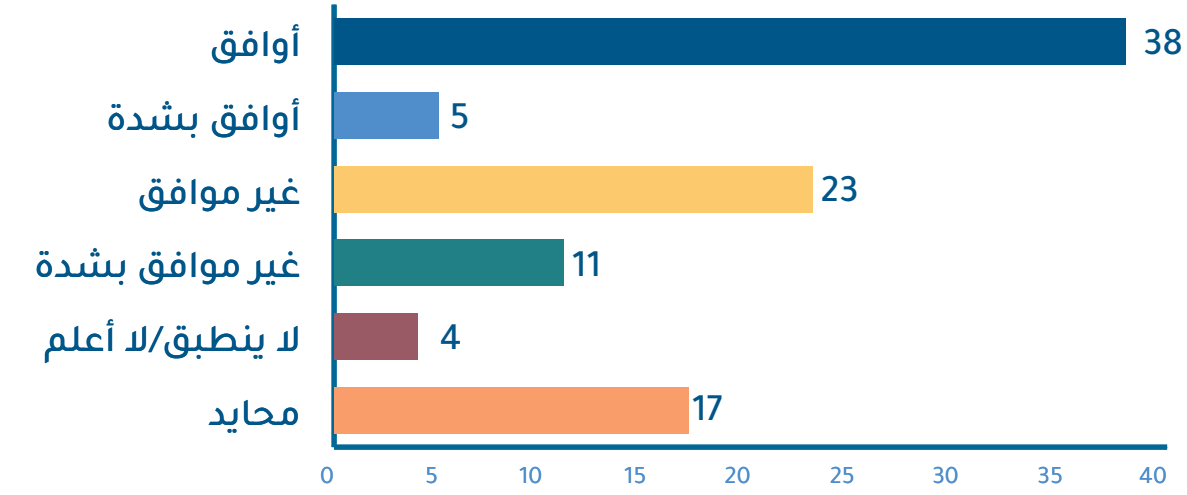

89 المجتمع المدني والديمقراطية (رؤية من صلب النظرية في الواقع العربي)- ورقة عمل قدمت لمؤتمر «النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن» مركز القدس للدراسات السياسية بتاريخ 24-25/ايار2003 الأردن -عمان .

التحديات المؤسسية[90] وهي المتعلقة بالقيود والعوائق الداخلية التي لا تؤثر فقط في قدرة المنظمات على أداء أدوارها بفاعلية بل على فرص استمرارها وديمومتها، ولبعض هذه التحديات امتدادات ثقافية واجتماعية تتعلق بأعضاء المنظمة وتنعكس على أدائها المؤسسي، تمت الإشارة إليها سابقاً في معرض الحديث عن ملامح المجتمع المدني بعد عام 2011.

وتتقدم التحديات المؤسسية غيرها من التحديات التي لا يمكن التعامل معها في غياب قدرات بشرية تملك رؤية واضحة وقدرة على الابتكار والتخطيط الاستراتيجي وآليات الإدارة الكفء لأنشطة المنظمة.

المبحث الأول : الحوكمة في منظمات المجتمع المدني السوري

تتضمن التحديات المؤسسية بالدرجة الأولى ضعف الحوكمة داخلياً وخارجياً، في عمل منظمات المجتمع المدني وتعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة من أجل إدارة المنظمات وتحقيق أهدافها. ويفيد تطبيق الحوكمة داخل المنظمات [91] بما يلي:

- تساعد أعضاء المجلس والمديرين التنفيذيين في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات وبأفضل الطرق.
- تضمن حماية المصالح والموجودات.
- تضمن الالتزام تجاه المنظمة والالتزام بالقوانين والأنظمة.
- تحدد المسؤوليات والمهام.
- تضمن الموازنة بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية.
- تعزز الثّقة والمصداقية.
- تبني بيئة وعلاقات عمل متميزة.

وتعرّف الحوكمة أيضاً بأنها اتباع نظام معين للتحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على أداء المنظمات، مما يُساعد على تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف على المدى الطويل، كما يقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف داخل المنظمة وتساعد القائمين على تحديد توجه وأداء المنظمة، وقد حددت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي[92] ثمانية عناصر تقوم عليها الحوكمة الرّشيدة وهي كالآتي: المشاركة في اتخاذ القرارات. .. التوّافق بين الجهات المشاركة في الإدارة. ...المساءلة...الشّفافية. ...الاستجابة لمتطلبات الناس. ...الفعالية والكفاءة. ... الإنصاف والشّمول .... سيادة القانون.

تمارس منظمات المجتمع المدني الديمقراطية في انتخاب مجلس الادارة والمدير العام

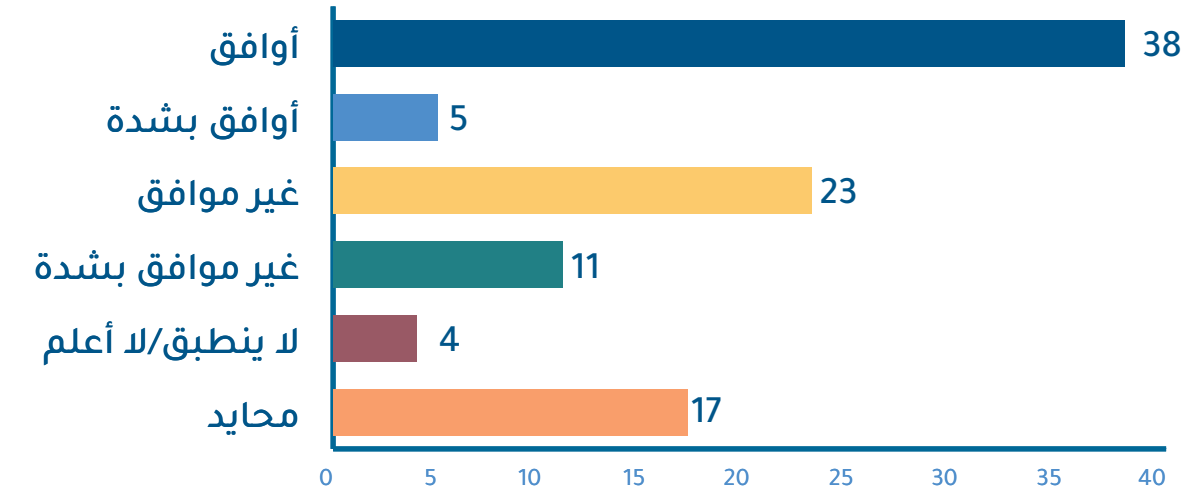

90 عقيل أيمن : المنظمات المدنية في مصر» الواقع والدور المنتظر بعد ثورة 15 يناير ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دراسات المجتمع المدني العربي ، القاهرة : ديسمبر 2012 .

91 أمين فرج شريف : مفهوم ومبادئ الحوكمة (الحوكمة داخل المنظمات - باور بوانت - ص3.

92 برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP 1997 إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأنظمة واللوائح .. من خلال التواصل مع العاملين في المنظمات برزت المشاركة القوية للعاملين في تشكيل البرامج، ومناقشة الخطط واللوائح الداخلية، والأنظمة الداخلية كأحد السمات الإيجابية في عمل المنظمات لكن برز أيضاً وفي الغالبية العظمى من المنظمات التي تم استطلاع آراء العاملين فيها، عدم وضوح الحدود بين النشاط/ النضال والعمل، حيث أبدى العاملون التزاماً كاملاً بإنجاز المهمات التي كلفوا بها، في مقابل ميل واضح إلى عدم الالتزام باللوائح الداخلية « قواعد الحضور - الإجازات السنوية - المواثيق الأخلاقية - احترام الخصوصية»، وبدا واضحاً ما يمكن تسميته إشكالية الناشط /الموظف[93]، إذ تشيع قناعة لدى العاملين بأنه لا يجب معاملتهم كموظفين، الأمر الذي أدى لغياب التزام باللوائح سواء من قبلهم أو من قبل الإدارة، خاصةً في المنظمات صغيرة الحجم ما يؤدي لبقاء الإجراءات التأديبية بحق العاملين غير الملتزمين باللوائح، نصوصاً نظرية لا يتم تطبيقها عملياً .

صناعة القرار في المنظمة

وافق 42 من المشاركين في الاستبيان (43%) على أن المنظمات تعتمد الخيار الديمقراطي والتصويت في عملية صناعة القرار

تمارس منظمات المجتمع المدني الديمقراطية في عملية صنع القرار باعتماد مبدأ التصويت والأخذ برأي الأغلبية

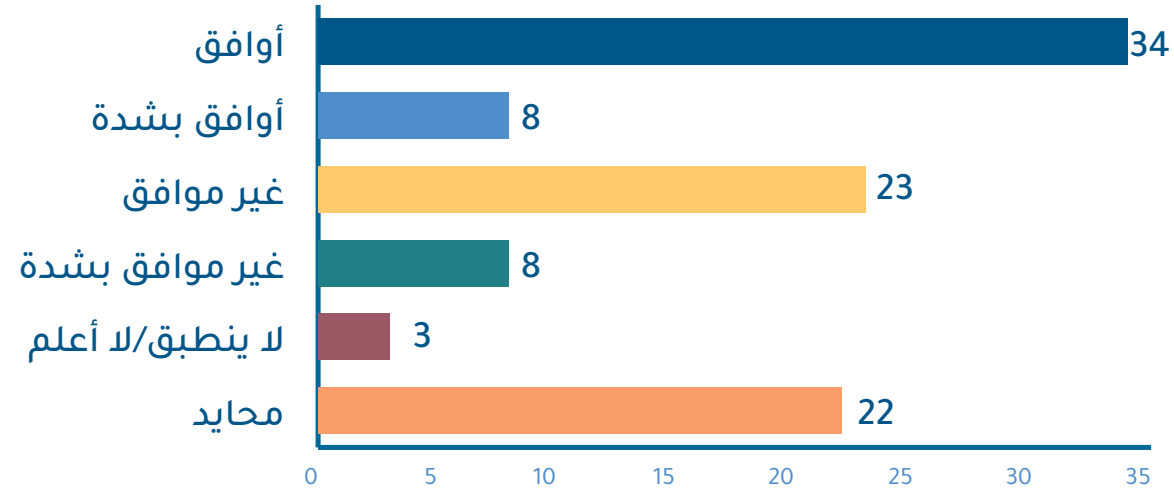

من أعمدة الحوكمة الرشيدة للمنظمات غير الحكومية وجود مجلس إدارة فاعل ومنفصل عن الفريق الإداري. ورغم توفر هياكل وظيفية وتوزيع المناصب والمهام لدى جميع المنظمات، فإن آلية اتخاذ القرار عادةً ما تتم خارج إطار هذه اللوائح وذلك باتجاهين لامركزي تفرضه طبيعة العمل وغياب مجلس إدارة قوي، ما يتيح للعاملين على الأرض هامش حرية في اتخاذ القرارات مباشرة الأمر الذي ينطوي على عدد من الإيجابيات، لكنه يؤدي إلى إضعاف التنسيق وتنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً وقد يؤدي إلى تضارب في الأعمال والنتائج داخل المؤسسة، أما الاتجاه الثاني في عملية اتخاذ القرار فهو مركزي بيد المؤسس الذي غالباً ما يكون رئيس مجلس الإدارة الذي تتعاظم صلاحياته في مقابل وجود صوري أو غير مؤثر للمدير التنفيذي الذي يفترض أن دوره محوري في اتخاذ القرارات، ورغم نجاح النماذج المذكورة في تيسير العمل ورضا الأعضاء في أغلب الأحيان، إلا أن هذه الآليات المتبعة تفتقر للاستمرار.

المساءلة والشفافية تواجه جميع المنظمات معضلة إشراك الجماهير في عمليات صياغة الاستراتيجيات والسياسات، ووضع الأجندات وتحديد الأولويات، الأمر الذي لابد منه لضمان أن تقف المنظمات موقف المساءلة أمام المجتمعات المحلية التي تسعى لتمثيلها أو خدمتها أو الدفاع عنها. والذي يؤدي غيابه وغياب الجهة الرقابية المؤهلة، وغياب القنوات المحلية للمساءلة، إلى اعتبار المانحين الجهة المسؤولة عن التقييم والمساءلة ولو بطريقةٍ غير مباشرة، بحيث أصبحت منظمات المجتمع المدني مسؤولةً أمام مانحيها بدلاً من أن تكون أمام مجتمعاتها ودوائر جماهيرها. يعرف المجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان[94] دوائر الجماهير التي تحاسب المنظمات أمامها بأنها «الأشخاص الذين تعمل المنظمات لأجلهم أو معهم أو نيابة عنهم. وفي حالة المنظمات الحقوقية فإن الدائرة المركزية تتمثل

93 مقابلة أجراها الباحث مع مدير تنفيذي لعدة منظمات سورية خلال السنوات الماضية

94 ICHRP) International Council on Human Rights Policy. ICHRP Online Discussion Forum on Human Rights Principles and NGO Accountability an) Approach Paper. http://www.ichrp.org/approach_paper.pdf، last accessed November 2016، p.5

عـادة فـي الضحايـا والناجيـن مـن الانتهـاكات الحقوقيـة، أما لسـائر المنظمـات فهي تتمثل في المسـتفيدين مـن عملها، أو فـي أعضائهـا، إلـخ. وإذن فـإن ضمـان مشـاركة هـؤلاء المسـتفيدين ومنحهـم دورًا مركزيًـا فـي عمـل المنظمـة هو أمر طبيعي ولا غبـار عليه».

ماهي المدة التي تغطيها إستراتيجية العمل والتمويل لدى المنظمة

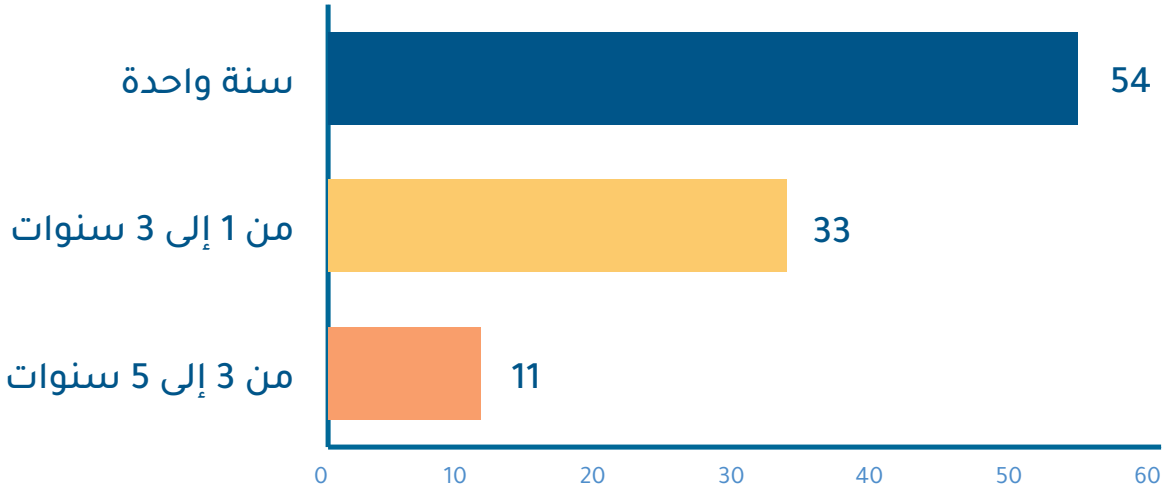

هيـاكل الحوكمـة الداخلية ..جميع المنظمات المسـتجيبة للاسـتبيان تملـك هياكل داخلية، ولا يمكن إغفـال دور المانحين على اختلافهـم واختـلاف توجهاتهـم فـي التعامل مـع منظمات المجتمـع المدني السـورية، في الحث أو إلـزام المنظمات بإيجـاد هيـاكل الحوكمـة الداخليـة سـواء بالتعامل مع المنظمات السـورية كشـريك مدني ينتمي لـذات الثقافة والأهداف، وبالتالي يتـم بتوجيـه النصح للمنظمـات والعمـل معها لتطويـر مجالـس إدارتها وتنميـة قدراتها لتحسـين التخطيـط الاسـتراتيجي، وتحديـد أطـر واضحـة للبرامـج و توصيفات وظيفية محددة لمسـؤوليها ... لاكتسـاب الطابع المؤسسـاتي وزيـادة فعاليتها وتعزيـز تأثير أنشـطتها، أو باعتبارهـا منظمات تتلقى الدعم الذي يتطلب مجموعة من الشـروط التي لابد مـن اسـتكمالها مـن بينها تطوير هيـاكل الحوكمة الداخلية، وتحسـين آليات التقارير ووضع اللوائـح التنظيمية، والاحتفاظ بنظـم ماليـة فعالـة وشـفافة. إلا أن وجـود هياكل الحوكمـة نظرياً لا يعني تطبيقها على أرض الواقع بالضـرورة، فالنظام الداخلي، ومدونـة السـلوك، للسياسـات والإجـراءات، وفـي بكثيـر مـن المنظمـات هـي إمـا موجـودة كمسـتندات داعمـة لطلبات التمويل (دون علم الموظفين بوجودها)، أو منشـورة داخل المؤسسـة (أو على الموقع الرسـمي)، دون وجود أي آليـات متابعة للتطبيق أو المحاسـبة بحـال مخالفتها.

التخطيـط: يختصـر البعـض تجربـة المجتمـع المدني السـوري باعتبـاره نهجـاً قائمـاً على الاسـتجابة الطارئـة، وذلـك تبعاً للظـروف الاسـتثنائية والمتغيـرات على السـاحة العسـكرية والسياسـية المرتبطة بالمتغيرات على السـاحة السياسـية. ولا تنحصـر هـذه النظـرة بمنظمـات المجتمع المدني العاملة في الخدمات والإغاثة فقـط بل يتم تعميمها على منظمات وهيئـات المجتمـع المدنـي بالكامـل، رغم أنه لا يمكـن التذرع بالمتغيرات على الأرض كمبرر لغيـاب التخطيط طويل الأمد، الـذي يتضمـن بـدوره خطـةً للطـوارئ وخططـاً بديلـة للتعامـل مـع المتغيـرات على الأرض، والـذي يخفـف مـن مخاطـر الاسـتجابة المباشـرة ومـا تتضمنـه مـن هدرٍ للمـوارد وغياب الشـفافيّة بحجّة الاسـتجابة.

إضافـةً لمـا سـبق فـإن عـدم اسـتقلالية المنظمـات على اختـلاف أشـكالها وبنسـبة كبيـرة. و ارتباطهـا بمـزاج المانحيـن ورغبتهـم بنقـل وتطبيـق نمـاذج جاهـزة مـن دول أخـرى بالرغـم من معرفـة القائميـن على هـذه المنظمات بعـدم جدوى و عـدم مواءمـة هـذه النماذج للمجتمع السـوري، وذلـك بغرض الحصول على التمويل. إضافة إلى تغيـر توجهات الممولين بشـكل سـنوي تقريبـاً، بحيـث يتـم تركيـز التمويـل لبرامـج ذات طبيعة محـددة، (حماية - سـبل عيش - دعم وتمكيـن المرأة - تعافـي مبكـر)، مـا أضعـف قـدرة المنظمـات على التخطيـط طويـل الأمـد وأجبـر بعضهـا على أن توسـع نطـاق عملها وبرامجها، بغـرض المحافظـة على اسـتمرار التمويـل وبالتالي اسـتمرارها كمؤسسـة. مـا أدى لنشـوء علاقـة تبعيـة واعتماديـة ماليـة كاملـة باتـت العامـل الموجـه لخطـط ونشـاطات المنظمـة بمعـزل عـن الحاجـة المجتمعية، التـي باتت تتكيـف مـع رغبـات المانحيـن، أكثـر مـن تحديد هوية واضحـة لدورها و مهمتها. وهو ما انعكـس على القاعـدة الجماهيرية للمجتمـع المدني عمومـاً وكرس الصورة النمطية عن منظماته بأنها مؤسسـات «ربحيـة» بالدرجة الأولى هدفها الحفاظ

على وجودها حتى لو كان على حساب احتياج المجتمع المحلي، لمجرد تغير مزاج المانحين (أو حتى تغير نطاق العمل الجغرافي لأن منطقة ما عادت مغرية للمانحين أو أصبحت خارج دائرة اهتمامهم)، وهو ما انطبق على عدة مناطق بسوريا خلال السنوات الماضية.

إضافةً لما سبق تفتقر الغالبية من المنظمات:

- مدونة سلوك معتمدة تضبط العمل داخل المنظمة
- سياسة نزاهة ومكافحة فساد مدونة ومعلومة داخل المنظمة
- خطة أو موظف مختص بإدارة العلاقات الخارجية والتشبيك
- برامج تدريب وتطوير متخصصة لتطوير العاملين ورفع كفاءتهم ضمن خطط زمنية محددة -في حال وجودها فهي عبارة عن مشاركات خارجية وأحياناً بطلب من المانح-

المبحث الثاني : الحساسية للنوع الاجتماعي

نسبة 70% تقريباً من المشاركين في الاستبيان أفادت بمراعاة النوع الاجتماعي في مجال التوظيف وبوجود سياسات حمائية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنظمات السورية.

كذلك 80% من المنظمات المشاركة في الاستبيان تضع قضية المرأة ضمن مجال عملها أو نشاطها دون أن تعني هذه النسبة مؤشراً إيجابياً بالضرورة في ظل غياب فعل حقيقي وضعف في الوعي بقضية العدالة الجندرية يكاد يكون عاماً، حتى أن بعض المنظمات تكرس في خطابها ومشاريعها الصورة النمطية والأدوار الاجتماعية للمرأة بحصرها إما بالوظيفة الإنجابية تحت عنوان المرأة والطفل أو تكريس الصورة النمطية لربة المنزل التي تحدد نشاطاتها بالخياطة والطهي وغيره من الأعمال المنزلية.

توفر منظمات المجتمع المدني آليات سرية ومضمونة للتبليغ على التمييز على أساس الجنس أو انتهاكات حقوق المرأة بمافي ذلك العنف ضد المرأة

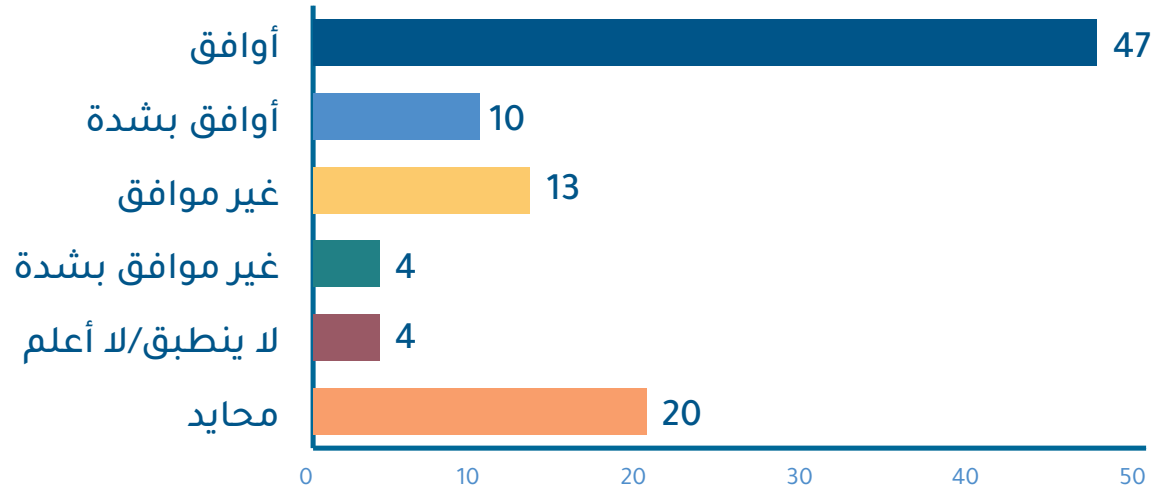

ويتخذ الحديث عن العدالة الجندرية ومدى تكريسها في هياكل المنظمات وفي خطابها أيضاً أهميةً خاصة زمن النزاعات المسلحة حيث أبدت المجتمعات التي تطبق المساواة في التشريع وعلى أرض الواقع، تعاملاً أفضل مع النزاعات والتعافي منها. كما كانت خطواتها لتحقيق التنمية ما بعد النزاع أسرع وأكثر ديمومة بفضل الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي يمكن إطلاقها عندما يقوم غير الرجال بدور نشط في حياة المجتمع العملية. وهو ما دعا لاعتماد المبدأ الثاني من مبادئ إسطنبول لفاعلية منظمات المجتمع المدني في التنمية[95] عام 2010 التي أقرت في أعقاب لقاءات تشاورية بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من كافة أنحاء العالم وشارك فيها أكثر من 3500 منظمة. وخصص لدعوة منظمات المجتمع المدني إلى تجسيد المساواة والإنصاف بين الجنسين مع تعزيز حقوق النساء والفتيات:

95 The Istanbul Principles on development effectiveness | Global Partnership for Effective Development Co-operation

بـأن «تعمـل منظمـات المجتمـع المدنـي علـى تعزيز التعـاون الإنمائي وممارسـته، وهو ما يجسـد المسـاواة المبنية على النـوع الاجتماعـي، بمـا يعكـس اهتمامات المرأة وخبراتهـا، وفي الوقت نفسـه تدعم جهود المرأة لحصولهـا على حقوقها الفرديـة والجماعيـة، ومشـاركتها كفاعل متمكن في عمليـة التنمية.»

تراعي منظمات المجتمع المدني التوازن الجندري بين أعضاءها وفي مجال التوظيف

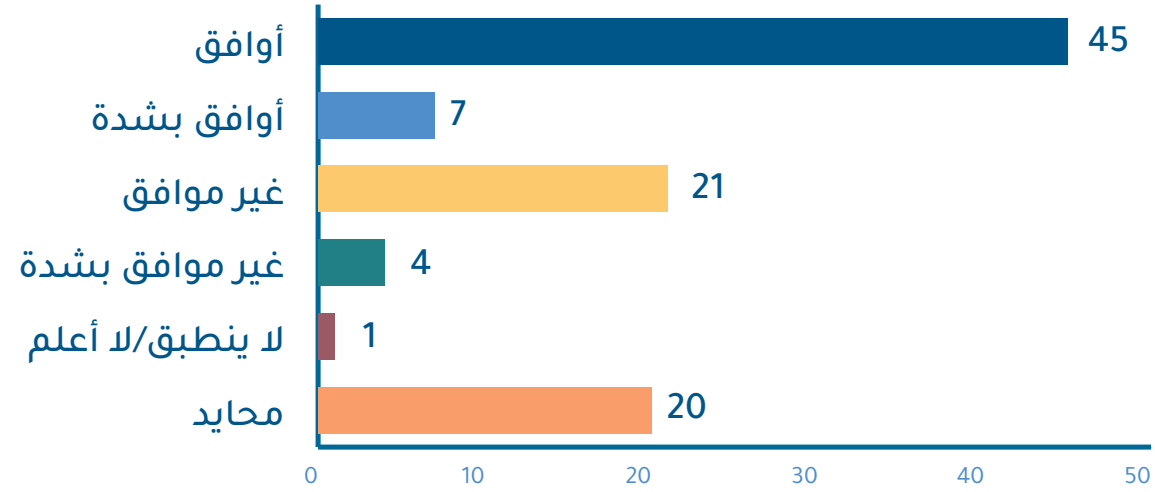

لكـن ورغـم وجـود ما يشـبه الإجمـاع بين أفراد المجتمع المدني السـوري على مركزية حقوق المرأة وقيمة المسـاواة نظرياً ، اسـتمر التمييز المنهجي ضدّ النسـاء والفتيات في المجتمع المدني بوصفه انعكاساً لقيم المجتمع ومفاهيمه، يرافقه أو يعـززه قصـور عـام فـي المجتمـع في فهم الجندر وبالتالي عجز كبير في إيجـاد حلول صائبة أو قوانيـن عادلة للمعضلات الاجتماعيـة التـي تـدور حـول تقسـيم الأدوار على أسـاس جنـدري، والـذي يتعامـل معـه المجتمع ومـع مفرزاتـه كحتمية أو بديهيـة، وفـي مقدمهـا الهرميـة الاجتماعيـة التـي تعطـي أفضلية أكبر للرجل على حسـاب المـرأة، والتي بقيت راسـخةً رغم ورغـم التقـدم الـذي أحرزتـه النسـاء السـوريات منـذ عـام 2011 فمثـلاً وبحسـب دراسـة أوردهـا موقـع اقتصاد، عن النسـاء السـوريات ،شـملت 150 أسـرة سـورية لاجئـة فـي الأردن، فـإن 28 % مـن هـذه الأسـر تقودهـا امـرأة وتتولى تأميـن الدخـل لأفرادهـا. بينمـا تُظهـر تقاريـر للمفوضية السـامية لشـؤون اللاجئيـن «أنّ أكثر من 145 ألف سـوريّة في بلـدان اللجوء يُدرن أمـور بيوتهن».[96] ،

ويمكـن القـول أن النسـبة الأكبـر مـن منظمـات المجتمـع المدنـي السـوري عجـزت عـن تمكين المـرأة في هياكلها سـواء لجهـة الكثافـة في المشـاركة، في الأنشـطة المدنية والإدارية وعجـزت عن تحقيق نوعية المشـاركة، أي درجة الفاعلية التي تحققهـا هـذه المشـاركة. كمـا عجزت عن تغيير الصورة النمطية وكسـر القيود الناجمة عن البيئة السياسـية والاجتماعية والاقتصاديـة والثقافيـة التي تحـد مـن حريـة المـرأة وتحـول دون مشـاركتها الفعليـة. واتبعـت فـي غالبيتهـا العظمـى المفهـوم التقليـدي للتمكيـن فـي إطـار النظـم والمؤسسـات القائمة على أسـاس الذكورية الـذي ثبت عدم كفاءتـه إذا لم يقتـرن بالتمكيـن مـن أجل العمل على تغيير النظـم القائمـة وتطويرها.

غيـاب الوعـي بمفهـوم العدالـة الجندرية وانعدام المسـاواة بين الرجال والنسـاء يتخذ أبعاداً أعمق في حال كانت السـيدة من ذوي الإعاقة، أو من النسـاء الأكبر سـناً، اللواتي يواجهن تمييزاً مضاعفاً على أسـاس جنسـهنّ وعلى أسـاس عمرهنّ. حيـث يتعرّضـن للتهميـش عندما يتعلـق الأمر بالفرص التدريبية والترقيات، أو يتم اسـتبعادهنّ تماماً واسـتبدالهنّ بفئاتٍ أصغـر سـناً، مـا سـبق لا يمنـع من أن بعض المنظمات طورت ممارسـات جيدة وواعـدة لأداء واجباتها تجـاه حماية النوع الاجتماعـي وتعزيـز قدراتـه فـي مقاومـة العنـف، وفـي تحسـين مهـارات الإدارة والقيـادة. وتحظـى المـرأة فيهـا يوفـر مـن الحماية.

96 تتحدى ثقافة العيب أول لاجئة سورية تخترق مهنة السباكة في الأردن، تقارير خاصة، 2018، موقع اقتصاد

هـل تعاونـت منظمتكم مع منظمـات المجتمع المدني الأخـرى فـي مشـروع مشترك

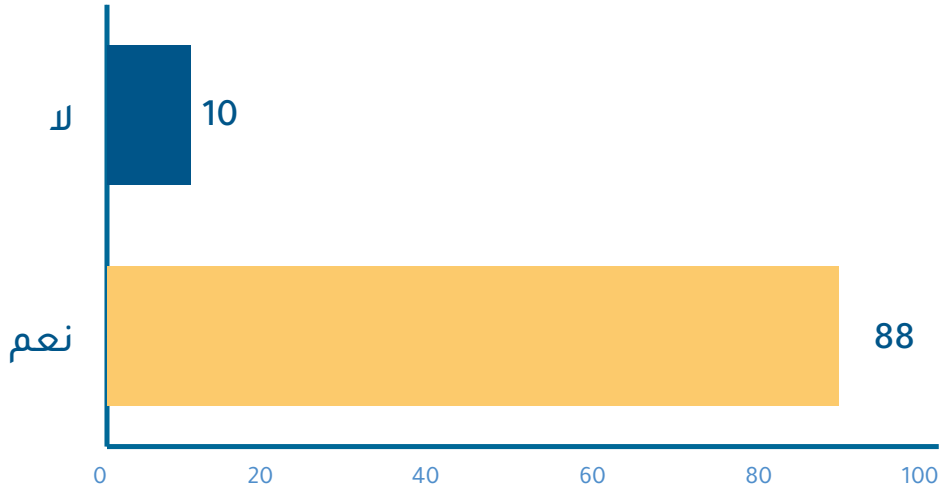

اتساع مساحة عمل المجتمع المدني والنمو المطرد لأعماله، بالتوازي مع انسحاب الحكومات من دورها الاجتماعي أو تقليصه، فرض على منظمات المجتمع المدني العمل ضمن شبكة وشراكة لزيادة فعاليتها تكمن في إقامة شبكات وشراكات فيما بينها لتدعيم قدراتها على تحقيق أهدافها وقد برزت فكرة التشبيك في التسعينيات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994. ويعكس مفهوم التشبيك مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها. ويتطلب توافر رؤية واضحة، والانطلاق من المشترك، وفتح أبواب الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين القطاع الخاص، والتخطيط الدقيق لأنشطة عملية التشبيك، وتكامل موارد المؤسسات المدنية. أما مفهوم الشراكة فيشير إلى تآلف وتخالف بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف محدودة أو مشروعات متفق عليها في إطار من المساواة واحترام الآخر، حيث يكون لدى كل طرف إمكانيات يستطيع أن يسهم بها، وتتكامل في عملية تعظيم المردود.

ويفرض منطق الحوكمة نفسه كمطلب ليس فقط على مستوى تدبير عملية التشبيك وإدارة الشبكات، وإنما أيضا على مستوى التفاعل بين مكونات الشبكات وبينها وبين شركائها. فقوة الشبكات تتعزز بإيمان أعضائها بالقيم الأساسية التي تقوم عليها مثل الاستقلالية - الثقة - الاحترام المتبادل - الالتزام - التضامن - المشاركة... الخ)، بالتزامهم بالحقوق الأساسية التي تضمنها (المشاركة في القرار وفي النقاش والتخطيط والتقييم، الاستفادة من الخبرات والتجارب المتراكمة في الشبكة، ورغم إيجابية الأرقام الواردة في الاستبيان عن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، إلا أنها لا تعبر عن تشبيك وخطط مشتركة بقدر ماهي مشاريع مشتركة بطلب المانح، أو ورشات عمل تشارك بها مجموعة من المنظمات في منطقة محددة ولعل أهم عوائق التشبيك بين المنظمات الفاعلة في سوريا تلك التي يفرزها التقسيم الحالي لمناطق النفوذ واستحالة التشبيك بين المنظمات في المناطق المختلفة ،وكذلك التنافس داخل المنظمات العاملة على ذات الحاجات أو الفئات .

هل تشارك المنظمة في اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى بغرض التنسيق وتقييم الاحتياجات

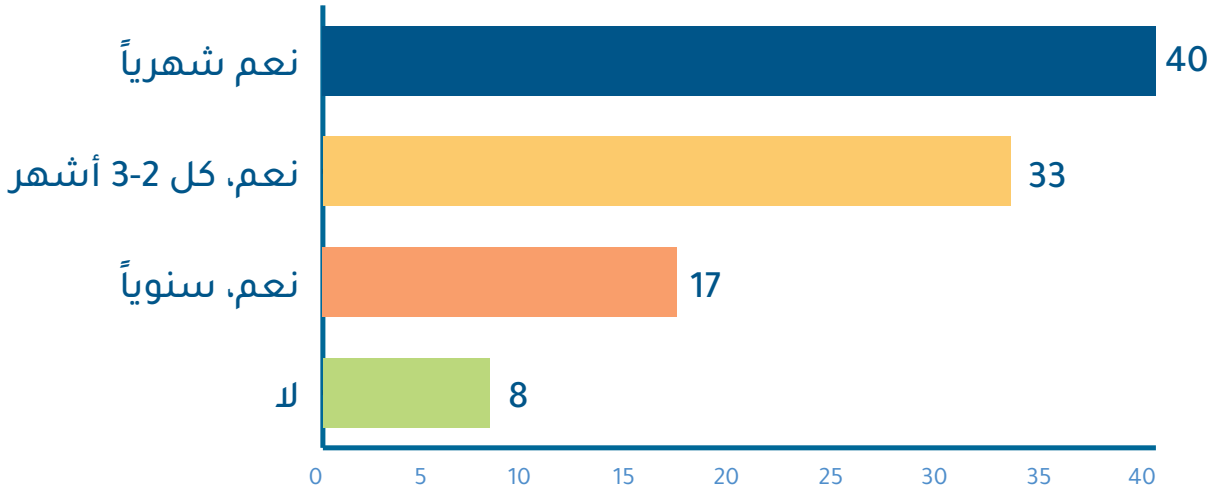

هل يتم مشاركة المعلومات (كالاحصاءات والبيانات) مع منظمات/ أطراف فاعلة أخرى في المجتمع المدني

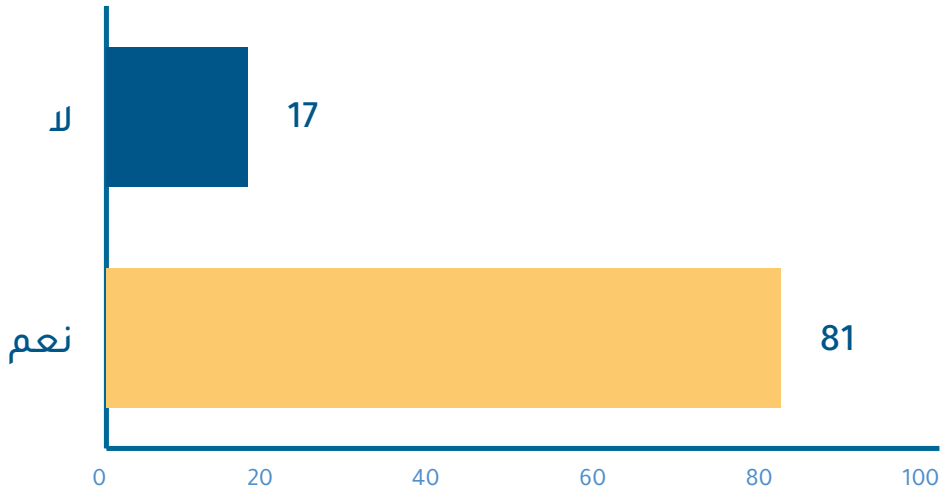

ولا يمكن إغفال أثر النزاع على إمكانية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفاعلة والتي تعمل في مناطق جغرافية منفصلة وتحت سيطرة أطراف مختلفة، بحيث تبنت هذه المنظمات مرغمةً سياسات محلية تحكمها سلطات الأمر الواقع، وابتعدت عن التخطيط على الصعيد الوطني، ورغم أنه لا يمكن تحميل منظمات المجتمع المدني مسؤولية، الانقسام المجتمعي والهويات المجتمعية، التي برزت على حساب مشاعر الهوية والولاء المدني أو الوطني. التي أفرزتها سنوات الحرب والأعمال العدائية والقتال وخطوط الترسيم والقصف والخطف، والتشريد والاضطرابات، إلا أنه لا يمكن عزلها عنها أيضاً أي أن المنظمات باتت جزءاً من الانقسامات المجتمعية والبنى مادون الوطنية، وعجزت عن التشبيك وتوفير قنوات الاتصال للتعامل مع التصدع المجتمعي. لا يمكن أيضاً إغفال العامل الثقافي المرتبط بمنشأ مفهوم المجتمع المدني الغربي وحالة الاعتماد المقدم دائماً لأفكار ومفاهيم الحضارة الغربية خلقت ميلاً عند منظمات المجتمع المدني السوري بغالبيتها للانخراط في شراكات أو تحالفات مع منظمات دولية غير حكومية بشكل منفرد أكثر من ثقتها في الانخراط في شبكات محلية قد ترتب التزاماتٍ على المنظمة دون فوائد مباشرة، إضافةً إلى تراجع الثقة المتبادلة لصالح معادلة التنافسية على التمويل. الوصول للمستفيدين. التغطية الجغرافية

في علاقة نسبة كبيرة من منظمات المجتمع المدني السوري فيما بينها.

الفصل الرابع: التحديات الموضوعية

المبحث الأول : تبدل القوى المسيطرة على الأرض

12% من المنظمات المشاركة في الاستبيان توقفت عن العمل بفعل تبدل السلطة في مناطق عملها.

18% من المنظمات المشاركة تعمل بلا ترخيص 5% منها باشرت بإجراءات الترخيص.

40% من المنظمات واجهت عراقيل عند الترخيص.

18% من المنظمات تصف البيئة التي تعمل فيها بالعدائية بينما 52 % تصفها بالحيادية.

اضطرت المنظمة لممارسة نشاطها بسرية نتيجة ضغط القوى الحاكمة

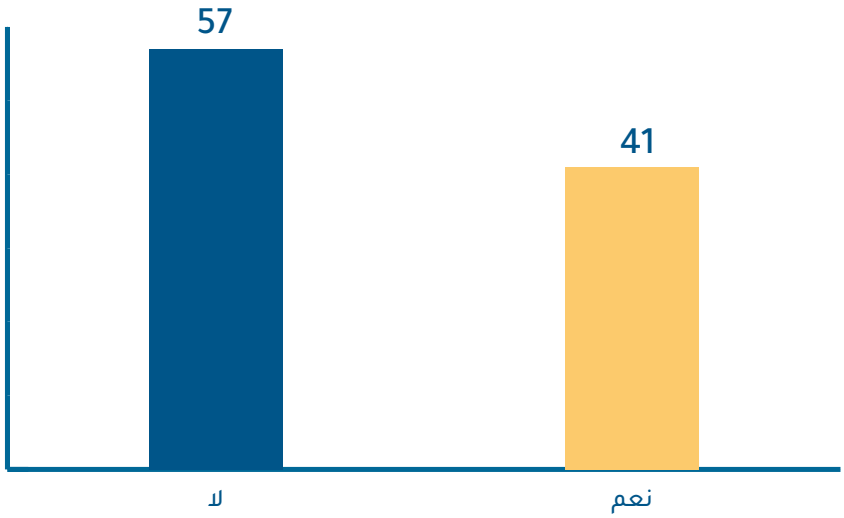

اضطرت المنظمة لتغيير نشاطها نحو الإغاثة بفعل الحاجة في المجتمع

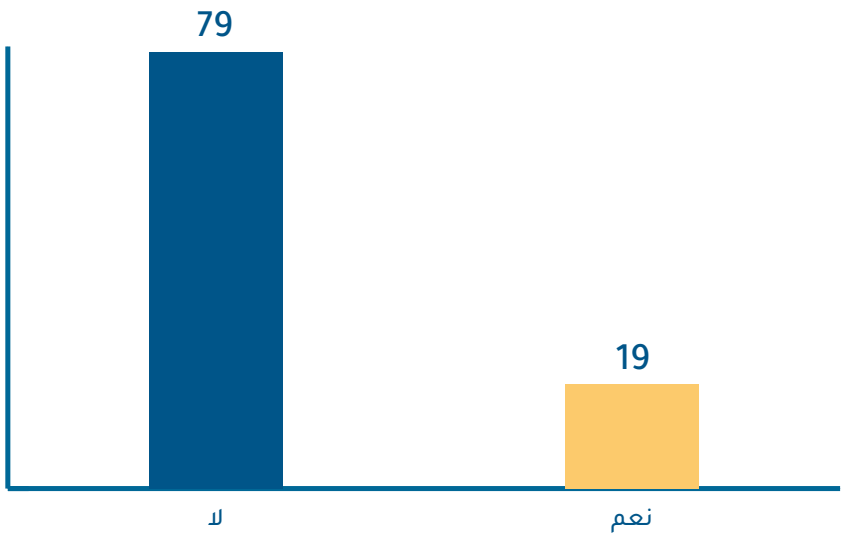

أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في سوريا طبيعة علاقته مع السلطة، ومشروعية وجوده في إطار تصور السلطة القائمة، سواء اتخذ هذا الاعتراف صفة الشريك، أو الطرف غير المرغوب فيه، أو الخصم خاصةً أن سياق الانفتاح على المجتمع المدني داخل التجربة السورية بعد عام 2011 لم يأتِ نتيجة اقتناع موضوعي يسعى إلى بناء دولة المؤسسات والثقافة الديمقراطية. بل نتيجة حاجة السلطات المختلفة للتحرر من التزاماتها بتوفير الحد المقبول من الخدمات والدعم والتمكين للمواطنين في مناطق نفوذها، وحاجتها أيضاً إلى أي شكلٍ من أشكال الاعتراف بها كسلطات أو بمشروعها. وقد فرضت طبيعة النزاع في سوريا ارتباطاً أو تلازماً بين منظمات المجتمع المدني ووجود السلطة القائمة بحيث ينتهي وجود المنظمة الفعلي وقدرتها على العمل تبعاً لتغير القوى المسيطرة على الأرض أو العكس. وحتى تثبيت الحدود النظرية التي تفصل بين مناطق النفوذ الأربعة منذ عام 2020، حتى اليوم شهد النزاع تبدلات شديدة لجهة السيطرة على الأرض، بينها يمكن رصد تغيرات جماعية في الخريطة في فترات زمنية محددة منذ عام 2012.

أولى التغييرات في خريطة المجتمع المدني كانت الطفرة غير المسبوقة في تاريخ سورية بعدد كيانات المجتمع المدني، بعد آذار عام 2011 الذي شكل موعداً لانبثاق جديد للمجتمع المدني؛ بعد أن فقدت السلطة قدرتها على استمرار إجراءات الرقابة والتشديد على المجال العام الواقعي والافتراضي. بدايةً بالتنسيقيات ثم التجمعات التطوعية والتضامنية التي أتت بالتزامن مع انحسار سيطرة الحكومة السورية على بعض المناطق أو نتيجةً لها، حيث برزت ضرورة التضامن من أجل حماية المدنيين في المناطق التي خضعت لسيطرة المعارضة المسلحة وخفض التكاليف المادية والمعنوية عليهم، والحاجة إلى التعويض عن عمل مؤسسات الدولة.

اضطرت المنظمة للعمل تحت اسم وشعار آخر بضغط القوى الحاكمة

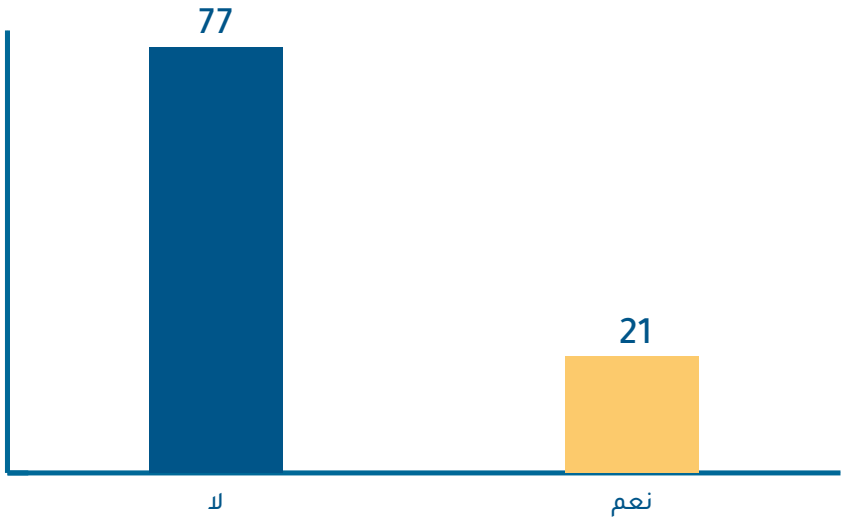

اضطرت المنظمة لممارسة نشاطها بسرية نتيجة ضغط القوى الحاكمة

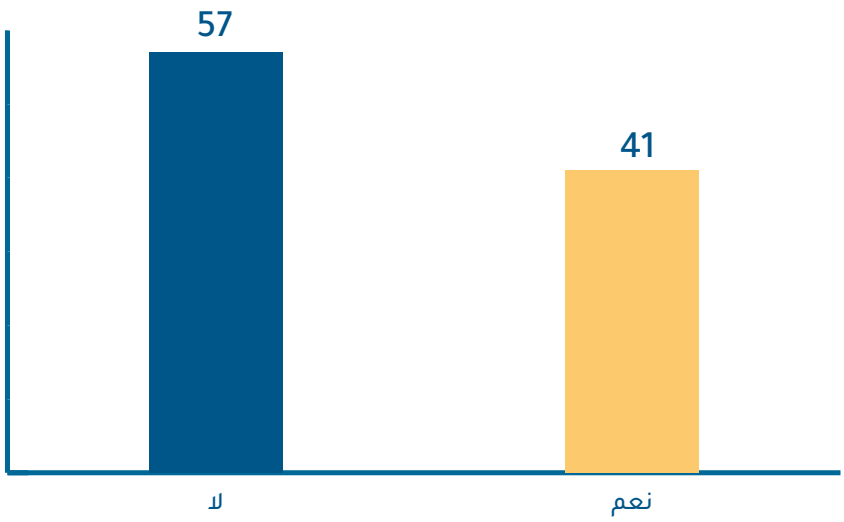

كذلك شهدت أعداد منظمات المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة السورية ارتفاعاً لتبلغ 1266 جمعية، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة «مواطنون بلا حدود» عام 2017 [97].في مقابل 1074 حتى عام 2010 وفقاً لذات التقرير، وهذه الزيادة لا يمكن فصلها عن معركة الحكومة وفقدانها السيطرة على أجزاء من الجغرافيا السورية، وبغية التحرر من أعباء النزوح الداخلي إلى مناطقها سهلت الحكومة التراخيص لجمعياتٍ لجمعيات تعمل في القطاع الخيري والإغاثي وفي أيار عام 2012 وحده وافق المكتب التنفيذي في محافظة دمشق على منح الترخيص لـ 18 جمعية خيرية في سبيل جمع التبرعات خلال شهر رمضان عن طريق إيصالات محددة القيمة [98].

بالتوازي مع الترخيص للجمعيات الأهلية ظهرت شبكة من الفعاليات غير الحكومية التي تتبنى خطاب الحكومة وتتلقى دعماً مالياً سخياً من رجال الأعمال الموالين، وتدار من دوائر السلطة، وإلى جانب المنظمات الكبرى مثل الأمانة السورية للتنمية والغرفة الفتية الدولية ،ومركز الأعمال والمؤسسات السوري، برزت وبذات الاتجاه فرق مثل "فريق دمشق التطوّعي، وبصمة شباب سورية، صبايا حمص التطوعي، وشارع الحياة وغيرها"، اقتصر عملها على الحشد والتأييد للحكومة والتظاهر أمام السفارات الغربية والعربية، كالاحتجاج على تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، تمتعت أيضاً بدعم مالي وعلاقات عامة، وتعيين كبار رجال الأعمال في إداراتها. لكن ورغم ما سبق ورغم عدم اعتراف الحكومة السورية باستقلال منظمات المجتمع المدني أو اعتبارها كياناتٍ مستقلة عن الأجهزة الحكومية والنظر إليها كجهاتٍ ملحقة أو تابعة للجهاز الحكومي تنحصر مهمتها في تنفيذ السياسات والتعليمات الحكومية[99]، ورغم ضيق هامش الحرية أو انعدامه، والرقابة المشددة على العمل وعلى التمويل ظهرت وخلال النزاع تنظيمات ومجموعات مدنية[100] ومنظمات مسجلة وغير مسجلة تعمل ضمن حقول الغام كثيفة في مجالات إعادة التأهيل، والسلم المدني، والتدريبات وفي إطارٍ محلي غالياً ,تستند في عملها لمبادئ حقوق الإنسان، ويؤمن أعضائها بالتغيير ,ورغم فائض العنف الاستقطاب الشديد وتعسف السلطة، فإنها لم تتمكن من نفي طاقة الشباب وميلهم للتطوع والمشاركة .

عام 2014، سيطر تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من سوريا، امتدت من دير الزور في الشرق السوري، وصولا إلى ريف حلب الشمالي مرورا بالرقة، كما وصلت سيطرته إلى ريف حمص والقلمون. أدى ذلك إلى هجرة أغلب منظمات المجتمع المدني وتوقفها عن العمل حتى أكتوبر 2017، حين انهزم في مدينة الرقة، ثم الإعلان عن نهاية التنظيم المتطرف عام 2019، وخلال فترة سيطرته استمرت نسبة قليلة جداً من المنظمات، بالعمل السري في مجال التوثيق ورصد الانتهاكات، وبالحد الأدنى خشية التعرض للقتل.

في عام 2016 العملية العسكرية التي نفذتها القوات الحكومية والقوات الداعمة لها بين حزيران وكانون الأول بهدف السيطرة على كامل مدينة حلب أدت أيضاً لهجرة جماعية للمنظمات العاملة في المنطقة نحو الريف الغربي والشمالي. دون أن تتوقف عن العمل.

العمليات العسكرية التي نفذتها القوات التركية وفصائل المعارضة المسلحة التابعة لها، كان لها أثر متفاوت على خارطة عمل المجتمع المدني، بدايةً بعملية «درع الفرات» في آب 2016 والتي انتهت بالسيطرة على مدينة جرابلس وريفها قرب الحدود التركية. والتي أدت لانسحاب جزء كبير من منظمات المجتمع المدني أو إيقاف عملها في تلك المناطق، كما أدت لتوليد منظمات جديدة محسوبة أو تابعة للسيطرة التركية أو تيارات موالية للسلطة التركية. إلا أن الأثر الأكبر كان في عام 2018 بعد عملية «غصن الزيتون» التي انتهت بالسيطرة على مدينة عفرين وريفها وأدت إلى الوقف الكامل لعمل منظمات المجتمع المدني فيها والتي لم تستأنف نسبة كبيرة منها العمل لاحقاً، لصالح سيطرة تركية كاملة على فضاء عمل منظمات المجتمع المدني في التعليم والصحة والمجالس المحلية، تكرست مع عملية نبع السلام عام 2019 التي كان من نتائجها السيطرة على منطقتي»رأس العين» و» تل أبيض» بكاملهما، حيث أشرفت وزارة التعليم الوطني التركية، على ترميم المدارس وتشغيلها، بينما كان العمل الإغاثي بإشراف المؤسسات التركيّة الرسميّة وعشراتُ الجمعياتِ والمؤسساتِ الممولة من قطر والكويت ومقراتها في اسطنبول وغازي عنتاب، ومن المؤسسات التركيّة[101]، الوقف التركيّ التابع لهيئة الشؤون الدينية التركيّ "ديانت"، هيئة الإغاثة التركيّة İHH، وكالة الكوارث والطوارئ التركيّة (أفاد) الحكوميّة، حركة يسوي التركيّة الخيريّة. جمعية "حجر صدقة" التركيّ. جمعية صدقة طاشي التركية. جمعية عطاء بلا حدود القطريّة

عام 2017 مع تمكن هيئة «تحرير الشام»، التي تشكل جبهة «فتح الشام» أبرز مكوناتها، من السيطرة على مدينة إدلب وعموم المحافظة، أوقفت العديد من المنظمات أعمالها لدواعٍ أمنية أو بقرار من المانحين. ولم تعد في غالبيتها للعمل في المنطقة بل اتجهت نحو الريف القريب أو إلى تركيا للعمل عن بعد. كما كان لسيطرة هيئة تحرير الشام

97 https://citizensforsyria.org/OrgLiterature/Syrian_CSOs_Reality_and_challenges_2017-CfS_AR.pdf د.زيدون الزعبي. منظمات المجتمع المدني السوري - الواقع والتحديات.- مواطنون لأجل سوريا 2017

98 دمشق ترخص لـ 18 جمعية لجمع التبرعات خلال شهر رمضان | الجمل |

99 البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب: الخطة الاستراتيجية سورية 2030 ،رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، أيار 2020 ،ص 165 ومابعدها.

100 يتحفظ المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن ذكر أي منظمة أو مجموعة مدنية من المشار اليها, حفاظاً على أمن وسلامة الأعضاء

101 رامان آزاد - النشاط الخيريّ والدعَويّ والخدميّ لتجميل الاحتلال Ronahi في آب 27، 2020

على المحافظة الأثر على انخفاض التمويل المخصص للمنظمات العاملة فيها وفي مناطق من ريف حلب. بسبب التعقيدات التي أحاطت بعمليات تمويل المنظمات ومشاريعها، والذي انتهى بامتناع جزء كبير من المانحين الدوليين عن الإيفاء بتعهداتهم المالية، خشية أن يذهب التمويل في نهاية الأمر لدعم جماعة إرهابية. وبالتالي انحسرت رقعة نشاط الجمعيات والخدمات التي تقدمها، وتوقف بعضها عن العمل .

عام 2018 كان عاماً مفصلياً في توزع وشكل خارطة المجتمع المدني في سوريا، ففي غوطة دمشق توقف العمل المدني بشكل نهائي وكان قد بدأ بالانحسار في آذار من العام نفسه حين سيطرت الحكومة على القطاع الأوسط في الغوطة الشرقية بشكل كامل، بعد اتفاق مصالحة بعدها سيطرت على مدينة دوما التي كانت تحت سيطرة جيش الإسلام، فأجبر على توقيع اتفاقية مصالحة في 1 أبريل/نيسان 2018. وفي 21 من الشهر ذاته انضم القلمون الشرقي إلى سيطرة الحكومة، وبعد أن استكملت السيطرة الكلية على الغوطة الشرقية، توجهت في 1 مايو/أيار 2018 إلى ريف حمص لتخضعه لاتفاق مماثل. وبين حزيران وتموز من العام نفسه خسرت المعارضة ريف درعا الشرقي وأجزاء من الريف الغربي، ثم خضعت درعا والقنيطرة بالكامل لسيطرة الحكومة السورية، ما أدى لوقف نهائي لعمل المنظمات ذات الصبغة المعارضة أو التي يعارض أفرادها الحكومة السورية وانسحاب المنظمات الأجنبية التي كانت تعمل من الأردن وإنهاء عقود العاملين فيها .

إضافة للمخاطر الأمنية واستحالة عمل الناشطين والمعارضين الذين يشكلون غالبية أعضاء المنظمات التي تشكلت خارج سوريا وفي مناطق المعارضة المسلحة،بعد استعادة الحكومة السورية للسيطرة عليها، والتي شكلت الدافع الأساسي لانسحاب هذه المنظمات نهائياً رغم الحاجة الشديدة لخدماتها، إلا أن بعضها اتخذ القرار بالانسحاب رغم إمكانية استمراره في العمل، إذ انه وبعد سقوط الغوطة، درعا وحلب، عقدت اجتماعات بغازي عنتاب التركية كان الهدف منها محاولة تحليل الواقع الجديد واتخاذ قرارات مصيرية بهوية المؤسسات «الإغاثية و التنمية» وإمكانية العمل في ظل سيطرة الحكومة السورية بفعل الاحتياج الكبير لخدماتها، إلا أن النسبة الأكبر من المنظمات رفضت ما يمكن وصفه بمراجعة تاريخية. وذلك بدافع التوجه السياسي ورفض المنظمات للعمل في مناطق سيطرة الحكومة السورية.

عام 2018 أيضاً تزايد عدد منظمات المجتمع المدني حديثة الإنشاء بشكل ملحوظ في مناطق شمال شرق سورية، في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية كما استعادت المنظمات المجمدة عملها ذلك بشكل أساسي إلى تقلص سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية» والحاجة الماسة للخدمات على اختلاف أشكالها، والدعم الأمريكي السخي لمشاريع التعافي في المناطق الخارجة عن سيطرة التنظيم الإرهابي، والدعم الأوروبي والفرنسي تحديداً الذي لا يقارن بحجم التمويل الأمريكي إلا أنه غطى قطاعات كاملة أهمها الصحة .

عام 2019 كان للعملية العسكرية التي نفذتها القوات الحكومية في شمال غرب سوريا، بهدف السيطرة على إدلب وريف حلب، والتي تسببت خلال شهر كانون الثاني وشباط بنزوح 900 ألف مدني[102] إلى العراء والمناطق القريبة غير المجهزة، أن أدت لإعادة رسم خريطة المجتمع المدني في المنطقة، بحيث وجهت جهود المنظمات وأياً كانت طبيعة عملها نحو الإغاثة وإنشاء المخيمات، كما برزت تجمعات ومنظمات جديدة بدافع الحاجة الماسة لإدارة وتخديم المخيمات لاحقاً.

102 سوريا تشهد أكبر موجة نزوح للمدنيين منذ بدء الصراع في 2011، والأمين العام يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار | أخبار الأمم المتحدة

تمارس منظمات المجتمع المدني السوري دورها باستقلالية تامة عن توجهات المانح

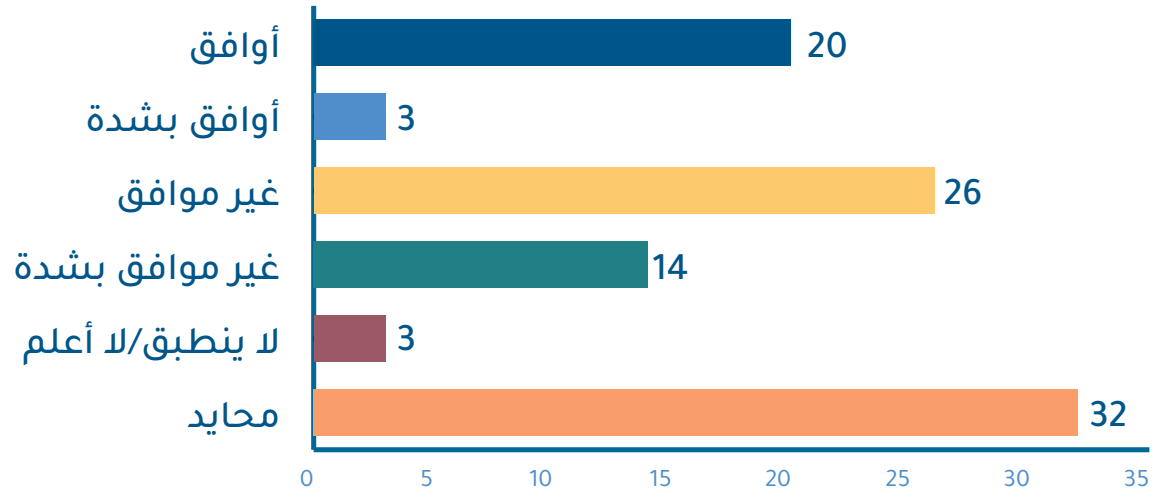

في تشرين الأول عام 2019 وبالتزامن مع العملية العسكرية التركية «نبع السلام» تقدمت القوات الحكومية باتجاه مدينتي الحسكة والقامشلي، ومناطق أخرى في شمال شرقي سوريا. ما أدى إلى تراجع كبير في عمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة وتجميد عمل بعضها بشكلٍ كامل بفعل الأنباء التي تحدثت عن عودة القوات الحكومية إلى تلك المناطق، التي أثارت تخوفًا كبيرًا لدى ناشطي العمل المدني، خاصة أن 90% منهم هم من المعارضين للحكومة[103].

أخيراً خفض التصعيد أو تجميد العمليات المسلحة تقريباً منذ نهاية عام 2021 على بعض الجبهات وبدلاً من أن يخفف العبء على منظمات المجتمع المدني، ضاعف من أعبائها ومن حدة الانتهاكات بحقها وحق العاملين فيها، إذ إن هدوء جبهات القتال سمح للعسكر التفرغ أكثر لتوطيد سلطته على مناطق النفوذ والسعي أكثر لاحتواء المنظمات العاملة أو الثأر ممن كان يزعجهم منها في بعض الأحيان كما أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد تفتح شهية السلطة أو اتباعها لأخذ حصة من التمويل أو التبرعات، كما مر معنا سابقاً في التقرير

المبحث الثاني: تحديات التمويل

يعني التمويل الحصول على أشكال الدعم اللازم لتشغيل أو تطوير المشاريع المجتمع المدني والى جانب التمويل النقدي هناك التمويل العيني كالتبرع بالأماكن والمستلزمات الضرورية والأجهزة والمعدات وغيرها ،والدعم البشري المتخصص ، بمعنى إمداد المؤسسة بأفراد لديهم الخبرة في مجال عملها[104] ويعتبر التمويل أحد الدعامات الأساسية لاستمرارية نشاط منظمات المجتمع المدني وعملها وقدرتها على تعزيز دورها في خدمة المجتمع، رغم معارضة البعض للمبدأ وللتمويل الخارجي بشكلٍ خاص والتي تصل إلى حد اتهامه بالمساهمة في تلاشي قيم التطوع وهدم الروح الجماعية التي تعتبر دعامة المجتمع المدني تاريخياً، وبالعبث ببوصلة العمل المدني ويحرف مسارها من مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى كيفية البحث عن الممولين وطرق وضع المشاريع؛ مما يحول المجتمع المدني من قوة إبداعية واقتراحية ومعارضة ومنتقدة إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة.

تحدي الحصول على التمويل وطبيعته واستمراريته بحسب البعض سمة من سمات العمل المدني يمكن التعامل معها، بالاستعانة بكفاءات تتعامل مع آليات التمويل ومتطلبات المانحين، وكتابة التقارير المالية، وبالتأكيد على مصداقية المنظمة وإنجازها خططها وأهدافها السنوية إلا أن منظمات المجتمع المدني السورية تواجه تحديات إضافية تتمحور حول القيود المالية والتحديات المصرفية المفروضة على المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا نتيجة العقوبات، والقيود والقوانين المصرفية والمالية لمكافحة الإرهاب، والقواعد التنظيمية في الدول المضيفة. وافتقار الوضوح بشأن معنى تلك العقوبات في مختلف البلدان والسياقات، وكذلك سياسة البنوك للتخلص من المخاطر، التي دفعت بغالبيتها لإغلاق حسابات بعض المنظمات في تركيا ولبنان. إضافةً للعقوبات الدولية تفرز

103 عنب بلدي - منظمات المجتمع المدني شمال شرقي سوريا تحديات ومخاوف تواجها- تحديات ومخاوف تواجه منظمات المجتمع المدني شمال شرقي سوريا - عنب بلدي

104 فاروق ، عبد الخالق.(13 أبريل 2013). الابعاد الاستراتيجية للتمويل الاجنبي لمنظمات المجتمع المدني http://www.nadwaiq.com

تعقيدات المشهد السوري صعوبات محلية، إذ تحظر اللوائح التركية على المنظمات الموجودة في تركيا العمل في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية التي بحسب أنقرة تحت تتبع لحزب العمال الكردستاني من خلال صنوه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي. وتفرض عقوبات وتجميد حسابات مصرفية على أي تعاملات مالية يشتبه بأن تنتهي في مناطق شمال شرق سوريا

وغالباً ما تلجأ المنظمات إلى السوق السوداء للتحويلات المالية على الرغم مما تنطوي عليه من مخاطر أمنية في مناطق سيطرة الحكومة السورية تحديداً، ومن تكاليف ورسوم عالية تفرض على التحويل. والى جانب ما تسببه أزمة التحويلات من هدر للوقت في التعامل معها على حساب الوقت المخصص لتخطيط وتنفيذ المشروعات وإضفاء الطابع المؤسسي على العمل وتوطينه.

هل أدى وقوع الانتهاك بحق أحد العاملين أو المنظمة لوقف عملها

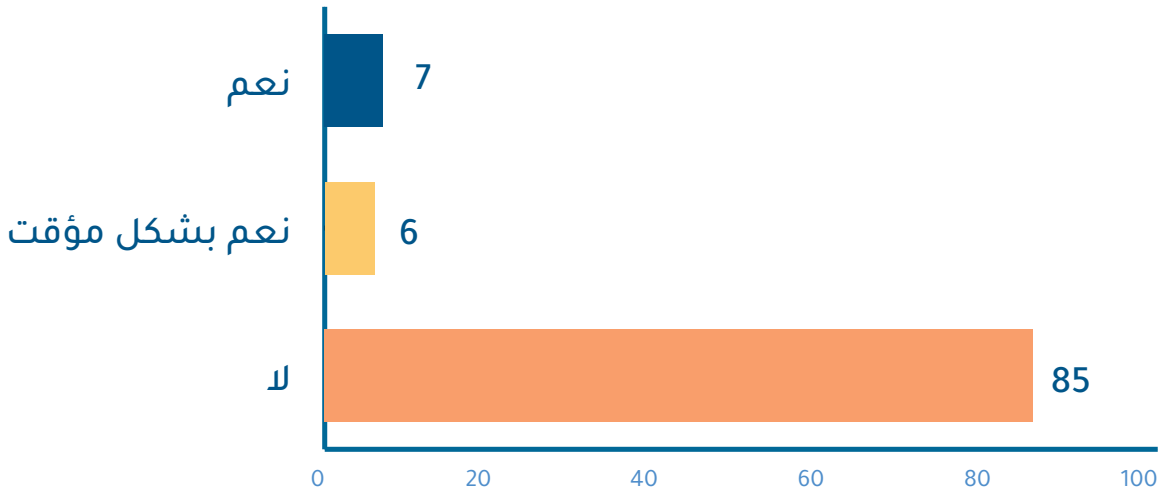

ثالث التحديات، التي تتعلق بالتمويل ارتباطه بسياسات المانحين التي تتبع بالضرورة التطورات السياسية والعسكرية، ما يعني أنه وعند أي تسوية سوف تتحول الكتلة المالية الأضخم نحو إعادة الإعمار ما يعني شحاً إضافياً في التمويل المحدود أصلاً، الأمر الذي سيشكل تحدياً شديد الصعوبة خاصة مع تراجع الإمكانيات المتاحة سابقاً بالاعتماد على التطوع خاصةً وأن الأزمة الاقتصادية طالت الجميع ولا طاقة للعمل بلا أجر أقل بالمقارنة مع عام 2011 - 2012 .

أيضاً وفي موضوع متصل يبرز من بين التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني مدى قدرتها على لعب دور الشريك الحقيقي والكامل ليس في تنفيذ المشاريع الممولة من قبل الجهات الدولية فقط بل في تصميم هذه البرامج وفي تشكيل السياسات التي يعتمدها المجتمع الدولي كأساس للبرامج التي يصممها ويدعمها. وفي قدرة هذه المنظمات على الابتعاد عن مفهوم الأنجزة والتحول إلى البناء الفعال عبر التشبيك وتعميق فهم السياق الجيوسياسي الذي تعمل ضمنه.

الانتهاكات بحق المجتمع المدني

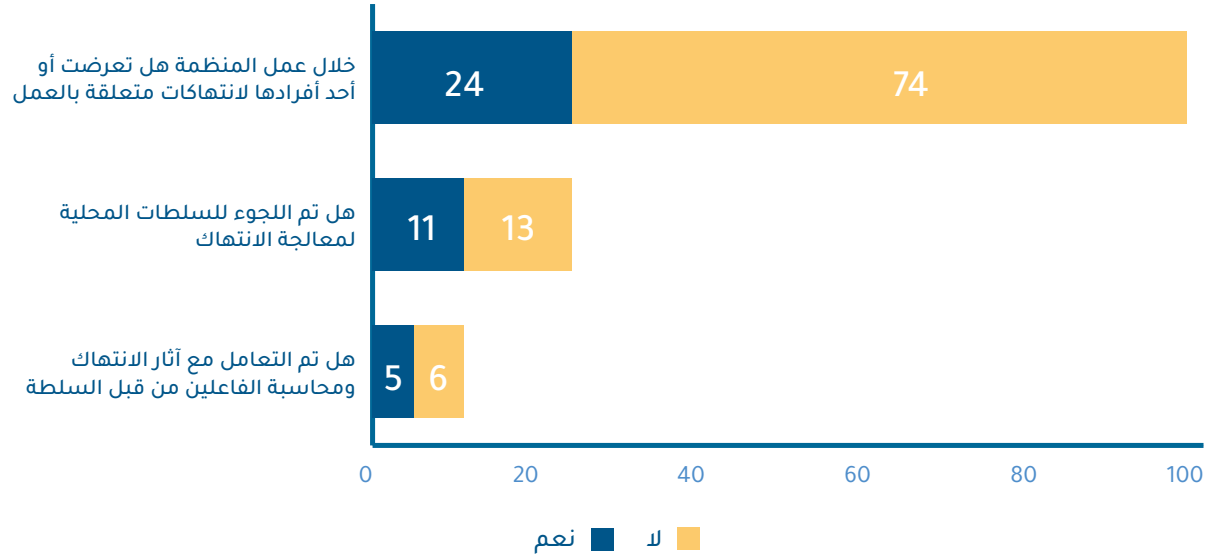

تتضمن الانتهاكات بحق المجتمع المدني جميع الأفعال التي تمنع المنظمات من القيام بدورها والسلبية بالامتناع عن حمايتها وحماية العاملين فيها وتغطي مروحةً واسعة من الأفعال والأساليب التسلطية وأنظمة القمع المطبقة على منظمات المجتمع المدني، والتي ترافق عمل منظمات المجتمع المدني منذ مراحل التأسيس، وأشكال التدخل والرقابة، وفرض لوائح تنظيمية صارمة وتعسفية على التمويل، وغيرها كما أن طبيعة النزاع والعمليات العسكرية المستمرة أضافت للانتهاكات انتهاكات القتل والإصابة والاستهداف المباشر للمنظمات المدنية، والتي باستثناء الحماية المقررة للطواقم الطبية والإشارات، لا يتضمن القانون الدولي الإنساني أحكاماً خاصةً أو ظروفاً مشددةً للاعتداء على المنظمات التي تقدم منفعة عامة، ولا يتضمن أي حماية خاصة بها بل الحماية التي يضمنها القانون للمدنيين والأعيان المدنية والذين يحظر استهدافهم بشكل مطلق.

وقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في سوريا وفي دول الجوار، لانتهاكات عديدة بحقها كمؤسسات أو بحق الناشطين الحقوقيين والعاملين في المجتمع المدني خلال تأدية مهامهم أو بسببها، منها على سبيل المثال لا الحصر، في 12 آب 2017 عندما تعرض مركز الدفاع المدني (أصحاب الخوذ البيضاء) في سرمين في ريف إدلب إلى هجوم مسلح قتل على إثره كل أفراد الزمرة المناوبة في المركز وعددهم سبعة وسرقة المركز بالكامل. في 13 آب 2017 هاجمت مجموعة من (الحراك الشعبي) التابع لجيش الإسلام، المكتب الذي تتشاركه منظمات: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)، ومكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة (LDSPS)، شبكة حراس في مدينة دوما في ريف دمشق. حيث اعتدى المهاجمون بالضرب بالأيدي والسلاح الأبيض على موظفي المكتب والمتواجدين فيه وقاموا بتخريب محتويات المكتب وعمدوا لسرقة بعضها، كما هددوا بإحراق المكتب.

كذلك الجريمة المستمرة بإخفاء المدنيين، كـ المحامية «رزان زيتونة» من مكتب توثيق الانتهاكات في مدينة «دوما» الخاضعة في حينه لسيطرة جيش الإسلام مع زوجها وائل حمادة. والمحامي ناظم الحمادي والناشطة سميرة الخليل في 10 من كانون الأول عام 2013

واستمر استهداف العاملين في منظمات المجتمع المدني على امتداد سنوات النزاع وكان العام 2019 الأكثر عنفاً بحق العاملين في المجال الإنساني بحسب الأمم المتحدة، في تقرير لها نشرته بمناسبة «اليوم العالمي للعمل الإنساني» قالت فيه أن 47 عاملاً إنسانياً تم استهدافهم في سوريا خلال العام 2019، في شهر تشرين الأول عام 2020 نعت منظمة «بنيان» الإنسانية، أحد كوادرها عاملة الإغاثة ديمة عبدان، متأثرة بجروح أصيبت بها إثر غارة شنتها طائرات أميركية استهدفت اثنين من قيادي تنظيم «حراس الدين»، في ريف إدلب.

والقصف الصاروخي العنيف على مشفى «الشفاء» في مدينة عفرين في 12 حزيران 2021، الذي أدى لمقتل اثنين من الكوادر الطبية في الجمعية الطبية السورية الأميركية (سامز) وإصابة آخرين، ومقتل اثنين من كوادر منظمة «شفق» الإنسانية العاملة في المنطقة كذلك مقتل ثلاثة من متطوعي الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) مِن جرّاء

كانت التبليغات الواردة لمرصد المجتمع المدني عن الانتهاكات بحق منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها وفق النسب التالية

التوصيات

أطراف النزاع

- للعمل على إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة وإلغاء النصوص التي تجرم بعض الأفعال والممارسات الواقعة في نطاق حرية الرأي والتعبير، والتزام المعايير الدولية لعمل منظمات المجتمع المدني في القوانين والقرارات التي تنظم عملها واستخدام مصطلحات محددة ومنضبطة بعيداً عن العمومية في الصياغة والوقف الفوري للاعتداءات على العاملين في المجتمع المدني وتحييدهم والمدنيين عموماً عن آثار النزاع المسلح.

- ضمان أمن وحرية العاملين في منظمات المجتمع المدني وتمكينهم من أداء عملهم دون أي تدخل من السلطة، وتقديم أشكال الدعم الممكن للمجتمع المدني والتسهيلات المحفزة لعمل منظماته والاعتراف به كشريك حيوي يمكنه المساهمة في التخفيف من آثار النزاع والمشاركة في التسوية، وتوليد فرص العمل واستئصال الفقر، وذلك بتوفير الشروط الموضوعية والبيئة الداعمة لتحول هذه المنظمات إلى حركة اجتماعية واسعة القاعدة كي تتمكن من الاضطلاع بهذا الدور.

منظمات المجتمع المدني السورية

- تطوير الهياكل الداخلية وتنميتها واعتماد آلية تنظيمية مرنة وأفقية ومتوافق عليها بين الأعضاء. تعكس المساواة بينهم، وتضمن مصالح الجميع في إطار المصلحة العامة لضبط العمل والعلاقات داخل المنظمة والتأكيد على مشاركة الأعضاء في القرار وفي النقاش والتخطيط والتقييم، للاستفادة القصوى من الخبرات والكفاءات واقتراح الحلول لتعزيز القدرة على التكيف مع التغييرات السياقية وقدرة التدخل. وضمان وجود إجراءات متابعة وتقييم ومسائلة\محاسبة لضمان تنفيذ أفضل للسياسات والخطط.

- الحرص على الارتباط الحقيقي بالمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، والتركيز على إقناع القواعد الشعبية بفكرة العمل المدني وأهلية منظمات المجتمع المدني كأداة حيوية للتنمية وتكريس المصالحة وكوسيط نزيه للتعبير عن صوت القواعد الشعبية، وتقييم المشاريع والخطط في ضوء قدرتها على بناء قواعد شعبية واسعة ومتركزة حول قضية معينة. ومدى قدرة المنظمة على النفاذ والتداخل في المجتمع وفهم

105 موقع تلفزيون سوريا -مجزرة عفرين.. منظمات تنعى أفراداً من كوادرها وإدانات لـ«قسد»تاريخ النشر: 13.06.2021

الاحتياجات المجتمعية ومعالجتها كأحد مؤشرات القدرات التنظيمية للمنظمة ومؤشرات إجراء تقييم الأثر.

- الوعي بخصوصية الواقع السوري وعدم استيفائه للشرط الذي نشأ فيه المجتمع المدني في الغرب، ما يحتم التعامل مع مفهوم المجتمع المدني كمنهج للتحليل وليس كمكونات جاهزة نبحث عنها ولا نجدها، وعدم الانجرار وراء معاداة المجتمع والقبيلة والطائفة والعائلة، ونحو ذلك من المؤسسات التقليدية، على اعتبار أن العداء أو التجاهل لا يمكن أن ينفي الوجود الفعلي لمثل هذه المؤسسات، وأثرها الاجتماعي والسياسي وموقعها الرئيسي في المجتمع، وأن تنحيتها لا تتم إلا من خلال مسارٍ تراكمي طويل الأمد.

- العمل على تكريس مفهوم العمل الخيري الاستثماري والذي يعتمد شراكةً مع الفعاليات الاقتصادية التي لا تقدم المنح للمنظمات المستفيدة فحسب بل تشارك على المستوى الاستراتيجي والعملياتي لتعزيز الاستدامة والابتكار وتحقيق العائد من الاستثمارات ضمن رؤية بعيدة المدى تضمن للمنظمات تمويل المصاريف التشغيلية والإدارية.

- الانطلاق من النظرة التكاملية للحقوق عند التنسيق وتبادل الخبرات مع المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان وعلى مختلف المستويات الدولية والإقليمية. وألا يتم التنسيق بين منظمات المرأة لأجل حقوق المرأة مثلاً، بل النظر إلى قضايا المرأة باعتبارها تخترق كل المستويات، فهي تنسق مع المنظمات الدفاعية من أجل الحقوق ومع المنظمات الإنمائية من أجل تمكين المرأة وتخفيف حدة الفقر، ومع المنظمات الرعائية من أجل تخفيف معاناة النساء الأكثر ضعفاً.

- العمل على تغيير الصور النمطية والأحكام المسبقة عن منظمات المجتمع المدني ونفي صفات النخبوية عن النشاط المدني عن طريق نشر الرسائل الإعلامية والمطبوعات وتنظيم اللقاءات العامة التي توضح للأفراد حقيقة أهداف المنظمات وحقيقة تمويلها، والتأكيد على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في أعمالها.

- الاهتمام بالدراسات الميدانية لتحليل الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحليل الواقع الاجتماعي، والعمل على التنسيق بين الأطر الفكرية المختلفة وتجميعها من أجل التعاون لإنتاج نظرية وطنية للمجتمع المدني. وإيجاد صيغ فكرية واجتماعية تلتزم حقوق الإنسان كمرجعية وحيدة من جهة وتلائم خصوصية الفرد والمجتمع السوري من جهة أخرى.

- عدم الاكتفاء بالشعارات كالحرية والديمقراطية، والسعي لتمكينها بصفتها قيماً ثقافية خارج مؤسّسات المجتمع المدني وداخلها، بتحرير الفاعلين في المؤسّسات المدنية من تضاماتهم الإرثية المتعددة (الدينية أو المذهبية أو الإثنية، التي تناقض جوهر منظمات المجتمع المدني، وتجاوز منطق التفكير الرغبوي والأماني المفرطة، واستبعادها من الخطاب العام، والوعي بأن عملية بناء المجتمع المدني ليست محض مرحلة يمكن إنجازها في وقت زمني محدد ولكنها عملية مستمرة.

- التأكيد على موقع المجتمع المدني كمنصة حرة بين السلطة والمواطنين، تساهم في إعمال حقهم في معرفة الحقيقة، وحقهم بإيصال أصواتهم، وحقهم بالأخذ بها، لإشراك جميع فئات المجتمع على قاعدة المواطنة الحرة والمتساوية بما يقوي الوعي الشعبي ويزكي صناعة رأي عام حيوي يعمل على تخليق الحياة العامة ومجابهة مظاهر الفساد على المستويين السياسي والاقتصادي.

- التصدي لخطاب احتكار بعض المؤسسات لتمثيل المجتمع المدني السوري لما يتضمنه الادعاء من تحييد وتقويض لأثر المجتمع المدني، وتغييب المساهمة القاعدية في التغيير السياسي والاجتماعي. وتقويض لطبيعة المجتمع المدني وتفاعل الأفراد معه كعملية مستمرة لا بداية ولا نهاية لها. والتأكيد على أن المجتمع المدني إطار مفتوح للاختلاف والحوار، يضم القواعد الاجتماعية والأصوات الأكثر تهميشاً، على قاعدة المساواة والتشاركية.

- العمل على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال التدريب المستمر لكوادرها، إلى جانب ترسيخ قيمة العمل الجماعي والممارسة الديمقراطية، والتأكيد على أن القدرات البشرية هي العامل الحاسم في فاعلية العمل الأهلي المدني، وأن التمويل وحده لا يحقق الفاعلية في غياب قدرات بشرية تملك قدرة على الابتكار والإبداع وإمكانات التخطيط الاستراتيجي لأنشطة المنظمة.

- التوعية بأهمية وحيوية المجتمع المدني وضرورته، باعتباره أحد أهم روافد الإصلاح والتغيير وتعزيز وتمكين الديمقراطية، وأهمية دوره لضمان السلم المجتمعي وتعزيز روابط التضامن المدنية العابرة للروابط السابقة لوجود الدولة.

- التمهيد لعملية المصالحة الوطنية على مستوييها السياسي والقاعدي، وفتح الطريق للمبادرات

والمشاريع الوطنية للوصول لتسويةً وطنية، تتبنى المصالحة كمشروع مجتمعي طويل الأمد وإنجاز حوار وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع كمقدمةً لعقدٍ اجتماعي جديد، وميثاقٍ وطني، يعيد تعريف الدولة والهوية السورية هوية تعددية جامعة تعبر عن تنوع سورية ولا تُختزل بأحد مكوناتها،

- التأكيد على الدور الجوهري للمعرفة في تحقيق درجة عالية ومستمرة من السلم الاجتماعي، والبدء بإعداد خطط شاملة وحملات توعية بقيمة المواطنة والمساواة ومرجعية حقوق الإنسان، للتصدي لثقافة الاستقواء والتصدعات المجتمعية والتمييز بكافة أشكاله وإعادة صياغة خطاب مجتمعي يعكس اقتناع أفراده بالحرية ومبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة واحترام مجمل السمات المميزة، اللغوية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها المجتمع السوري.

- وضع الأطر والأنظمة المناسبة لضمان إشراك شريحة الشباب في صناعة القرار والتخطيط المستقبلي، كونهم الشريحة التي تمتلكُ إمكانية فائِقة للتصدي ووقف دائرة العنف والكراهية، والتي تمتلك تصوراً للتغييرات اللازمة لتأمين مستقبل أفضل واعتماد نظام حكم مؤسساتي، ولضمان استقرار سوريا المرهون بتحقيق الشعور العام بالعدالة، ورفعُ مستوى الوعي حول الآثار الشاملة للصراع والقمع لضمان عدم تكرارها.

- إعادة صياغة الأنظمة الداخلية للمنظمات بما يحقق العدالة بأدوار ومهام وحقوق النوع الاجتماعي، ورفع الوعي بإقرار سياسات فاعلة وعادلة تضمن الحقوق وتعزيز قدرات المرأة في منظمات المجتمع المدني، وتعزيز إجراءات الشفافية والمراقبة والمساواة من قبل المنظمات الدولية والمانحين بأجور ورواتب النساء المنضويات بمنظمات المجتمع المدني ورصد وتتبع جميع الخروقات المبنية على أساس الجنس ومحاسبة الفاعلين،

- الالتزام بخطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1982 في قرارها رقم 37 كجزء عضوي من هياكلها الداخلية وسياساتها وخاصة بما يتعلق بضرورة توفير فرص العمل، وتمكين كبار السن من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة، وضمان إمكانية استفادتهم من برامج التعليم والتدريب الملائمة والمشاركة بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم.

- مواصلة التوعية لتبيان حقيقة أن المواطن الحر بمبادراته الفردية والمجتمع الحر بتنظيماته الوسيطة المستقلة هما أصحاب القدرة الحقيقية على حماية الدولة الوطنية وعلى صناعة العدل والعقلانية والتقدم وإخراج بلادنا من أزماتها المتراكمة والانفتاح على مسارات فعلية للتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

- الشروع بإعداد مبادئ عامة أو سياسات تحدد العلاقة مع المجتمع المدني الدولي، وماهية ومكانة منظمات المجتمع المدني السوري بقضاياها وانشغالاتها لدى المنتديات المماثلة على المستوى الدولي سواء في حقوق الإنسان أو التنمية أو أي من القضايا ذات الطابع العالمي، ودراسة كيفية توظيف هذه المنتديات كمنصات لخدمة القضايا الوطنية، وللبناء على توعية الرأي العام العالمي والمجتمع المدني الدولي برؤى ومطالب السوريين.

- تأسيس منبر للحوار الوطني يجمع مفاهيم الحوار والرصد والتضامن، ويكون واسطة العقد بين حلقات حوار محلية أو قطاعية تتأسس على التوازي ليتصدى لتعريف الهوية الوطنية السورية وصياغة محدداتها، ويتوسع لاحقاً ليشمل قضايا التنمية الإنسانية والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوسيع مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة والشباب وكبار السن

- تأسيس مركز سوري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي وفق الأصول المرعية وإجراء دراسة معمقة حول الخيارات التأسيسية الفضلى للمركز من النواحي القانونية والعملياتية والبشرية ومصادر التمويل

- تصميم برامج لبناء القدرات وتطوير وتحسين مفاهيم الحوكمة لدى مؤسسات المجتمع المدني واعتمادها بناءً على المعايير المتفق عليها دولياً، تتضمن مقترحات بشأن هياكل الحوكمة المناسبة، واعتماد معايير مهنية وأخلاقية عالية للموظفين والإدارة، وتطوير آليات مساءلة وتقديم تقارير شفافة للجهات المانحة والمجتمعات التي تخدمها.

أصحاب المصلحة الدوليون:

- وضع خطط لدعم التطوير المؤسسي وبناء القدرات الداخلية في المنح التي تُقدم إلى منظمات المجتمع المدني السورية. والعمل مع المنظمات وأصحاب المصلحة لتحديد الأولويات ووضع التدخلات في سياقها.

وتشجيع المبادرة ودعم الخطط والمشاريع المحلية النابعة من الاحتياجات المحلية، ومن فهم لتوازنات الواقع ولمدى تأثير أدوات التغيير والامتناع عن فرض المشاريع الجاهزة أو التدخلات الموحدة لجميع البيئات والمناطق في سوريا.

- بناء علاقات طويلة الأمد مع شركاء المجتمع المدني: عبر تمويل متعدد السنوات يستثمر في القدرات المؤسسية، ولا يقتصر على تحقيق أهداف معينة عبر تنفيذ البرامج. وتطوير الفرص للمنظمات المدنية السورية، لتوليد حلول إبداعية من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، والأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من السياقات الأخرى من الدول المتأثرة بالنزاع؛ للتخفيف من المخاطر التي قد تهدد حياد ونزاهة واستقلالية منظمات المجتمع المدني السوري

- العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المحلية؛ لتطوير استراتيجية مناصرة لتوعية أطراف النزاع المحلية بالدور الأساسي للمجتمع المدني على صعيد تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

- السماح باستخدام جزء من التمويل للتنمية المهنية والتنظيمية، ونسبة من التمويل لتغطية الرواتب الأساسية والنفقات العامة والاحتياجات الأخرى على مستوى المنظمة، ما يحمي المنظمات من العجز المالي الذي تقع به نتيجة اقتطاع مبالغ من تمويل المشاريع لتغطية نفقات التشغيل وسدادها من تمويلات أخرى ما يضعها في حالة عجز مالي مستمر.

- إشراك منظمات المجتمع المدني السوري في الشتات كجهات فاعلة من شأنها المساعدة في خلق ثقل فكري وعملي وتأهيل كفاءات وقيادات اجتماعية للمرحلة المقبلة، وتمويل مشاريع تشبيك وتوأمة بين منظمات الداخل والشتات السوري.